وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي– بريكة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بيداغوجية:

محاضرات تاريخ الوقائع الاقتصادية

وفقا لدليل الوحدة التعليمية **Syllabus** الجديدة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

موجهة لطلبة السنة الثانية

لشعبة: العلوم الاقتصادية

اعداد الدكتور: سلالي بوبكر
أستاذ محاضر قسم -ا-

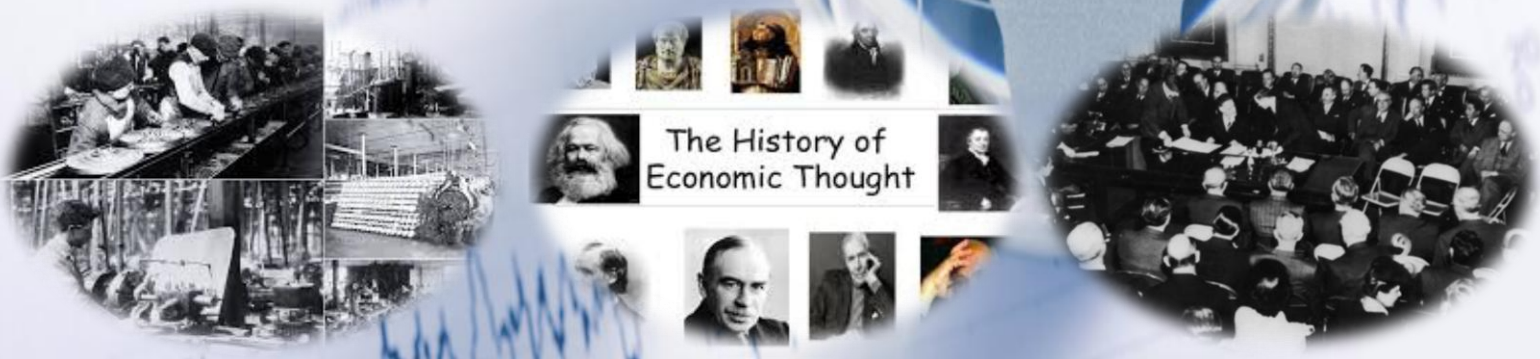

السنة الجامعية: 2025-2026

محتويات مقياس: تاريخ الوقائع الاقتصادية

المحتويات المقياس:	ص
• **دليل المادة التعليمية Syllabus وفقا للتعديلات الجديدة**	03
• **تقديم هام لمقياس: تاريخ الوقائع الاقتصادية**	04
- **المحور الأول**: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها	05
- **المحور الثاني**: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929	09
- **المحور الثالث**: الثورة الصناعية في أوروبا	18
- **المحور الرابع**: الوقائع الاقتصادية الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية	27
- **المحور الخامس**: لوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية	30
- **المحور السادس**: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد	33
- **المحور السابع**: انهيار النظام الاشتراكي، انهيار الاتحاد السوفياتي	48
- **المحور الثامن**: بروز الاقتصاديات الآسيوية	51
- **المحور التاسع**: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية	58
- **المحور العاشر**: الأزمة المالية العالمية 2008	73
• **المراجع والمصادر**	89

دليل المادة التعليمية Syllabus

- **السداسي الثالث:**
  - وحدة **التعليم الاساسية**.
  - المادة: **تاريخ الوقائع الاقتصادية:** محاضرات + تطبيقات
  - الرصيد: 04
  - **المعامل** :02
- **اهداف التعليم**:

إن الهدف العام من المادة هو تمكين الطالب من إدراك واستيعاب الوقائع الاقتصادية في سياقها التاريخي مند الأزمة الاقتصادية سنة 1929 إلى الأزمة المالية العالمية.

أما المهارات التي يكتسبها الطالب من خلال دراسة المحتوى تسمح له بتحقيق الأهداف الآتية:

- تعريف الطالب بالوقائع الاقتصادية وأهميتها
- المام الطالب بموضوع الأزمة الاقتصادية العالمية 1929
- المام الطالب بموضوع الثورة الصناعية في أوروبا
- المام الطالب بموضوع الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية والرأسمالية بعد الحرب العالمية
- تمكين الطالب من معرفة فحوى نظام بريتون وودز BW والنظام الاقتصادي العاملي الجديد.
- توضيح للطالب أسباب انهيار النظام الاشتراكي انهيار الاتحاد السوفياتي وتبعاته
- المام الطالب حول الاقتصاديات الآسيوية التي برزت
- تمكين الطالب من معرفة العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية
- توضيح للطالب أسباب وتبعات الأزمة المالية العالمية 2008

- **المعارف المسبقة المطلوبة:**

يحتاج الطالب إلى التفكر والاستنباط العقلاني الرشيد لفهم هذه المادة، بالإضافة إلى مكتسبات من المواد التالية: **مدخل الاقتصاد، مدخل لعلم اجتماع المنظمات، تاريخ الفكر الاقتصادي**.

- **محتوى المادة:**
- المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها.
- المحور الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929.

المحور الثالث: الثورة الصناعية في أوروبا.

- المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية.
- المحور الخامس: لوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية.
- المحور السادس: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- المحور السابع: انهيار النظام الاشتراكي، انهيار الاتحاد السوفياتي.
- المحور الثامن: بروز الاقتصاديات الآسيوية.
- المحور التاسع: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية.
- المحور العاشر: الأزمة المالية العالمية 2008.

تقديم عام للمقياس:

يعتبر مقياس **تاريخ الوقائع الاقتصادية** من أهم المقاييس لدارسي العلوم الاقتصادية فهو شبه مفكرة او مدونة لكل الاحداث والوقائع عبر التاريخ الاقتصادي ككل، والذي يعنى بدراسة كيفية تطور الأنظمة الاقتصادية، وكيف بنى الإنسان منظومته الاقتصادية عبر التاريخ وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات، لهذا فكثيرا ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية، اي تلك الأحداث والوقائع التي عاشتها الدول في زمان ومكان معين وأدت إلى ظهور الأفكار والنظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجريات هذه الأحداث،

وتجدر الإشارة إلى أن التاريخ الاقتصادي مرتبط بالإنسان منذ وجوده وتاريخ الفكر الاقتصادي مرتبط بالأفكار التي أتى بها الإنسان للتغلب على المشكلات التي مر بها، اما التاريخ الاقتصادي فهو الإطار العام لتاريخ الفكر الاقتصادي وإلى جانب التاريخ الاقتصادي هناك أيضا تاريخ علم الاقتصاد وهو البحث في تطوير التحليل الاقتصادي سواء من حيث ظهور النظريات الجديدة أو تطوير نظريات كانت قائمة ومن هنا يظهر الاندماج ما بين هذه الفروع المختلفة لعلم الاقتصاد، وعلى العموم ينبغي من أجل فهم علم الاقتصاد الوقوف على المراحل والمحطات التاريخية لتطور المجتمعات الإنسانية، وذلك من خلال دراسة وتحليل الظواهر التي حدثت ذات العلاقة بالاقتصاد وفقاً لمجراها الطبيعي ومن ثم استخلاص العبر منها، أي إدراك تاريخ الاقتصادي، وهو ما يسمى **بتاريخ الوقائع الاقتصادية.**

وسنحاول من خلال المحاور المقررة ضمن المقياس: **تاريخ الوقائع الاقتصادية** الوقوف على اهم الأحداث والوقائع الاقتصادية في سياقها التاريخي، مع تبيان دور الفكر الاقتصادي في إيجاد الحلول المناسبة لهذه الوقائع.

General introduction to the scale:

The history of economic facts is considered one of the most important criteria for students of economics. It is a quasi-diary or record of all events and facts throughout economic history as a whole. It is concerned with studying how economic systems developed and how humans built their economic systems throughout history, and with analyzing economic phenomena during periods of societal development. Therefore, economic history is often called the history of economic events and facts that is, those events and facts experienced by countries at a particular time and place that led to the emergence of economic ideas and theories to explain and clarify the course of these events.

It should be noted that economic history has been linked to humanity since its inception, and the history of economic thought is linked to the ideas humans came up with to overcome the problems they faced. Economic history is the general framework for the history of economic thought. Alongside economic history, there is also the history of economics, which is the study of the development of economic analysis, whether in terms of the emergence of new theories or the development of existing theories. Hence, the integration between these various branches of economics becomes apparent. In general, in order to understand economics, one must examine the historical stages and milestones of the development of human societies. This is achieved by studying and analyzing the phenomena that occurred related to the economy according to their natural course, and then drawing lessons from them that is, understanding. Economic history, also known as the **history of economic events**.

Through the topics assigned within the course: **The History of Economic Events**, we will attempt to examine the most important economic events and facts in their historical context, while highlighting the role of economic thought in finding appropriate solutions to these events.

المحاضرة الاولى: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

ظهرت الأحداث الاقتصادية منذ ظهور الإنسان على الأرض، أي منذ أن بدأ الإنسان يبحث عن أفضل السبل للسيطرة على الطبيعة مستخدما في ذلك وسائل الإنتاج، فيبحث فوق الأرض (الزراعة) وفي باطن الأرض (ليستخرج المواد الأولية)، كما يصنع الألبسة ويبني المساكن ويحتاج إلى الانتقال من مكان إلى آخر فيصنع وسائل النقل، ثم بدأ يحتاج إلى الاتصال فصنع وسائل الاتصال كما طور الإنسان تقنيات جديدة للاتصال حيث بدأنا اليوم نتكلم عن اقتصاد المعرفة، كما اجتهد الإنسان في وضع الأقمار الاصطناعية وطور أجهزة الحاسوب واستخدم أيضا الانترنت والهاتف النقال، بالإضافة الى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي حديثا، وهي كلها في الاصل وسائل استطاع الإنسان أن يطورها خدمة له وهي في نفس الوقت تمثل **وقائع تاريخية**.

كما ان الأفكار الاقتصادية التي ظهرت مع بداية وعي الإنسان بضرورة توفير حاجاته المادية الأساسية والمتمثلة في تأمين الغداء والمأوى في ظل الندرة النسبية والتي تمثل في الاصل محور المشكلة الاقتصادية، هذه الحاجيات تتطور حسب الزمان والمكان، أي حسب التطور الاجتماعي والحضاري، ولأن الفكر الاقتصادي يرتبط بالإنسان وينطلق منه، فإنه كان وما زال يبني في ذهنه تصوراً للحياة الاقتصادية، وهو ما يمكننا من استخلاص **الوقائع التاريخية الاقتصادية** والتي سبقت الأفكار الاقتصادية، أي أن الأفكار الاقتصادية كانت وما زالت تتأثر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي السائد، كما أن الأفكار الاقتصادية تأتي مفسرة ومكملة للوقائع الاقتصادية.

وعليه سنحاول من خلال هذا المحور تحديد مفهوم واهمية الوقائع الاقتصادية وكذا علاقة الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي، وذلك وفقا للأحداث التي جرت في مجال زماني ومكاني معين وذلك قصد تكون فكرة جامعة عن **تاريخ الوقائع الاقتصادية**، لتأتي بعدها النظريات الاقتصادية مفسرة لهذه الأحداث وفقاً لمسارها التاريخي، ومن بين هذه الوقائع نذكر ما يلي:

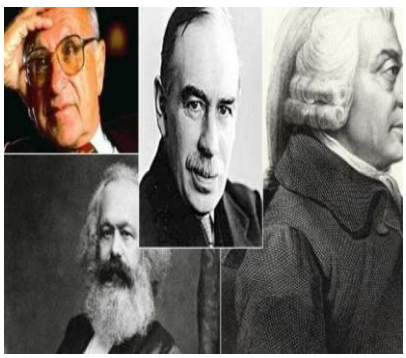

- حادثة اكتشاف الذهب في أمريكا ودورها في ظهور المدرسة التجارية في علم الاقتصاد .

- اكتشاف القارات والأرضي الصالحة لممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة وما ترتب-عنه من تطورات اقتصادية.
- كذلك الثورة الصناعية وما احدثته من تغيرات في طرق الإنتاج، من خلال إحلال الالة محل اليد العامل، بالإضافة الى توسيع المبادلات في ظل الحرية الاقتصادية لتجسيد الفكر الكلاسيكي ومختلف نظرياته.
- الازمة الاقتصادية العالمية (الكساد الكبير) لعام 1929 ودورها في الانقلاب على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي وظهور الفكر الكينزي الحديث.
- بالإضافة الى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 او ما يسمى بأزمة الرهن العقاري وما نتج عنها من ركود اقتصادي وتراجع سوق الأسهم، وانتشار حالات الفشل في الوفاء بالالتزامات المالية.

وعليه تمثل الاحداث والوقائع التاريخية السابقة الذكر أساسا لبروز الفكر الاقتصادي والذي يعتبر جزء مهما ومكملا ضمن أدوات التحليل والتفسير الاقتصادي لهذه الاحداث والوقائع التاريخية.

أولا: مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية

برز التاريخ كعلم يختص بدراسة تطور الأحداث والوقائع التي عايشها الإنسان في إطار زماني ومكاني معين وبالتالي فهي شغلت حيزا معينا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم، فظهرت النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجريات هذه الأحداث كما أن هذه الأخيرة في حد ذاتها كانت نتاجا لأفكار ونظريات تزامنت معها، كل ذلك كان نتاجا للعمل المشترك بين المؤرخين والاقتصاديين.

حيث تمثل تلك الأحداث التي عاشها الإنسان في إطار زمني ومكاني محدد كل الاحداث ومجريا التي شغلت حيزا معيناً من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم، فظهرت النظريات الاقتصادية، لتفسير وتوضيح مجرى هذه الأحداث، كما ان هذه الاحداث في حد ذاتها نتاجاً لأفكار ونظريات تزامنت معها ورسمت مسارها.

وتبرز اهم الوقائع الاقتصادية التي عرفها الانسان هي الثورة الصناعية وما انجزته من تطور في طرق الانتاج وتوسيع المجالات في ظل الحرية الاقتصادية كتجسيد للفكر الكلاسيكي ومختلف نظرياته، وكذلك الازمة العالمية لعام 1929 ودورها في الانقلاب على الفكر الكلاسيكي وظهور الفكر الكينزي، بالإضافة الى الاحداث التاريخية الأخرى والتي كان لها انعكاسات على إعادة توجيه الفكر الاقتصادي الذي كان سائد في تلك الفترة.

وعليه، يمكننا تعريف التاريخ الاقتصادي بانه السجل التوثيقي للأحداث الاقتصادية خلال الازمنة المتعاقبة، وهو التطور للوقائع اقتصادية التي حدثت في تاريخ المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر، فهو يدرس الاحداث التاريخية الاقتصادية كما وقعت ويدرس تعاقب النظم الاقتصادية.

وقد أدرج الاقتصاديون على دراسة التاريخ الاقتصادي وفقاً لاحد الاساليب الآتية:

- **الاسلوب العام**: حيث يقسم التاريخ الاقتصادي إلى ثلاثة عصور هي: القديمة، الوسطى، الحديثة.
- **الاسلوب القطاعي**: والذي يميل اصحابه إلى تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاعات مختلفة ودراسة تاريخ كل قطاع والتطورات التي لحقت به بمعزل عن القطاعات الاخرى.
- **الاسلوب الذي يقوم على دراسة النماذج التاريخية كما حددها كارل ماركس** وهي:

المجتمع المشاع، المرحلة العبودية، المرحلة الاقطاعية، المرحلة الرأسمالية، المرحلة الاشتراكية.

ثانيا: علاقة الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي

قبل فهم العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والفكر الاقتصادي يجب التطرق أولا إلى مفهوم الفكر الاقتصادي الذي يعني مجموعة النظريات التي تفسر العلاقات التي تحكم الظواهر وقوانينها بالإضافة إلى مختلف التوجهات والآراء حول الأوضاع الاقتصادية وهو ما يتجسد في تصور الوضع الأمثل، حيث تختلف هذه التصورات باختلاف المذاهب والتوجهات الفكرية وبالتالي فالسؤال المطروح هو هل الوقائع الاقتصادية تصنع الفكر الاقتصادي أم العكس؟

وفي الواقع هناك علاقة وثيقة بين وتاريخ الوقائع الاقتصادية تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير يتولى إيجاد الحلول لها عن طريق استنباط النظريات واكتشاف القوانين ووضع السياسات التي تخدم المجتمع وتساعده على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والطبيعية والمالية والبشري، أما الثاني.يحدد الإطار العام للمشكلة الاقتصادية.

كما يمكن تحديد العلاقة بين **الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي وفقا لاتجاهين:**

- **الاتجاه الأول**: أن الوقائع الاقتصادية كانت سببا في ظهور العديد من النظريات الاقتصادية والتوجهات الفكرية، حيث أدى الكساد العالمي 1929 إلى ظهور الفكر الكينزي والتخلي عن الفكر الكلاسيكي.
- **الاتجاه الثاني:** حيث نجد أن العديد من الوقائع الاقتصادية يمكن اعتبارها نتيجة تجسيد فكر اقتصادي معين مثل: الثورة الصناعية التي كانت نتيجة تمخضت عن ظهور الفكر الاقتصادي الليبرالي الذي يقوم على تشجيع الإنتاج وحرية المبادلات.

ثالثا: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية

لدراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ابعاداً وافاقاً أكبر من مجرد تناول احداث أو وقائع اقتصادية فقط، ويمكننا في هذا الصدد تحديد اهمية دراسة هذه المادة وبالتحديد في النقاط التالية:

- معرفة أهم المحطات الاقتصادية وأبرزها عبر التاريخ والتمكن من فهم الأفكار والنظريات التي عاصرتها مع إدراك التطورات التي مر بها الفكر الاقتصادي حتى يومنا هذا.
- إيجاد التفسير العلمي والموضوعي لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها الإنسان والاستفادة من تجارب وخبرات الأجيال الماضية في تحسين وضعية الأجيال الحالية والتنبؤ بمستقبلها.

كما ان مقياس: **تاريخ الوقائع الاقتصادية** يرتكز على **ابعاد وافاق هامة** يمكن توضيحها فيما يلي:

- **ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات:**

ان دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تمكننا من ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، حيث تشمل الوقائع الاقتصادية تتبع التغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ، مثل تطور علاقات الإنتاج، اذ انه كلما ظهرت علاقات انتاج جديدة وتم نضجها في إطار نظام قديم استوجب مزاحمة النظام القديم، لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها كما هو الحال بالنسبة للنظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في اي فترة من فترات تطور الانظمة والطبقة الحاكمة ومدى استجابتها مع الظروف الراهنة.

- **تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية ومحاولة علاجها:**

ان تحليل وتفسير الظاهرة الاقتصادية تسمح بدراسة الأسباب التي أدت إلى وقوع أحداث اقتصادية معينة، مثل الحروب والأزمات الاقتصادية. حيث يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعاً لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي بحسب تنظيمه الاقتصادي، لذلك دراسة التاريخ الاقتصادي تساعد على التعرف على الاساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة خلال العصور التاريخية

- **استيعاب وفهم الأفكار والنظريات الاقتصادية:**

ان دراسة النظريات والأفكار التي تواجدت خلال فترات التاريخ الانساني يساعد ولحد كبير في فهم واستيعاب الاحداث الاقتصادية، كما تظهر كيف تطورت الأفكار الاقتصادية المختلفة عبر العصور، وكيف أثرت الظروف الاجتماعية والفكرية في نشأتها وتطورها.

حيث انه وقبل الاحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة الحديثة لابد من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والالمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية غير ان الكثير من النظريات لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الظروف الداخلية البيئية،

- **تحليل الموارد والحاجات:** حيث تساعد على فهم كيفية تعامل المجتمعات مع وفرة الموارد والحاجات المتزايدة لتلبية هذه الحاجات من السلع والخدمات.

- **تنمية القدرة البحثية والتحليلية:** كثيراً ما تتيح معرفة الاساليب والطرائق العلمية التي يملكها الباحثون الاقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة والطرق العلمية على غرار الدراسة والتحليل، ثم انماء القدرات بهذا المجال، كما ان معرفة الافكار والنظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتاج عقول رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا اليه من افكار واساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل واخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة، وبالتالي تُكسب الباحثين القدرة على استخدام الأساليب والطرق العلمية لدراسة المشكلات الاقتصادية وتحليلها تحليلا علميا.

- **وضع سياسات اقتصادية ناجعة:** حيث تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلهام الافكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع متخلف من الفقر إلى الغنى والتقدم والازدهار، وتعد أكثر الدول نجاحاً في رسم السياسة الاقتصادية المثلى، تلك التي تكون اكثرها اطلاعاً على تاريخ الوقائع الاقتصادية واسلوب تحليل الظواهر السائدة والتدابير المتخذة حيالها، وتوفر اسس علمية لتطوير سياسات اقتصادية فعالة تساعد على تحقيق النمو والتطور،
- **فهم الأزمات وتجاوزها:** حيث تمكن من التعرف على دور السياسات الاقتصادية المختلفة في معالجة المشكلات الاقتصادية واستنباط حلول لها.
- **فهم العولمة الاقتصادية:** حيث تمكن دراسة الوقائع التاريخية من الوقوف على محطات هامة مثل نشأة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها المختلفة على جميع الأصعدة.
- **الاستفادة من التجارب السابقة:** حيث تتيح استخلاص الدروس والعبر من تجارب الأجيال السابقة، مما يساعد في تطوير الأوضاع الحالية.
- **تدبير ظروف المستقبل**: تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية تحديد الروابط التي نشأت بين الاحداث المختلفة من اجل الاستفادة من تجارب الانسانية لتدبر ظروف ورسم افاق سياسة المستقبل.

ومن خلال ما سبق وان اوردناه في هذا المحور حيث تبرز أهمية دراسة **تاريخ الوقائع الاقتصادية** كونها تمثل دراسة متعمقة للأحداث والتطورات والأنظمة الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات البشرية منذ عصور وحتى الوقت الحاضر، وهذا ما يمكننا من فهمها وكيف أثرت في الاقتصادات والمجتمعات ويساعد على استلهام السياسات الاقتصادية الناجحة من خلال دراسة تجارب الماضي، وفقا لما سنراه في المحاور القادمة...

المحاضرة الثانية: الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

تعد أزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 من أشهر الأزمات المالية التي شهدها تاريخ الوقائع الاقتصادي من حيث قوة التأثير، وقد مثلت اسواق المال في الولايات المتحدة الامريكية مكان انطلاقة الأزمة لتنتشر بعد ذلك الى البلدان الصناعية الأخرى، كما أثرت على جميع القطاعات حيث شملت مجالات الانتاج، التجارة، والعلاقات النقدية والمالية، وأثرت حتى على الفكر الاقتصادي، حيث عجز الفكر الكلاسيكي القائم على فكرة اليد الخفية والتوازن التلقائي للأسواق في تفسير الأزمة.

وقبل ان نتطرق الى شرح الازمة الاقتصادية العالمية 1929، يمكننا أولا تحدد مفهوم الازمة الاقتصادية ومراحلها من الناحية النظرية حتى يتمكن الطالب من فقهم طبيعتها، وذلك وفقا لما يلي:

أولا: تعريف الأزمة الاقتصادية ومراحلها

تعبر الازمة عن حالة اقتصادية حرجة يعيشها المجتمع، حيث تتجلى في تراجع مستوى النشاط الاقتصادي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع فترات سابقة، فتنتشر البطالة ويختل التوازن بين العرض والطلب.

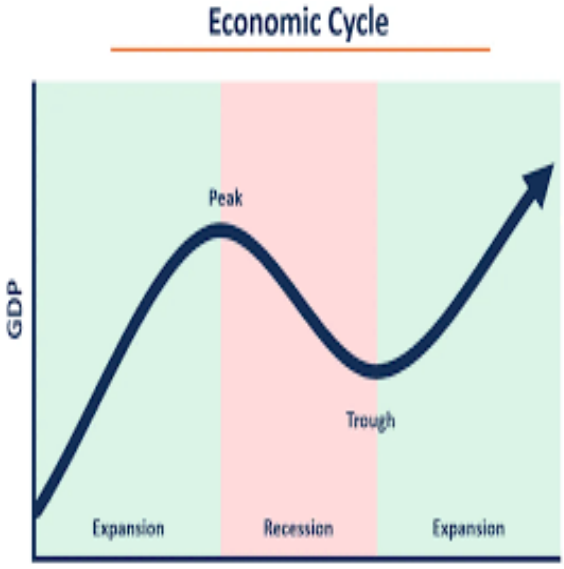

وهناك من يعرف الأزمة الاقتصادية بأنها مرحلة يمر بها الاقتصاد وهي لا تعني بالضرورة تعطل المصالح الاقتصادية، لكونها تمثل مرحلة تأتي من خلال تعاقب الارتفاع والانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه بالدورة الاقتصادية (الجدول الاقتصادي لدى كيني) والتي تعبر عن العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج، الاستهلاك، التبادل، التوزيع) وتظهر بصورة واضحة من خلال العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك لغرض إشباع الحاجات باستمرار وبصفة متكررة. حيث يمر الاقتصاد خلال الدورة الاقتصادية بفترات ازدهار ونمو يقابلها فترات تراجع وانكماش تشكل في مجملها مراحل الدورة الاقتصادية.

- **مراحل الدورة الاقتصادية:** حيث يمر كل اقتصاد بأربعة مراحل تتكرر بشكل دوري في كل مرة وتتمثل فيما يلي:

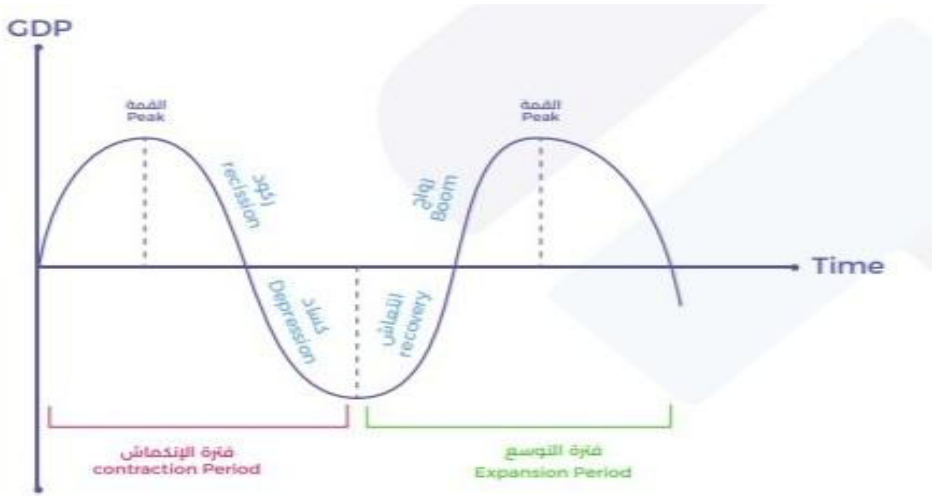

- **مرحلة النمو والتوسع.**
- **مرحلة الازمة**
- **مرحلة الانكماش**
- **مرحلة الانتعاش**

ثانيا: تطور أزمة الكساد العالمي: 1929-1933

تعتبر أزمة الكساد العالمي من أبرز الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم، وذلك بسبب الآثار العميقة والتحولات الاقتصادية والفكرية التي انجرت عنها.وتعد بورصة وول ستريت) بالولايات المتحدة الأمريكية منبع ظهور الأزمة، وذلك يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 ثم توسعت الأزمة لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية الأمريكية وتنتشر في جميع أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة.

- **جدور الأزمة الكساد 1929**

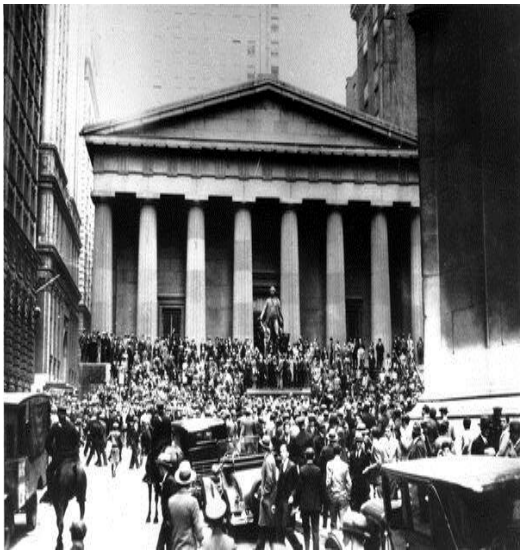

كانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تحتل مركزا اقتصاديا مهيمنا حيث عرف الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة : 1922-1929 انتعاشا كبيرا نتيجة ازدهار الصناعة الأمريكية بسبب استخدام أساليب التنظيم الصناعي الحديثة، وكذا ارتفاع في مردودية القطاع الفلاحي، مما أدى الى زيادة الإنتاج وتضاعف الدخل القومي وبالتالي زيادة الاستهلاك، بالإضافة إلى توفر أسواق خارجية واسعة لتصريف فوائض الإنتاج وبالأخص السوق الأوروبية، وقد رافق هذا الرخاء المالي موافقة الفيدرالي الأمريكي على التوسع في الاقراض للمواطنين الأمريكيين

من أجل شراء مختلف السلع الاستهلاكية مما أدى الى تنامي الديون الداخلية، في ظل سيادة **الفكر الكلاسيكي** أي قانون ساي والتوازن التلقائي من خلال قوى العرض والطلب، كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بأن يسرت القروض الداخلية، وإنما شجعت أيضا القروض الخارجية لتحقق هدفا استراتيجيا هاما بالنسبة لها ألا وهو ربط اقتصاديات الدول الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة.

واستمر هذا الازدهار الاقتصادي إلى نهاية عشرينات القرن العشرين وشهدت فيه الولايات المتحدة ثرا ء غير مسبوق، إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم، مما جلب مزيدا من الانتعاش والازدهار الاقتصادي.

ومنذ سنة 1926 ارتفعت بقوة مساهمة أوروبا في الناتج الصناعي والزراعي العالمي، مع نمو غير مسبوق في باقي الاقتصاديات العالمية ما أدى إلى تقلص الطلب على المنتجات الأمريكية ما أدى إلى ظهور بوادر الكساد واستمر لمدة 14 شهرا، كما ظهرت خلال هذه الفترة بعض المؤشرات التي تنبئ بوقوع أزمة مثل تقلص الطلب في قطاع العقارات ولم تحرك الدولة ساكنا، تبعه ارتفاع في أسعار المحروقات، ثم تفاقمت مديونية العائلات، حيث أصبحت عاجزة عن تسديد ديونها وتأزمت الأوضاع جراء الارتفاع الكبير في معدلات الفائدة، وبدأ الاقتصاد الأمريكي يعاني من نقص في السيولة، إلا أن الأمريكيين كانوا دائما متفائلين بمستقبل اقتصادهم ولم يعتبروا بالأزمات البسيطة التي سبقت الأزمة الكبرى،

ويمكن تلخيص خصائص الاقتصاد الأمريكي ما قبل انفجار الأزمة فيما يلي:

-عدم مسايرة وتيرة الاستهلاك لضخامة الإنتاج؛

-اعتماد الاقتصاد الأمريكي كثيرا على القروض سواء بالنسبة للإنتاج أو بالنسبة للاستهلاك بسبب التسهيلات المقدمة من طرف البنوك في هذا المجال؛

- انتشار المضاربات في البورصة بشكل حاد، حيث ارتفعت أسعار الأسهم ارتفاعا كبيرا بشكل لا يتناسب مع الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات؛

- الثقة المفرطة في الاقتصاد الأمريكي والقناعة الشديدة بقدرته على تجاوز الأزمات أدى إلى التهاون في معالجتها مما ساعد على انتشارها وانتقالها إلى مراحل متقدمة، وأصابت القطاع المصرفي، وبدأت عملية الاصطفاف لسحب الودائع من البنوك.

- **مظاهر الأزمة العالمية**

BROOKLYN DAILY EAGLE
And Complete Long Island News
WALL ST. IN PANIC AS STOCKS CRASH
Attempt Made to Kill Italy's Crown Prince
Hollywood Fire Destroys Films Worth Millions
High Duty Group Gave $700,000 to Coolidge Drive

تتمثل أبرز مظاهر الازمة في تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي، فيما عدا روسيا واليابان .إفلاس المؤسسات التجارية والصناعية وسقوطها في المديونية .بروز ظاهرة فائض الإنتاج وانخفاض الأسعار وإفلاس الفلاحين (القطن، البن، القمح)، حيث تم اللجوء إلى إتلاف الجزء الفائض لتعود الأسعار إلى وضعيتها السابقة . معاناة الفلاح من انخفاض الأسعار وارتفاع الضرائب والمديونية واضطراره إلى بيع أراضيه والهجرة .انتشار البطالة وما رافقها من بؤس وتشرد في المجتمعات الرأسمالية المعرضة للأزمة مع تفاوتات كمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا .انتشار الأزمة لم تكن الأزمة عابرة أو حادثا تقنيا بل أزمة استقرت ودامت وبلغت قطاعات أخرى من الاقتصاد الأمريكي (الصناعة، السكك الحديدية، الخدمات العمومية ...)، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب استثماراتها بالخارج، كما أوقفت إعاناتها للدول الأوربية، فامتدت الأزمة إلى الدول الصناعية الأوربية، وبفعل ارتباطها بالاقتصاد الأوربي فقد امتدت الأزمة إلى المستعمرات، كما مست بقية دول العالم بفعل سياسة الحماية، ولم يفلت من الأزمة سوى الاتحاد السوفياتي لإتباعه النظام الاشتراكي.

وبالإضافة الى ما سبق يمكن حصر بعض مظاهر الازمة والمتمثل أهمها فيما يلي:

- اختلال التوازن بين عرض السلع والطلب عليها، وذلك بسبب تزايد الإنتاج الصناعي والزراعي الأمريكي مقابل انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.
- تساهل البنوك في منح القروض وعجز المقترضين عن تسديدها في اجالها.
- بالإضافة الى انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي.
- كما يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الاستثمار سنة 1929، حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالا آخر للاستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد.

وفي المجال الفكري تعتبر أزمة الكساد العالمي كثورة على الفكر الكلاسيكي الحر الذي لا يعترف بحدوث الأزمات انطلاقا من فكرة العمالة الكاملة وقانون ساي، وظهور الفكر الاقتصادي الحديث الذي جاء كينز حيث قدم تفسيرا واضحا لأسبابها معتمدا على نقائض الفكر الكلاسيكي السابق واقترح بعض الحلول لهذه الازمة.

وعليه تعتبر أزمة الكساد العالمي من أبرز الأزمات الاقتصادية التي عرفها العالم، وذلك بسبب الآثار العميقة والتحولات الاقتصادية والفكرية التي انجرت عنها، وتعد بورصة (وول ستريت) بالولايات المتحدة الأمريكية منبع ظهور الأزمة، وذلك في أكتوبر 1929 ثم توسعت الأزمة لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية الأمريكية وتنتشر في جميع أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة.

ثالثا: أسباب أزمة العالمية واثارها:

في أواخر شهر سبتمبر وأوائل أكتوبر 1929بدأت الأسعار بالهبوط انهار السوق بشكل هائل ومفاجئ في 18 أكتوبر من نفس السنة، وكان أول أيام الذعر الحقيقي يوم 23 أكتوبر والذي أطلق عليه الخميس الأسود حيث شهد عرض 13 مليون سهم تقريبا، وفي 29 أكتوبر 1929 تم طرح 16 مليون سهم ولم تجد من يشتريها لتنهار أسعار الأسهم مسببة خسائر رهيبة، وأطلق على هذا اليوم بالثلاثاء الأسود حيث كانت نسبة انهيار وتراجع السوق خلال يومين فقط تساوي 23 % ، ثم انهار مؤشر داو جونز بأكثر من 40 % مع بداية شهر نوفمبر 1929 فكرست بذلك انهيار السوق المالي، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم 01 مؤشر داو جونز خلال فترة الازمة الاقتصادية 1929

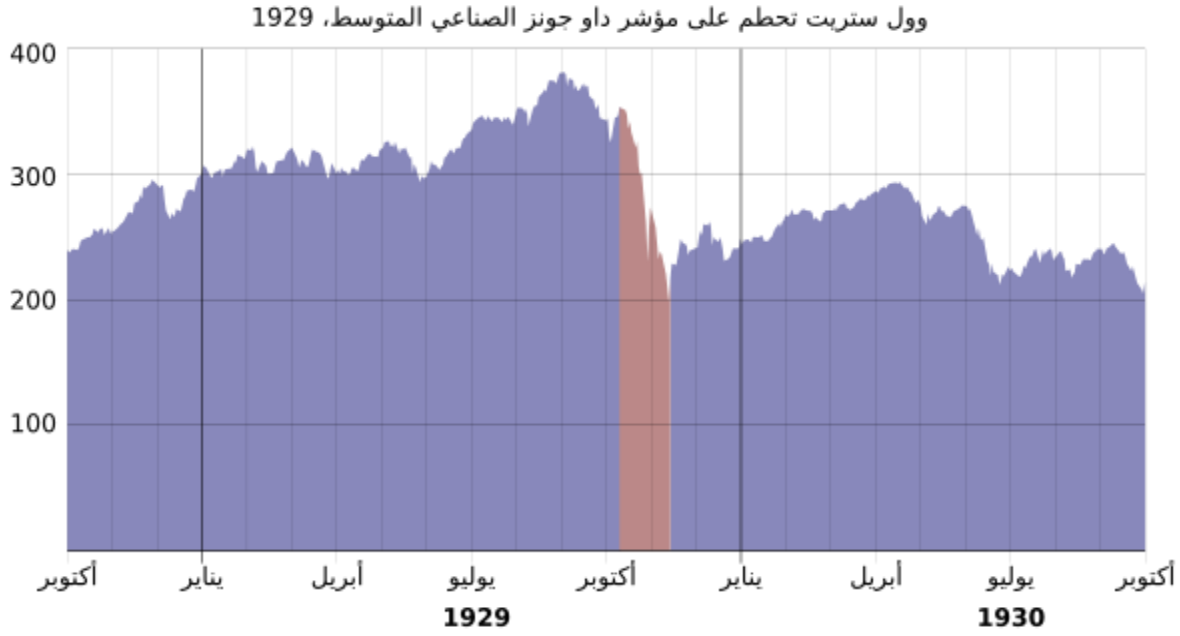

ويمكن تلخيص أهم آثار هذه الأزمة في النقاط التالية:

- تسببت الازمة في زعزعت الاستقرار في النظام الرأسمالي بكامله، وكان لها صفة دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛ واستمرار هذه الأزمة لفترة طويلة نسبيا، بحوالي أربع سنوات واختلاف حدتها من بلد لآخر بشكل كبير؛
- كذلك عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي في الولايات المتحدة الأمريكي، حيث انخفضت الودائع لدى البنوك الى 11%، كما انخفضت عمليات الخصم والاقتراض بمقدار مرتين، ووصل عدد البنوك المفلسة مع انفجار الأزمة الى حوالي 3500 بنك في يوم واحد، ومن عام 1929 إلى 1933 حوالي 10000 بنك أي ما يمثل 40 % من إجمالي عدد البنوك. الأمريكية مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، وقد انهارت أسعار الأسهم في الأسواق المالية الأمريكية بنسب تتراوح بين 70 إلى 99% .
- بالإضافة الى الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة، حيث أن سعر الخصم في بنك إنكلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3.1% مقابل 5.5 % في عام 1929 ، ولدى البنك المركزي بنيويورك 2.6 % مقابل 5.2% ، ففي بداية الأزمة كان الارتفاع في سعر الفائدة ناتجا عن تزايد الطلب على النقود لسداد القروض السابقة، ولكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بسبب انخفاض الانتاج الصناعي والمبادلات، وزيادة عرض رؤوس الأموال،

هذا بالإضافة إلى أن سياسة النقود الرخيصة التي اتبعتها البنوك المركزية بهدف معالجة الأزمة ساهمت إلى حد بعيد في انخفاض أسعار الفائدة، وهو ما تسبب في إطالة أمد الأزمة؛

- حدوث تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وتدهور القوة الشرائية لمعظم العملات بسبب العجز في الموازنة العامة وموازين المدفوعات، وانخفاض حجم الاحتياطات الذهب الرسمية لدى الفدرالي الأمريكي.
- كما نتج عن أزمة الائتمان الدولي طويل الأجل توقف 10 دولة عن سداد قروضها الخارجية منها المانيا والنمسا كما نتج عنها افلاس الكثير من الشركات وتفش ي البطالة وانخفاض الطلب على السلع والخدمات وتدني الأسعار، كما فشل المدينين في الوفاء بما عليهم من التزامات، فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان، مما أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار، وواجهت البنوك صعوبات في تحصيل مستحقاتها، ففشلت في تلبية المسحوبات مما أدى إلى افلاسها، وافلاس الكثير من عملائها؛
- بالإضافة الى ازمة انخفاض الإنتاج الصناعي بمقدار 35 % على الصعيد العالمي و 50 % في الولايات المتحدة الأمريكية، والبيع بالخسارة للمنتجات الزراعية، ارتفاع معدل البطالة بحوالي 3 ملايين في بريطانيا، 6 ملايين في ألمانيا و 12 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية، انخفاض المبادلات الدولية، وتزايد إفلاس البنوك والمصانع.

كما تعددت الأسباب وكذا المظاهر المتعلقة بأزمة الكساد العالمي لعام 1929 ففي المجال الفكري تعتبر أزمة الكساد العالمي كثورة على الفكر الكلاسيكي الذي لا يعترف بحدوث الأزمات انطلاقا من فكرة العمالة الكاملة وقانون ساي وظهور الفكر الاقتصادي الحديث الذي جاء به كينز حيث قام بتفسير واضح لأسبابها معتمدا على نقائض الفكر الكلاسيكي السابق واقترح بعض الحلول لهذه الأزمة.

رابعا: النتائج السياسية والاقتصادية للازمة:

- **النتائج السياسية**

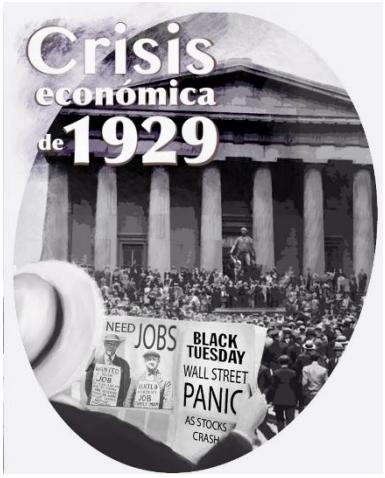

تدخلت الدول الرأسمالية في اقتصاداتها بشكل مباشر للتخفيف من تدهور الأوضاع، فطبقت الولايات المتحدة في عهد روزفلت الخطة الجديدة بإنجاز الأشغال الكبرى من سدود وطرق...، مع تقليص ساعات العمل لتشغيل العاطلين، وتقليص المساحات المزروعة مع تعويض الفلاح لتخفيض الإنتاج ورفع الأسعار، والتأمين على البطالة، أما الدول الأوربية الديموقراطية مثل فرنسا فطبقت نفس الإجراءات وفرضت السياسات الحماية على أسواقها ومستعمراتها، كما تضررت الدول الدكتاتورية مثل: ألمانيا وإيطاليا واليابان التي انتهجت سياسة التوسع وبذلك تزايد التوتر من جديد في أوربا والعالم.

- **النتائج الاقتصادية**

توقفت البنوك عن إقراض المؤسسات الصناعية مما أدى إلى إغلاق معظمها وبالتالي انخفاض الإنتاج وانتشار البطالة في الدول الرأسمالية، وتجاوز عدد العاطلين في الولايات المتحدة 15 مليون عاطل، كما تضرر قطاع الفلاحة إذ تضخم الإنتاج وانخفضت الأسعار فعجز الفلاحون عن تسديد الديون، فسلبت منهم ممتلكاتهم وهاجر معظمهم نحو المدن، مما أدى إلى سوء الأحوال الاجتماعية، وتفاقم ظاهرة العاطلين، ومن جهة أخرى ضعفت المبادلات التجارية الدولية فتقلصت قيمتها من 2998 مليار دولار سنة 1929 إلى 992 مليار دولار سنة 1933.

خامسا: الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة:

اختلفت الإجراءات المتعلقة بمواجهة أزمة الكساد العالم، حيث اتخذت بعض الدول الإجراءات التالية:

- **فبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية**

حيث أطلق الرئيس الأمريكي عند توليه المنصب في اعام 1933 برنامج العهد الجديد أو خطة التحرك الجديد المعروفة ب The New Deal لتحقيق الاستقرار في النظام المالي الأمريكي ، وتوفير الإغاثة للمزارعين والوظائف للعاطلين عن العمل ، وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز التصنيع من خلال اتخاذ إجرائيين لحل الأزمة حيث شجع التعاونيات الفلاحية من خلال إنشاء المجلس الفيدرالي للمزارع الذي يسمح بتحكم الفلاحين في مستوى الأسعار، كما أنشأ قانون الإنعاش الوطني الذي يشجع الصناعة من خلال اتفاق المؤسسات حول تحديد الأسعار مقابل اتفاق العمال حول مستوى الأجور قام الرئيس الأمريكي (روزفلت) بداية من 1933 بمحاولة لحل مشكلة الأسعار وتخفيض حدة البطالة والتخفيف من معاناة الفقراء، وذلك من خلال إجراء اقتطاعات من الأجور الحكومية، كما قامت عدة دول بتخفيض قيم عملاتها لتشجيع الصادرات والإنتاج المحلي، واعتمدت بعض الدول على مستعمراتها لمواجهة الأزمة، واعتمدت دول أخرى على تشجيع الصناعات العسكرية والمشاريع الكبرى العمومية، بالإضافة الى جملة من الإجراءات تتمثل فيما يلي:

- **اصلاح النظام المالي والمصرفي الأمريكي :**

حيث كانت البداية بإصدار قانون طوارئ البنوك EBA في 09 مارس 1933 والذي يقضي بغلق جميع البنوك، مع إمكانية إعادة فتحها بمجرد أن يجد الفاحصون أنها آمنة ماليا وبالفعل في 13 مارس بدأت عملية فتح البنوك، وفي نهاية المطاف سمح بفتح نصف البنوك في البلاد دون تأهيل وتم إعادة فتح ربعها مع بعض القيود على عمليات السحب، وخضع خمسها لعملية تنظيم، بينما تم غلق حوالي 1000 بنك.

كما نص القانون على تخفيض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الذهب، ولكن في أفريل من نفس العام أصدر الرئيس الأمريكي قرار يمنع الأمريكيين الاحتفاظ بالذهب وطالبهم بتحويل الذهب إلى الاحتياطي الفدرالي مقابل الدولار وبذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من قاعدة الذهب، وعلى مدى فترة سبع سنوات أعادت الولايات المتحدة الأمريكية صياغة تنظيم هياكل السوق في مجالات الصيرفة والأوراق المالية والنفقات المصرفية، وإدارة الرهون العقارية والأصول ودلك من خلال اصدار قوانين جديدة لإعادة تنظيم النظام المالي الأمريكي أهمها:

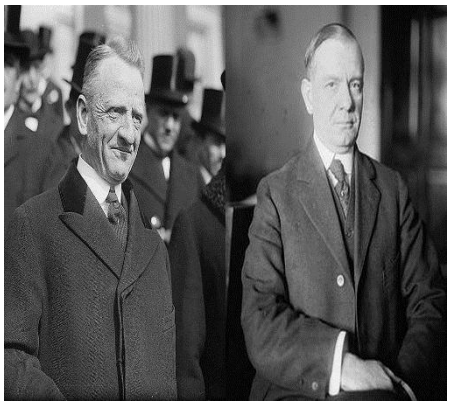

- **قانون Glass- Steagall 1933** فصل الصيرفة التجارية التي تتألف في الأساس من أنشطة الإقراض وقبول الودائع عن الصيرفة الاستثمارية التي يزاولها السماسرة ووسطاء الأوراق المالية مثل ضمان الاكتتاب والمتاجرة والاستثمار في أسهم وسندات الشركات وبموجب هذا القانون أي بنك يقبل الودائع تقيد أنشطته في مجال تقديم القروض ، بحيث لا يمكنه أن يستخدم نقود المودعين للمضاربة في أسواق الأسهم أو السلع كما سمح هذا القانون للبنوك بتوسيع فروعها، وأنشأ برنامجا للتأمين على الودائع، حيث تم بموجبه إنشاء شركة تأمين الودائع الفيدرالية التي تضمن للمودعين عدم خسارة نقودهم إذا ما أفلست البنوك التي يتعاملون معها.
- **قانون الأوراق المالية 1933** صدر بعد انهيار سوق الأسهم عام 1992 بهدف حماية المستثمرين، ويتطلب من الشركات المصدرة للأوراق المالية تقديم إفصاحات دقيقة وكاملة عن المعلومات الهامة للمستثمرين، حيث يحظر الاحتيال والخداع في بيع الأوراق المالية.
- **قانون تداول الأوراق المالية 1934** قانون فيدرالي أمريكي يهدف إلى تنظيم أسواق الأوراق المالية الثانوية وزيادة الشفافية وثقة المستثمرين بعد انهيار سوق الأسهم عام 1929. أنشأ هذا القانون هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) للإشراف على تداول الأوراق المالية، وفرض متطلبات الإفصاح المالي على الشركات، ومنع التلاعب والاحتيال في السوق كما يمثل هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة وفوضها وضع القوانين وإنفاذها .ووسع القانون نظام التنظيم الفيدرالي ليشمل تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي.
- **القانون المصرفي 1935** حيث قدم نظام الحوكمة في بنك الاحتياطي الفيدرالي، ووسع نطاق صلاحياته كذلك حدد القانون نسب الضمانة المعروفة باسم فرق ضمان القرض، وشروط الاقتراض من الاحتياطي الفيدرالي في حالات الطوارئ؛
- **قانون تداول السلع 1935** والذي زاد من الحظر ضد التدليس ووسعه بحيث شمل التلاعب، كما قض ى بتسجيل سماسرة العقود ا لآجلة، وحظر التداول في عقود الاختيار على سلع زراعية معينة؛

- **قانون شركات الاستثمار 1940** نظم الشركات التي تستثمر أساسا في شركات أخرى مثل صناديق الاستثمار، وقضى بالتسجيل والإفصاح بما في ذلك المعاملات بين الشركات وفروعها، ووضع قواعد لحوكمة الشركات؛
- **قانون مستشاري الاستثمار Investment Advisers Act of 1940** والذي ينظم مستشاري الاستثمار بأن يقوم المستشارين بالتسجيل ورفع التقارير، وفتح سجلات بعلاقاتهم مع عملائهم، كما حظر معاملات وترتيبات معينة للأتعاب على أساس تضارب المصالح؛

كما حولت هذه القوانين الجديدة النظام المالي في الولايات المتحدة الامريكية من نظام ضعيف اما الازمات إلى نظام أكثر استقرارا وكفاءة وله القدرة على جمع رؤوس الأموال واستقطابها.

مكافحة البطالة :كان من ضمن أولويات خطة العهد الجديد محاربة البطالة، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات في هذا المجال يمكن تلخيصها فيما يلي:

الإصلاح الفلاحي والصناعي :لقد استهدفت خطة العهد الجديد الرفع السريع للأسعار، وقد تم من قانونين أساسين يستهدفان الحد من انخفاض الأسعار هما: قانون التوازن الفلاحي ماي 1934 ويتضمن تقليص المساحات المزروعة مقابل تعويضات للمزارعين من أجل خفض الإنتاج، وبالتالي عودة الأسعار إلى الارتفاع .كما ينص على منح إعانات مادية للفلاحين المدينين:

قانون الإصلاح الصناعي، جوان 1940 ويقضي ب:

- وضع حد أدنى للأجور مع خفض ساعات العمل الأسبوعية لتشغيل أكبر عدد من العمال؛
- تخفيض الإنتاج؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات؛

وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك تنسيق وتعاون دولي لمواجهة الكساد الكبير، إلا أن جميع البلدان الرأسمالية انتهجت أسلوبا واحدا للخروج من الكساد هو التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية:

- **اما بالنسبة لبريطانيا:** تدخلت الحكومة في النشاط الاقتصادي وتوسعت في منح الإعانات للتخفيف من آثار البطالة والفقر، ولقد حقق هذا التدخل نتائج ايجابية حيث ارتفع الإنتاج الصناعي ب 24 بالمائة، كما انخفض معدل البطالة ب 47 بالمائة.

- **وبالنسبة لفرنسا:**

حيث اعتمدت الحكومة برنامجا لإنعاش الاقتصاد يقوم على:

- إنعاش الإنتاج عن طريق القيام بمشاريع ضخمة
- تخفيض ساعات العمل دون تخفيض الأجور
- عدم اللجوء إلى تخفيض العملة

حيث كانت نتائج البرنامج مقبول، اذ ارتفع الإنتاج الصناعي بـ21 % ، وانخفضت البطالة بمقدار 20 %.

- **اما بالنسبة لألمانيا**

حيث تبنت المانيا خطة أولية للإنعاش عام 1933 عن طريق ضخ النقود في الاقتصاد على شكل مساعدات مالية لبناء السكنات والأشغال العمومية الكبرى خاصة الطرق، وقد تزايدت هذه الإعانات من 2.5 مليار مارك ألماني عام 1933 الى 10.3 مليار مارك الماني عام 1935، سمحت هذه السياسة بتخفيض اعداد البطالين إلى 3 ملايين عام 1938.

كما قامت المانيا بتنفيذ خطة رباعية كان هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق تشكيل مخزون من المواد الأولية الاستراتيجية، ورفع إنتاج الصناعات الثقيلة والحربية وتكثيف سياسة الإحلال.

سادسا: أهم الدروس المستفادة من ازمة الكساد العالمية 1929.

- يؤدي الخلل الكبير في توزيع الثروة بين طبقات المجتمع إلى اتجاه هذه الثروات والمدخرات إلى المضاربات المحمومة في أسواق الأسهم.
- لقد أدى التهاون في سرعة مواجهة الأزمة الى تفاقمها وعمق من حدتها والى انتقالها الى معظم الدول الرأسمالية.
- كما ان منظومة السوق الحر القائمة على الفكر الكلاسيكي أثبتت التجربة أنها منظومة تقود إلى أزمات متتالية.
- ان الاقتصاد لا يستطيع أن ينظم نفسه بنفسه، والدولة يجب أن تعمل بكلتا اليدين، حيث تركت الازمة الاقتصادية الكبرى تأثيرا كبيرا في الأنظمة الرأسمالية، فقد تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر الى اقتصاد موجه.

وخلاصة لما سبق وان اوردناه في هذا الجزء من المحاضرات، ان الازمة الاقتصادية العالمية لعام 1929 هي واحدة من اهم الدروس الاقتصادية المستفادة للدول والمجتمعات ولذلك نجد ان مثل هذه الازمات فرصة كبيرة للتعلم والاستفادة فعلم الاقتصاد تحديدا يحمل الكثير من المنهجية القابلة للحلول وتوقع المشكلات قبل حدوثها ونتاجا لذلك نجد ان الازمات اللاحقة منحت الدول والمجتمعات الفرصة الكافية للتوقعات ووضع الحلول المناسبة قبل تفاقمها، لذلك تعلمت المؤسسات الاقتصادية جيدا من هذه الأزمة الكبيرة الدروس العديدة، بما في ذلك أهمية توجيه الاستثمارات وتنويع الاقتصاد وتنظيم السوق المالي. تم تبني إصلاحات اقتصادية جذرية بهدف تجنب حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

أخير، تظل أزمة الكساد الكبير محط دراسة واهتمام دائمين، حيث تعتبر نموذجا للتأثيرات الواسعة والعميقة للأزمات الاقتصادية على المجتمعات والأمم، وما حدث بعد هذه الازمة من إصلاحات اقتصادية نوعية يشكل حجر الزاوية لتماسك الاقتصاد العالمي كواحد من اهم المكاسب العالمية التي تحققت على مستوى الاقتصاد حتى يومنا هذا.

المحور الثالث: الثورة الصناعية في اوروبا

مثلت الثورة الصناعية خلال الفترة من 1760-1850 نقطة تحول في تاريخ الوقائع الاقتصادية في العالم؛ حيث عرف العالم موجة من النمو الاقتصادي المتواصل، ولم تكن الثورة الصناعية حدثا مفاجئا، بل كانت نتيجة تحولات في أوائل الاقتصاد الحديث، حيث كان معدل النمو الاقتصادي الذي تحقَّق في عام 1760 (1.5٪ سنويا) منخفضا للغاية، ووفقا لمعايير معجزات النمو الاقتصادي الحديثة التي يصل فيها معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 7–10٪ سنويا، حيث كانت بريطانيا توسع الحدود التكنولوجية للعالم باستمرار وهذا يجعل النمو يسير في بطء مقارنتا بالدولة الرائدة من خلال استيراد التكنولوجيا التي تصنعها، وهي الطريقة التي تحقِّق بها الدول نموًّا سريعًا. بالإضافة إلى ذلك تمثَّلَ الإنجاز الأهم للثورة الصناعية البريطانية في أنها أفضت إلى حدوث نمو متواصل، بحيث أدت زيادة الدخل المتواصلة إلى تحقيق الازدهار اقتصادها.

كان التغير التكنولوجي هو محرك الثورة الصناعية؛ فقد جرى ابتكار العديد من الاختراعات المشهورة مثل المحرك البخاري، وماكينات غزل القطن ونسجه، والعمليات الجديدة لصهر وتنقية الحديد والصلب باستخدام الفحم بدلًا من الخشب. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت آلات كثيرة أخرى بسيطة أدت إلى زيادة إنتاجية الأيدي العاملة في صناعات عادية، مثل صناعة القبعات والدبابيس والمسامير، كما ظهرت مجموعة من المنتجات الإنجليزية الجديدة والتي كان معظمها مستوحاة من المصنوعات الآسيوية.

في القرن التاسع عشر توسعت الاختراعات الميكانيكية التي ظهرت في القرن الثامن عشر على كافة المجالات. باستخدام المحرك البخاري في قطاع النقل باختراع السكك الحديدية والسفن البخارية، واستخدمت الآلات التي تعمل بالمحركات التي كان استخدامها مقتصرا على مصانع المنسوجات في المجال الصناعي.

وقد اندلعت الثورة الصناعية في سياق سياسي وثقافي محدد مناسب للابتكار، وهو ما قد يساعد في تفسيرها لطالما كان الدستور الإنجليزي نموذجًا لِلّيبراليين الأوروبيين وخبراء الاقتصاد في العصر الحديث على حد سواء، لكنه كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية؛ إذ لم يمتلك حق التصويت سوى ٣–٥٪ فقط من الإنجليز وأقل من ذلك من الأسكتلنديين، وظل قسط كبير من السلطة في يد الملك، خاصةً سلطة إعلان الحرب وتوقيع اتفاقيات السلام. وفي حين أنه كان لدى البرلمان حق دستوري في رفض تمويل الحرب،

كما توفرت في بريطانيا سمات كثيرة جعلتها تدعم النمو الاقتصادي، رغم أن تلك السمات ليست هي التي أكد عليها خبراء الاقتصاد في العصر الحديث، والذين ركزوا أكثر على تقليص الضرائب وتوفير حماية الملكية الفردية. فلقد أدى وضع السلطة العليا في يد البرلمان إلى نتائج عكسية؛ ففي حين زعم الملوك الفرنسيون امتلاكهم سلطة مطلقة، لم يكن بإمكانهم زيادة الضرائب دون الحصول على موافقة، وكانت أزمة في التمويل العام هي التي أدت إلى اندلاع الثورة الفرنسية، من خلال إجبار لويس السادس عشر على عقد مجلس طبقات الأمة في عام 1789. كانت طبقة النبلاء في فرنسا معفاة من دفع الضرائب، ولكن فرض البرلمان الإنجليزي ضريبة الأملاك في عام 1693، والتي فُرِضت على النبلاء والعوام على حدٍّ سواء، إلا أن معظم عائدات الضرائب تحقّقت من فرض الضرائب على السلع الاستهلاكية مثل الجعة والسلع المستوردة مثل: السكر والتبغ. وكان العمال الذين لم يكونوا ممثلين في البرلمان هم من يتحمّل دفع هذه الضرائب بالأساس.

كما كانت بريطانيا تجمع ضعف الضرائب التي تجمعها فرنسا لكل فرد وتنفق القسط الأكبر من الدخل القومي مما ساهم في دعم النمو الاقتصادي، ولكن معظم الأموال كانت تنفق على الجيش والبحرية، وإذ كان الجيش يستخدم من حين الى اخر في تنفيذ أهداف خارجية، ولكنه كان متاحا دائما للحفاظ على النظام العام في الداخل عن طريق قمع الاحتجاجات المناهضة لاستخدام الآلات أو التي تنادي بتحقيق الديمقراطية. وكانت البحرية موجهة لتوسيع الإمبراطورية البريطانية ودعم تجارة البلاد، وقد استفاد العمال من ذلك؛ وهو ما أدى بدوره إلى النمو من خلال تحقيق تغيير تكنولوجي يوفِّر في الأيدي العاملة. فإذا توفرت لدى لويس الرابع عشر السلطة اللازمة لفرض الضرائب، لربما استطاع زيادة الازدهار الفرنسي من خلال الإبقاء على البحرية الفرنسية في حال تأهب دائم بدلا من زيادة حجم قواتها أو تقليصها كرد فعل لأوضاع الحرب والسلام.

أولا: الثورة الصناعية: مفهومها وتطورها

- **المفاهيم المتعلقة بالثورة الصناعية**

تستخدم كلمة ثورة صناعية industrial revolution للتعبير عن التحوّلات والتغيّرات الكيفية التي طرأت على وسائل الإنتاج في الصناعات القطنية والتعدينية وفي صناعة الآلات، وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في إنكلترا، حيث أدّت هذه الثورة إلى تغييرٍ جذري في تقنيات الإنتاج من حيث الاستعاضة عن العمل اليدوي

بالعمل الآلي/الميكانيكي، ومن ثم الانتقال من نظام الإنتاج في المشاغل manufactures إلى نظام الإنتاج في المعامل/المصانع industrial firm أو الانتقال أيضا من الآلات اليدوية إلى الصناعة الآلية الكبيرة، القائمة على الآلات المتطورة، وبذلك مثلت الالة ثورة صناعية، وأخذ النظام الآلي في الإنتاج يعمل بشكل مستمرٍ وعلى تخفيض حجم العمل اليدوي وإحلال أدوات مادية او الية محل اليد العاملة

ولقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالثورة الصناعية وذلك بالنظر الى التطورات التاريخية التي احدثها سواء على مستوى أوروبا او العالم، ويمكن في هذا الصدد ذكر بعض المفاهيم ويتمثل أهمها فيما يلي:

يعرفها P.Mantoux: بأنها تلك التغيرات العميقة التي حولت تدريجيا المجتمعات التقليدية ذات الطابع الزراعي إلى مجتمعات صناعية يغلب عليها النشاط الصناعي.

كما عرفها Hayes: بأنها تغير جوهري أو سلسلة من التغيرات الأساسية في طريق الصناعة، حيث نقلت المجتمعات من الحرف الزراعية الموروثة إلى أساليب جديدة في العمل والسفر والمعيشة بحيث تشمل التصنيع من جميع النواحي تقريبا.

كما يمكن تعريف الثورة الصناعية بانها جملة من التغييرات الجوهرية في طرق الإنتاج المستخدمة في الصناعة، حيث يتمحور جوهرها في استبدال القوة العاملة بالوسائل المادية والمتمثلة في الالة.

- **تطورات للثورة الصناعية**

تعد بريطانيا الموطن الأول للثورة الصناعية، وبالرغم من التفوّق الاقتصادي لها على جميع الدول الأوربية الأخرى، فقد كان استخدام الآلات قبل قيام الثورة الصناعية من الحا لات النادرة وغير الاقتصادية في الوقت نفسه الا أنه وفي الثلث الأخير من القرن 18 شهدت بريطانيا تطورا ملحوظا اكتسبت من خلالها صفة الثورة الصناعية حيث غدت بفضل هذه الثورة، القوة المسيطرة في أوروبا، ليس فقط في الزراعة والتجارة، أيضا في الصناعة.

كما مثلت الاكتشافات العلمية معروفة في جميع أنحاء أوروبا، وكان شغف الطبقة العليا بالفلسفة الطبيعية عالميا ومن ثما فإن التطورات الثقافية لا يمكنها تفسير لماذا كانت الثورة الصناعية بريطانية، بل

يكمن تفسيرها في الهيكل البريطاني الفريد للأجور والأسعار حيث عجل اقتصاد الأجور المرتفعة والطاقة الرخيصة في بريطانيا من اختراع واستخدام الابتكارات التكنولوجية التي تمخضت عنها الثورة الصناعية.

في منتصف القرن الثامن عشر كانت أجور الأيدي العاملة بالنسبة لتكلفة رأس المال أعلى بنسبة 60٪ في إنجلترا عن نظيراتها في القارة الأوروبية. وفي بداية القرن التاسع عشر وهي المرة الأولى التي يمكن فيها عقد مقارنة مع دول آسيا صارت أجور الأيدي العاملة بالنسبة لتكلفة رأس المال في الهند مثلا أقل تكلفة من نظيرتها في فرنسا أو النمسا.

وعليه، كان حافز ميكنة العملية الإنتاجية في الهند أقل من نظيره في كلتا الدولتين، وينطبق الأمر نفسه على الطاقة حيث كانت بريطانيا تمتلك أرخص مصادر للطاقة في العالم خاصة في مناجم الفحم في الشمال وفي وسط البلاد؛ وبالتالي كان سعر الطاقة أقل كثيرا مقارنتا بأجور اليد العاملة في بريطانيا عن أي مكان اخر.

ونتيجة لهذه الاختلافات في الأجور والأسعار وجدت الشركات في إنجلترا أنه من المربح استخدام تكنولوجيا توفر عليها تكلفة الأيدي العاملة المرتفعة عن طريق زيادة استخدام الطاقة ورأس المال الرخيص. وفي ظل توفر رأس مال ومصادر طاقة أكثر، وصار العمال البريطانيون أكثر إنتاجية، وهو ما يمثل السر وراء النمو الاقتصادي، أما في آسيا وأفريقيا فقد أدى توفر الأيدي العاملة الرخيصة إلى نتيجة عكسية.

وفضلا عن ذلك تعد الثورة الصناعية أهم مكونات الحضارة الرأسمالية الأوربية الحديثة، حيث قادت الثورة الصناعية الأولى إلى تغيير جذري في بعض الصناعات فأزاحت بذلك الصناعات القديمة منها وأقامت الجديد، ومن أهم هذه الصناعات نجد:

- **الصناعة القطنية** :

كان لصناعة القطن أثر بارز في قيام الثورة الصناعية في إنكلترا، وقد كانت هذه الصناعة ممثلة بالغزل والنسيج صناعة ناشئة في النصف الثاني من القرن 18، حيث كتب إريك هوبزباوم عبارة شهيرة يقول فيها: **إذا ذكرت الثورة الصناعية ذكر القطن**، فمن البدايات متواضعة في منتصف القرن 18 صارت صناعة القطن أكبر قطاعات الاقتصاد البريطاني؛ حيث ساهمت بنسبة 8٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 1830، وبنسبة 16٪ من إجمالي الوظائف المتوفرة في مجال التصنيع، وكانت صناعة القطن أول صناعة تشهد تحولا من خلال

العملية الإنتاجية في المصانع، كما أدى نمو صناعة القطن إلى النمو المذهل لمدينة مانشستر، فضلا عن العديد من المدن الأصغر الأخرى في شمال إنجلترا واسكتلندا. وقد جاء نمو الاقتصاد البريطاني على حساب الهند والصين والشرق الأوسط، فعندما بدأت هذه الدول في نهاية المطاف في التحول إلى دول صناعية مجددا، كانت صناعة القطن هي أولى الصناعات اهتماما.

في القرن 17، حيث كانت كلا من الصين والهند أكبر معقلين لصناعة القطن في العالم، حيث تصدر الملابس القطنية عبر المحيط الهندي وحتى غرب أفريقيا، وكان القطن يُنتَج أيضًا في مراكز صغيرة في آسيا وأفريقيا. بدأت شركات الهند الشرقية المختلفة في تصدير المنسوجات القطنية إلى أوروبا في أواخر القرن السابع عشر؛ حيث نجحت هذه المنسوجات في منافسة الكتان والصوف، وهي المنسوجات الأوروبية الرئيسية، وقد صار القطن سلعة رائجة وناجحة؛ حتى إن فرنسا حظرت استيراده في عام 1686، كما قيدت إنجلترا من استهلاكه محليا، ولكن كان هناك سوق تصدير كبيرة في غرب أفريقيا؛ حيث كان القطن يُقايَض بالعبيد، وفي هذه السوق كان القطن الإنجليزي ينافس القطن الهندي.

كانت المنافسة الدولية هي الدافع الذي أدى إلى ميكنة صناعة غزل القطن، كلما كان القطن ناعما ويستغرق وقتا أطول في غزله، وكانت الأجور مرتفعة للغاية في إنجلترا بحيث صارت المنافسة مع الهند ممكنة فقط في الأقمشة السميكة، وكان هناك سوق كبيرة للأقمشة الناعمة، غير أن إنجلترا لم تكن تستطيع المنافسة إلا إذا اخترعت الآلات لتقليص عدد الأيدي العاملة لتقليص الفجوة كبيرة؛ وفي عام 1750، كان إقليم بنغال يغزل حوالي 85 مليون رطل من القطن سنويا، فيما كانت بريطانيا تغزل ما لا يزيد عن 3 ملايين رطلا، وكانت هناك محاولات عديدة لميكنة عملية الإنتاج، وكانت ماكينة جيمس هارجريفز للغزل التي طُوِّرت في وسط عقد الستينيات من القرن الثامن عشر الماكينة الأولى الناجحة على المستوى التجاري، ثم جاءت بعدها ماكينة الغزل التي تعمل من خلال الماء التي ابتكرها ريتشارد، ثم جاء المغزل الآلي الذي ابتكره صامويل كرومبتون في سبعينيات القرن الثامن عشر ليجمع بين ماكينتَيْ هارجريفز وأركرايت، وصار الأساس الذي اعتمدت عليه عملية الغزل الميكنة لمدة طويلة.

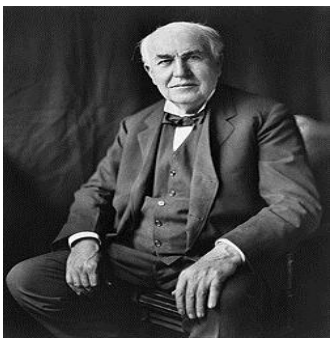

ولا تدين أي من هذه الماكينات شيئا للاكتشافات العلمية، ولم تتضمن أي منها قفزات نظرية كبيرة، وإنما تطلبت هذه الماكينات سنوات من الهندسة التجريبية للتوصل إلى تصميمات يعتمد عليها في تشغيل الماكينات. وتعتبر ملاحظة **توماس إديسون** بأن: الإلهام لا يمثل سوى 1٪ فقط من الاختراعات فيما يمثل الجهد 99٪» صائبة للغاية فيما يتعلق بصناعة القطن.

وعليه يتمثل جوهر تفسير سبب ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا في تفسير سبب إنفاق المخترعين البريطانيين وقتا وجهدا واموالا طائلة على البحث والتطوير ولتنفيذ أفكار بدت في كثير من الأحيان تفتقر إلى الإبداع. وتتمثل الإجابة على هذا السؤال في أن الماكينات التي اخترعوها زادت من استخدام رأس المال لتوفير الأيدي العاملة، وبناءا عليه كانت الماكينات مربحة في استخدامها حيثما كانت الأيدي العاملة باهظة وكانت تكلفة رأس المال رخيصة؛ أيْ في إنجلترا. لم تكن الماكينات مربحة في أي مكان اخر، ومن هنا كانت الثورة الصناعية بريطانية المنشأ، وبحلول عقد الخمسينيات من القرن التاسع عشر، صار من المربح كذلك استخدام ماكينات إنتاج قطن محسنة في اقتصادات منخفضة الأجور مثل المكسيك والهند. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأ إنتاج القطن من المصانع ينتقل إلى العالم الثالث.

- **الآلات البخاري**

كان لاختراع الآلة البخارية وقع كبير على الاقتصاد، حيث قلب موازين القوى الاقتصادية وفتح الطريق إلى استغلال قوى الطبيعة وإخضاعها، بفضل جهود الإنسان لخدمة أهدافه وحاجاته، كما كان المحرك البخاري أكثر تكنولوجيات الثورة الصناعية التي غيرت وجه العالم؛ نظرًا لأنه سمح باستخدام القوى الميكانيكية في نطاق واسع من الصناعات المختلفة، فضلًا عن قطاعات السكك الحديدية وسفن الشحن عبر المحيطات.

يؤكد المحرك البخاري على أهمية توفُّر الحوافز الاقتصادية في تشجيع الابتكارات. كان علم المحركات ينتشر في أنحاء أوروبا، غير أن عمليات البحث والتطوير جرت في إنجلترا نظرًا للعائد المتحقق من استخدامه هناك. تمثَّل الغرض من محرك نيوكومن في تجفيف وتفريغ المناجم، وكانت إنجلترا تضم عددًا أكبر من المناجم من أي دولة أخرى؛ نظرًا لوجود صناعة الفحم الضخمة. بالإضافة إلى ذلك، كانت المحركات البخارية الأولى تحرق كميات هائلة من الفحم، بحيث كان استخدامها موفِّرًا فقط عندما تتوفر مصادر رخيصة للطاقة. كتب

جون ثيوفيلوس ديزيجوليه في ثلاثينيات القرن الثامن عشر قائلًا إن محركات نيوكومن «تُستخدم الآن على نطاق واسع ... في حقول الفحم؛ حيث تنتج الطاقة النارية عن مخلفات الفحم، التي لم تكن ستُباع بصورة أخرى.» كانت المحركات البخارية نادرًا ما تُستخدَم في أي مكان آخَر. على الرغم من الطفرات العلمية، لم يكن المحرك البخاري سيتطور إذا لم تكن هناك صناعة فحم في بريطانيا.

صارت الطاقة البخارية تكنولوجيا يمكن تطبيقها لتحقيق العديد من الأغراض واستخدامها حول العالم، لكن ذلك لم يحدث إلا بعد تطوير المحرك البخاري، لم يتحقق ذلك قبل أربعينيات القرن التاسع عشر. درس مهندسون من أمثال جون سميتون، وجيمس واط، وريتشارد ترفيثيك، وآرثر وولف المحرك البخاري وأدخلوا تعديلات عليه، وعملوا على تخفيض استهلاكه للطاقة وتطوير طريقة توليده للطاقة. خُفِّض استهلاك الفحم لكل قدرة حصان في الساعة من ٤٤ رطلًا في محركات نيوكومن التي انتشر استخدامها في ثلاثينيات القرن الثامن عشر، إلى رطل واحد فقط في المحركات البحرية التوسعية الثلاثية التي استُخْدِمت في أواخر القرن التاسع عشر. لقد أطلقت العبقرية الهندسية البريطانية الميزة التنافسية للبلاد من خلال تطوير التكنولوجيا إلى الدرجة التي صار من المربح استخدامها حول العالم، وقد فُتِح هذا الباب على مصراعيه أمام الثورة الصناعية للانتشار حول العالم، كما مهَّد الطريق أمام تحوُّل العالم بأسره إلى التصنيع.

- **مواصلة الابتكارات**

يعد الاختراع بحد ذاته المحرك الأساسي والحقيقي للثورة الصناعية التي أسهمت بفاعلية في تحويل مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا، حيث اصبحت الاختراعات والاكتشافات التي طبقت في مجال الصناعة الإنكليزية، إضافة إلى استكمالها بالكهرباء والبرق والمحرّك الكهربائي والتصوير الضوئي وصناعة النفط أداة مساعدة لانطلاقة تقنية انتشرت في معظم الدول الرأسمالية الأوربية.

وبالتالي تتمثل إنجازات الثورة الصناعية في أن اختراعات القرن 18 لم تكن اختراعات تحققت لمرة واحدة ثم لم تتكرر مثل اختراعات القرون السابقة، بل إن اختراعات القرن 18 دشنت سلسلة من الابتكارات.

وكما ظل القطن الصناعة التي تركزت عليها جهود المخترعين؛ حيث حولت اختراعات القرن 18 الغزل إلى نظام المصانع، وكان النسج لا يزال يجري من خلال أنوال يدوية في أكواخ، حيث تغيرت الأمور على يد إدموند

كارترايت الذي قضى عقودا من حياته وأنفق ثروته كلها في ابتكار نول آلي. كما استلهم كارترايت فكرته من الماكينات الآلية، مثل البطة الميكانيكية التي ابتكرها جاك دي فوكانسون التي أبهرت البلاط في قصر فرساي؛ إذ إنها كانت تخفق بجناحيها، كما كان القطن في المقدمة عند استخدام الطاقة البخارية في المصانع.

وبطبيعة الحال، كانت التجارب فقد أُجريت على ذلك في وقت سابق. وفي عام 1784، استثمر باولتون وواط أموالهما في مصنع ألبيون للدقيق، أول مصنع تُستخدَم فيه الطاقة البخارية على نطاق واسع وذلك بغرض الترويج لمحركاتهم البخارية، وفي العام التالي استخدم البخار في مصنع قطن للمرة الأولى، كما كانت معظم المصانع لا تزال تعتمد على الطاقة المائية حتى أربعينيات القرن التاسع عشر. آنذاك فقط انخفض استهلاك المحركات البخارية من الوقود بدرجة كافية جعل استخدامها مصدرًا أرخص للطاقة، وبعد ذلك انتشر استخدام الطاقة البخارية في الصناعة بصورة مستمرة.

كما استخدمت الطاقة البخارية ايضا في مجال النقل المائي حيث مثلت وسيلة أخرى لتجنب الطرق السيئة، وكانت عملية الابتكار تتسم بطابع عالمي منذ بدايتها، فكانت الحاويات الأولى العاملة فرنسية «بالميبد» (1774)، و«بيروسكاف» (1783) وكانت أول سفينة تجارية بخارية ناجحة هي السفينة «كليرمونت» من ابتكار روبرت فلتون، التي عبرت نهر هدسون من عام 1807، وبعدها بعامين أبحر جون مولسون صانع الجعة الكندي بسفن بخارية في نهر سانت لورانس مستخدما محركات بنيت في مدينة تروا ريفيير في كيبيك بكندا.

بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان البخار يحل محل الأشرعة في النقل عبر المحيطات وصارت بريطانيا مركز العالم في بناء السفن؛ نظرًا اتفوقها في صناعة الحديد والهندسة، حيث أظهرت أنه بإمكان سفينة أن تحمل الفحم بكميات كبيرة لعبور المحيط الأطلنطي، كما كانت السفينة «بريطانيا العظمى» (1843) التي صمَّمها برونل أولَ سفينةٍ تُبنَى من الحديد وتستخدم رفَّاصًا بدلًا من عجلات التبديل. وقد استغرق الأمر نصف قرن حتى حل البخار محل الأشرعة تمامًا، ويرجع السبب في ذلك إلى أن السفن كانت لا بد وأن تحمل الفحم اللازم لإبحارها على متنها، وهو ما قلَّص كثيرًا من وجود مساحة لنقل البضائع في الرحلات الطويلة، ومن ثَمَّ فقد كانت أولى الرحلات البحرية التي تتحول إلى استخدام البخار هي تلك التي تقطع مسافات قصيرة، ومع انخفاض استهلاك المحركات البخارية من الفحم، استطاعت السفن البخارية الإبحار لمسافات أطول

باستخدام الكميات نفسها من الفحم، كما زادت المسافات التي كانت السفن تستطيع قطعها باستخدام البخار بدلًا من الأشرعة. وكانت اخر الرحلات البحرية تجولا إلى السفن البخارية هي تلك التي تسافر بين الصين وبريطانيا؛ حيث كانت السفن السريعة ثلاثية الصواري لا تزال مستخدمة حتى نهاية القرن التاسع عشر.

كما تعتبر الطاقة البخارية مثالًا على التكنولوجيا متعددة الاستخدامات؛ أي التي يمكن استخدامها لأغراض مختلفة ومن أمثلة هذا النوع من التكنولوجيا أيضًا الكهرباء والكمبيوتر. ويستغرق الأمر عقودًا لتطوير إمكانات هذا النوع من التكنولوجيا، وبالتالي يتحقق إسهامها الفعلي في النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة من اختراعها وقد كان هذا هو الحال مع الطاقة البخارية، فحتى عام 1800؛ اي بعد حوالي قرن من اختراع نيوكومن لم تكن الطاقة البخارية قد ساهمت سوى إسهام ضئيل في الاقتصاد البريطاني، ولكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر تحققت إمكانات الطاقة البخارية؛ حيث استخدمت بصورة واسعة في النقل والصناعة، يرجع تحقيق نصف معدلات النمو في إنتاجية العمالة في بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر إلى الطاقة البخارية، كما تعتبر هذه الفائدة البعيدة المدى سببا مهما في استمرار النمو الاقتصادي طوال القرن، ويتمثل أحد الأسباب الأخرى في تحقيق النمو الاقتصادي في التطبيق المتزايد للعلوم في مجالات الصناعة.

ثانيا: أسباب قيام الثورة الصناعية في انكلترا

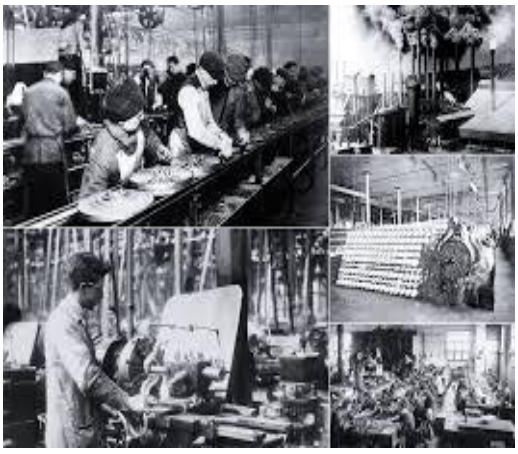

تعتبر الثورة الصناعية من أبرز المرحلة التاريخية في تطوّر الاقتصاد الرأسمالي وذلك بإدخال الآلات في مجالات الإنتاج، مما أدى بدوره إلى تحديث في وسائل الانتاج، الأمر الذي أحدث انقلابا العلاقات الاجتماعية، وأسهم بقوّةٍ في ترسيخ أسلوب الإنتاج الرأسمالي .وبذلك تزامن تدعيم الرأسمالية بوصفها أسلوبا للإنتاج، مع قيام الثورة الصناعية وانتشارها في الاقتصاديات الرأسمالية الأوربية.

وتعد الثورة الصناعية إنجازا اقتصاديا وتاريخيا بالنسبة للرأسمالية، حيث مثلت هذه الثورة أكبر قوة إنتاجية في التاريخ الاقتصادي، فضلا عن ذلك ما يميّز الحضارة الرأسمالية الحديثة والمعاصرة هو طابعها الصناعي بالذات، حيث مثلت بريطانيا لما توافرت عليه من أسباب والعوامل التي ساعدتها على أن تسبق غيرها من دول القارة الأوربية تتمثل في:

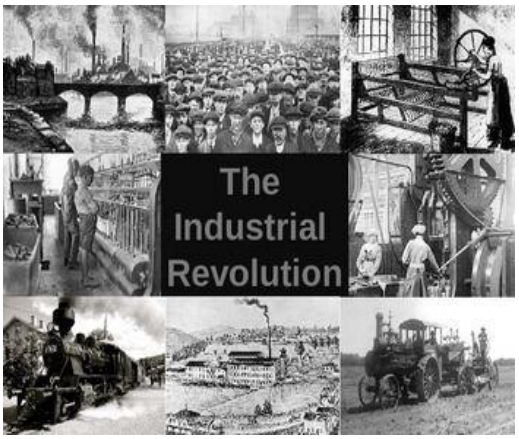

- استقرار النظام السياسي في بريطانيا منذ عام 1688 وعدم تعرضها لغزو خارجي مثل باقي دول أوروبا، لم يستطع نابوليون بونابرت غزوها، وبينما كانت أوروبا تعاني من ويلات الحروب كانت بريطانيا تطور صناعاتها، بالإضافة الى قوة أسطولها البحري واتساع مستعمراتها حيث راجت مصنوعاتها وتوفرت لها الأسواق.

- قيام حركة الاختراعات: حيث مثل هذا العهد بروز ابتكارات لمجموعة من الآلات ووسائل الانتاج، حيث أصدرت الحكومة البريطانية **قانون براءة الاختراع** الذي يحفظ للمخترع حقوق استعمال الاختراعات من طرف المنتجين.

- كما لم يقتصر تأثير الثورة الصناعية في المجال البحري على الانتقال من الشراع الى البخار بل أصبح الحديد يحل محل الخشب في صناعة البواخر ففي خلال المدة ما بين: 1830-1870 ارتفعت حمولة البواخر البريطانية أكثر من الضعف وبذلك سهلت الثورة الصناعية النقل البحري.

- كما ان وفرة مصادر الطاقة ففي عام 1865 مكنت من اختراع طريقة لإنتاج الفولاذ وهو مادة أكثر صلابة من الحديد ساهمت في صناعة التعدين والسكك الحديدية.

وعليه، شهدت هذه الفترة تزايد المصانع خاصة في مجال الانتاج الميكانيكي المتطور بدل الصناعات القديمة الصغيرة النطاق، بالإضافة الى حصول ثورة في صناعة الاسلحة والعتاد الحربي بإدخال المكائن والاختراعات الجديدة فيها، ففي عام 1862 تم اختراع الأسلحة والمدافع الرشاشة وبذلك دخلت الثورة الصناعية الى عالم الحرب.

وعلى العموم تعد مساعدة الحكومة البريطانية للصناعيين والمنتجين الوسيلة الأهم في تنشيط الثورة الصناعية في هذا البلد، حيث تحولت بريطانيا في بضعة عقود إلى بلد صناعي متقدم تسود فيه الآلات الحديثة والمتطور لتصبح بذلك مصنعا للعالم ومهدا للابتكارات في مجال الصناعة.

ثالثا: الزراعة والثورة الصناعية في انكلترا

لم تقف آثار الثورة الصناعية عند حدودٍ معينة، بل انتشرت إلى بقية القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة حيث حصلت تحولات واسعة ومعقدة في القطاع الزراعي تمثلت بالأساس في التجديدات التقنية والتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية التي قادت، بالنهاية إلى تحسين حاسم في الإنتاج والإنتاجية.

كانت الزارعة الإنكليزية تتحول بدرجة متزايدة الى قطاع اقتصادي منظم تنظيما رأسماليا، إلا انها بقيت من الناحية التقنية في طور نظام الإنتاج في المشاغل، ولم يصبح الانتقال إلى المرحلة الآلية ممكنا الا بالاكتشافات والاختراعات الصناعية، وفي مقدمتها اختراع محرّك الاحتراق الداخلي الذي وفر إمكانية المكننة لقطاع الزراعة.

كما أسهمت الثورة الصناعية في تزويد الزراعة بوسائل إنتاج أكثر فعالية وسلع استهلاك رخيصة الثمن، مما حفز تسريع تطور الزراعة التي جعلت البلدان الأوربية الأكثر تصنيعا على الصعيد العالمي،

ويعد التقدّم الزراعي الذي حصل في إنكلترا في القرن الثامن عشر أحد المظاهر البارزة التي أسهمت في قيام الثورة الصناعية وقادت الثورة الصناعية إلى نمو قطاع رأسمالي زراعي في اقتصاد إنكلترا، كما تمخض عنه جملة من النتائج الاقتصادية يأتي في مقدمتها:

-تحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

-توفير المنتجات الزراعية لسكان المدن المتزايدين.

-قيام سوق ريفية واسعة.

-تزويد الصناعة بقوة عمل بشرية.

-تصدير فائض زراعي يتيح استيراد مواد ضرورية للصناعة.

-تحقيق تراكم رأسمالي يعاد توظيفه في نشاطات غير زراعية.

ولم تعد الثورة الزراعية في إنكلترا مقدمة للثورة الصناعية ونتيجة لها في الوقت نفسه .فقد حققت الثورة الزراعية في إنكلترا التراكم الرأسمالي، إضافة إلى توفير فائض في قوة العمل الزراعية توجّه الى الصناعة التي وفرت بدورها التقنيات الضرورية لتدعيم الثورة الزراعية، فكانت بذلك شرطا لتحقيق الثورة الصناعية ومن ثم كانت المستفيد الكبير من نتائجها.

رابعا: مراحل الثورة الصناعية في اوروبا تتمثل اهم مراحل الثورة الصناعية وفقا للوقائع التاريخية في:

- **الثورة الصناعية الأولى في أواخر القرن 18:**

وسميت كذلك بعصر المكننة مع إدخال الآلة (المحرك البخاري) فازدهرت صناعة النسيج واستخراج الفحم الحجري وصناعة الصلب، كما شهدت توسعت شبكات المواصلات، كما تم ادخال المحرك الانفجاري ذو الاحتراق الداخلي بديل عن المحرك البخاري.

كما ظهرت المصانع وورشات عمل، مما سمح باستعمال المكينة في عملية الانتاج لأول مرة، واتسمت هذه المرحلة على المستوى الاجتماعي نشأت طبقة عاملة حول المناطق الصناعية، كما وظهرت حرف صناعية، وبدأ تأثير الواقع الجديد في تحويل أنماط العيش وعادات الناس،

وأخذ مفهوم التمدن في التغير تدريجيا، فأصبح معياره الأساسي وجود المصانع التي باتت تميز الحواضر الكبرى عن الوسط القروي الذي كان في أغلبه لا يزال يعيش عصر ما قبل الصناعة.

- **الثورة الصناعية الثانية في أواخر القرن 19**

تفجرت الثورة الصناعية الثانية أواخر القرن التاسع عشر باكتشاف الباحث الأميركي تومس إديسون للكهرباء والمصباح الكهربائي الذي شاع استعماله اعتبارا من 1880، كما رافق هذا التحول الهائل اكتشاف البترول والطفرة الكبيرة في الصناعة الكيميائية التي صاحبت إنتاجه، وقد انتشر استخدام الطاقة الكهربائية في المجال الصناعي على نطاق واسع في نهايات القرن التاسع عشر، كما بدأ البترول يحل محل الفحم الحجري كمصدر أساسي للطاقة، وقد نتج عن هذا التحول ظهور أنواع جديدة من المعادن تنتج في اغلبها اثناء عمليات

تسخين معادن أخرى أو بخلطها أو تفكيكها كيميائيا، كما تعزز دلك باكتشاف المحرك الانفجاري مما احدث طفرة في المواصلات بإنتاج السيارات والطائرات...الخ، بالإضافة الى بعض الصناعات الدقيقة و الثقيلة.

- **الثورة الصناعية الثالثة:**

برزت الثورة الصناعية الثالثة مع بداية العام 1960 وتمثلت في ادخال الآلات إلى الوحدات الإنتاجية، وبالتالي توسط الآلة بين العامل وموضوع العمل وتزايد العمليات المنجزة بمساعدة الآلات وذلك بإدخال تكنولوجيا المعلومات والروبوتات بالإضافة الى الطاقة المتجددة، حيث قادت الثورة الصناعية الثالثة إلى تزايد انتشار التقنيات في جميع القطاعات الاقتصادية، وأصبحت بذلك تمثل العنصر الأساسي في النمو الاقتصادي، كما حولت اقتصادات كانت قائمة على انتاج السلع والخدمات الى اقتصادات قائمة على انتاج المعلومات وتوزيعها مما نقل الثقل الاقتصادي من الاقتصاد المادي إلى اقتصاد المعرفة.

خامسا: نتائج الثورة الصناعية تتمثل اهم نتائج الثورة الصناعية والتي يمكن استخلاصها فيما يلي:

01-النتائج الاقتصادية: حيث تتضح اهم نتائج الثورة الصناعية من الناحية الاقتصادية فيما يلي:

- زيادة ثروات الدول الصناعية
- التطور الاقتصادي وازدهار التجارة الخارجية
- زيادة الإنتاج وبنسب كبيرة، وتنوع المنتجات والابتكارات
- تطور الزراعة وزيادة حجم الإنتاج
- تزايد اهمية دور رؤوس الأموال
- تطور وسائل النقل والمواصلات

02-اما النتائج الاجتماعية: فتتمثل فيما يلي:

- تحسن مستوى المعيشة
- ظهور طبقات جديدة في المجتمعات الصناعية وهما طبقة العمال وطبقة أصحاب الاعمال وهي الطبقة المالكة وبروز خلافات بينهما.
- انتشار التعليم، وبشكل واسع والبحث العلمي.

لقد كان للثورة الصناعية عدة نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهي عملت على حلول الصناعة كمصدر رئيسي للاقتصادات بدلا من الزراعة والأعمال اليدوية، مما انعكس على خلق نمط حياة أكثر حداثة وذي إنتاج غزير وعالي عززه الاعتماد على الآلات، بالإضافة الى تزايد الابتكارات في شتى المجالات الاقتصادية.

المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية.

يرجع الكثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي المذهب الاشتراكي إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون، الذي صوره في كتابه (الجمهورية) كمجتمع مثالي يعيش فيه الناس حياة تتميز بالحرية والعدالة، وقد بنى أفلاطون هذا المجتمع على ثلاث فئات من الناس هي :

- **الفئة الأولى**: فئة الصناع، الذين يبنون المنازل، وينتجون الطعام، والملابس.
- **الفئة الثانية**: فئة المحاربين، الذين يدافعون عن الوطن ضد العدوان الخارجي.
- **الفئة الثالثة**: فئة الحكام الفلاسفة، الذين يتم اختيارهم بكل عناية ودقة،

وقد كان أفلاطون يهدف من وراء ذلك إلى تصوير مدينة مثالية يعيش فيها الناس سعداء متحابين، وتزول منها كل صور الظلم الاجتماعي والاقتصادي، ورغم أن أفكاره ظلت أفكاراً خيالية بعيدة عن التطبيق الواقعي، إلا أنها ظلت حاضرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين. وقد تبنى هذه الأفكار الكثير من الفلاسفة اعتقاداً منهم بأن شيوعية المجتمع هي الحالة الطبيعية، وأن القانون الوضعي الذي أوجد عدم المساواة والملكية الخاصة والفروق الطبقية بين الناس في القرن 16، كما أثار مارتن لوثر الشكوك حول الملكية الخاصة، وعدها من السيئات التي يجب أن يتخلص منها المجتمع. إلا أن هذه الآراء ظلت محبوسة وبعيدة عن التطبيق على أرض الواقع، خاصة في ظل النفوذ القوي، الذي كان يتمتع به الملوك والأمراء. واستمر الحال على هذا المنوال حتى وضع **كارل ماركس** أساس الاشتراكية العلمية، التي كانت تهدف إلى تقويض مبادئ الرأسمالية، وساندها في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير، الذي عانته طبقة العمال في الدول الأوربية خلال القرن 19 وقد أخذت الاشتراكية صورا مختلفة حيث راوحت بين الاشتراكية الخيالية، والاشتراكية الإصلاحية.

اما عن ظروف نشأة الاشتراكية كنظام اقتصادي فتعود الى المظالم والتفاوت الطبقي الذي ميز النظام الرأسمالي فظهر بذلك عدد من المفكرين الاوروبيين الذين عملوا على طرح مبادئ تهدف الى نبذ الرأسمالية واقامة اشتراكية بديلة تستند على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج و يأتي في مقدمة هؤلاء المفكرين الفرنسيين : سان سيمون وشارل فوريه والانجليزي روبرت اوين الذين انتقدوا تناقضات المجتمع الرأسمالي وانعكاساته السلبية

على الطبقات من السكان فنادوا الى اقامة مجتمع اشت ا ركي كما تمكنوا من تخيل بعض ملامحه فشكمت افكارهم المرحمة الأولى من مراحل نشاه الاشتراكية و التي عرفت بمرحلة الاشتراكية

وبالرغم من تعدد النظريات والمذاهب التي تناولت الفكر الاشتراكي إلا أن النظرية الماركسية وحدها التي تمكنت من نقل هذا الفكر الى الواقع فأصبحت بذاك الأساس الذي قامت عليه أنظمة اشتراكية، حيث سادت ببلدان عدة في 19، وبدا تطبيق النظام الاشتراكي في اعقاب الحرب العالمية الاولى بعد نجاح الثورة البلشفية في 25 اكتوبر 1917 ما سمح بتأسيس الاتحاد السوفياتي في1922 ثم بدا هذا النظام بالانتشار تدريجيا الى مناطق اخرى بعد الحرب العالمية الثانية فتبنته اروبا الشرقية والصين، بعدها انتقل الى فيتنام وكوبا و كوريا الشمالية لقد اختلف تطبيق الاشتراكية من دولة الى اخرى الا ان هذا المنهج يبقى تحديا رئيسيا للرأسمالية ويتجلى ذلك في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية والتي افرزت انقسام العالم سياسيا الى معسكر غربي ومعسكر شرقي، واقتصاديا الى نظام رأسمالي ونظام اشتراكي وشكلت الحرب الباردة اطار لهذا الانقسام.

ومما لا شك فيه أن إسهام مفكري هذا المذهب قد أثرى الفكر الاقتصادي، وساعد في تطوره خاصة أنها قد أخذت على عاتقها البحث عن نواقص النظام الرأسمالي وعيوبه خاصة بعد الحرب العالمية.

أولا: مفهوم النظام الاشتراكي

الاشتراكية هي Socialism وأحيانا يطلق هذا اللفظ على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية. كما يطلق عليه أحياناً للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال والطبقات الفقيرة بهدف سن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية التي تخفف معاناتهم وتمنحهم بعض المزايا .

إلا أن الاشتراكية من الناحية العلمية تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج والأراضي والآلات والمصانع للدولة بمعنى آخر، فإن الاشتراكية على خلاف ما تفتضيه الرأسمالية تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة .

كما أخذت الاشتراكية في الفكر الاقتصادي والتطبيق الفعلي صورتين، صورة الاشتراكية الخيالية، وصورة الاشتراكية الماركسية نسبة إلى كارل ماركس، فقبل ظهور الاشتراكية الماركسية كان المنادون بالاشتراكية

يحاولون تصوير عالم خيالي تسود فيه مبادئ الاشتراكية الخيالية، وتنعدم فيه مساوئ النظم الاجتماعية، والاقتصادية السائدة محاولين إقناع الأفراد والحكومات بالمشاركة في إقامة هذا العالم الخيالي، وكان اعتمادهم في ذلك على التأثير العاطفي المصحوب بسردٍ للمساوئ الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة

ومن هذا المنطلق فإن الاشتراكية الخيالية لم تكن ذات أساس علمي تحليلي، وإنما كانت مجرد تخيلات وأحلام ليس لها أساس علمي.

أما الصورة الثانية من صور الاشتراكية فكانت الاشتراكية الماركسية أو الاشتراكية العلمية التي حاول كارل ماركس بناءها على أساس علمي محاولة لتميزها عن الاشتراكية الخيالية ولدحض حجج الرأسمالية التي اعتمدت المنهج العلمي كأداة رئيسية في تحليلها للقضايا الاقتصادية المختلفة .

ثانيا: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية

كان النظام الاقتصادي والسياسي السائد في روسيا قبل ثورة أكتوبر 1917 نظاما رسماليا إقطاعيا، لكن بعد الثورة البلشفية شرعوا في تطبيق السياسات الاشتراكية لأول مرة في العالم فأخذ الاتحاد السوفياتي يؤمم الصناعات والمصاريف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة كما عمد الى إقامة الصناعة الثقيلة.

وبعد ثورة 1917 قضت الدولة او الاتحاد السوفياتي على نظام الاقطاع وعوضته بالإشراف الحكومي بمعنى أن الحكومة هي التي المشرف على جميع القطاعات حيث:

- تؤثر في الانتاج كما ونوعا وذلك بسيطرتها وتوجيها للمزارع الجماعية
- تشترك مع المزارعين في الانتاج عن طريق تملكيا وادارتها للمزارع الحكومية.
- تتملك الدولة عوامل الانتاج ووسائل النقل وبالتالي تحتكر التوزيع في الداخل والتصدير للخارج

كما شهدت الاقتصادات الاشتراكية بعد الحرب العالمية تحولا تدريجيا في البداية حيث ركزت هذه الدول على الاقتصاد المخطط مركزيا، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، بدأت العديد منها في إجراء إصلاحات للانتقال نحو اقتصادات السوق في دول آسيوية مثل الصين وفيتنام، تم إدخال آليات السوق مع الحفاظ على نظام التخطيط، بينما في أوروبا الشرقية، كان التحول نحو الرأسمالية مصحوبا بتحول سياسي كبير من الديمقراطيات الشعبية إلى الديمقراطيات التمثيلية وذلك وفقا للتحولات التالية:

- التحول من التخطيط المركزي بعد انهيار الكتلة الشرقية، حيث بدأت دول أوروبا الشرقية في التحول من الاقتصادات المخططة مركزيًا إلى اقتصادات السوق.
- تبني آليات السوق في بعض دول آسيا وكوبا، تم إصلاح أنظمة التخطيط مع دمج آليات السوق مثلما فعلت فيتنام التي تبنت نموذج اقتصاد السوق ذي التوجه الاشتراكي.
- كما تزايدت الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى تحويل نمط الإنتاج من الاشتراكي إلى الرأسمالي في أوروبا الشرقية، مع الحفاظ على دور الحزب الشيوعي في بعض الدول الآسيوية.
- الملكية الاقتصادية تضمنت الإصلاحات تغييرا في ملكية وسائل الإنتاج، حيث تحولت إلى ملكية عامة أو تعاونية في بعض الحالات، مع زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصادات المختلطة.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن هده السياسات تختلف من نظام اشتراكي لآخر، ففي يوغسلافيا مثلا سمحت الدولة للعمال بالإشراف الكامل على بعض الوحدات وذلك بالقيام بعمليات الانتاج والتوزيع داخليا وخارجيا وهذا بطبيعة الحال بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد، كما اعتمدت الجزائر على التسيير الاشتراكي للمستثمرات الفلاحية في فترة السبعينات.

ثالثا: مشكلات النظام الاقتصادي الاشتراكي بعد الحرب العالمية

لقد مثل عدم وجود الحافز القومي الذي يحفز العمال على الإنتاج وحدوث نوع من التراخي من جانب المسؤولين عن إدارة أمور المشروعات في ظل النظام الاشتراكي، مما أدى فيما بعد الى تزايد تكاليف الإنتاج، بالإضافة الى عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي، فقد أثبتت التجربة والواقع انه رغم المزايا المتعددة التي يحققها التخطيط الاقتصادي، إلا أن السلطات التي تتولى التخطيط قد لا تملك المعلومات الكافية للتخطيط على النحو الصحيح، فضلاً عن أن الواقع قد أثبت أن التخطيط يجر معه ذيولا من البيروقراطية الخانقة، ويمهد لسيطرة الحزب الواحد في السلطة. كذلك فإن التخطيط كان يتم على حساب فعالية الإنتاج وكفاءته والسلوك الاقتصادي القويم، كذلك عدم وجود الحافز لاستخدام وسائل إنتاجية حديثة الأمر الذي أدى إلى تخلف المعدات والآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية وما خلفه من آثار

سلبية على جودة الإنتاج، بالإضافة الى قلة الخبرة في مجال العلاقات التجارية وضعف جودة السلع التي تنتجها الدول الاشتراكية مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية .

لقد حقق النظام الاقتصادي الاشتراكي نجاحا في بدايته وذلك من خلال حشد الموارد وتوجيها لتنميته خاصة وذلك باعتماده مشروع السنوات الخمس التي مثلت الركيزة الاساسية في تقوية وبناء اقتصاد الاتحاد السوفياتي مما جعل دول اخرى تستلهم هذا النموذج و تتبنى الاشتراكية مثل: الصين و يوغوسلافيا وكوبا وحتى دول اوروبا الشرقية الا انه في منتصف الثمانينات من القرن الماضي وصل الى طريق مسدود بحيث لم يعد يواكب الثورة التقنية التي اطلقتها الرأسمالية ولم يعد يحقق الرفاه المنشود لمواطنيها، كما ظهرت عليه عدة دلائل على عدم كفاءته في استخدام الموارد ومع بداية التسعينات حيث تهاوى النظام الاشتراكي وبدأت الدول التي عملت به تتخلى عنه تدريجيا لصالح النظام الرأسمالي.

المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية.

تمثل في الواقع الثورة الصناعية أحد اهم الأسباب لبروز النظام الرأسمالي، وذلك بالنظر لما قدمته من سلع جديدة وازدهار في التجارة، وذلك خلال منتصف القرن 18م، وبعد الحملة التي قادها عدد من الاقتصاديين الفرنسيين تجاه الحكومات المختلفة لوقف تدخلها في التجارة الخارجية وإنهاء التعريفات الجمركية والقيود التجارية الأخرى، معلنين شعار: حرية العمل والتجارة، وشعار: دعه يعمل دعه يمر.

حيث كانت الدول الأوربية منذ القرن 15 م وحتى القرن 18م تقوم على نظام اقتصادي يسمى "النزعة التجارية" الذي يعتمد على زيادة الصادرات عن الواردات، وفرض التعريفات الجمركية العالية على السلع المستوردة لحماية المنتج الوطني، ودعم الزراعة والصناعة المحلية حتى تنخفض أسعار صادرتها.

وبعد ظهور الرأسمالية لأول مرة في القرن 18م على يد الاقتصاديين الفرنسيين جاء الاقتصادي الأسكتلندي "آدم سميث" فوضع كتابة "ثروة الأمم" عام 1776 الذي وصف فيه الكيفية التي يعمل بها النظام الحر، وانتشرت أفكاره خلال بداية القرن 19م، فبدأت الحكومة البريطانية برفع قيودها التجارية وتطوير أول اقتصاد رأسمالي، ومن ثم انتشرت الرأسمالية في الدول التجارية الرئيسة الأخرى .

اولا: النظام الرأسمالي: المفاهيم والاسس

ان النظام الرأسمالي أو ما يعرف بالنظام الليبيرالي أو اقتصاد السوق هو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعا فِي مفهوم الحرية .

تزداد أهمية مفهوم الملكية الفردية في الموارد النادرة حيث يفتح السوق المنافسة الصرفة بين الأفراد لاستغلالها بكفاءة. وبما ان الرأسمالية تعزز الملكية الفردية، فإنها تقلص الملكية العامة، ويوصف دور الحكومة فيه على انه دور رقابي فقط، بالإضافة الى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولى توزيع الموارد الاقتصادية من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور ويتمتع النظام الرأسمالي بقدرته على التجدد والاستمرار وقابليته للإصلاح الأمر الذي جعل أغلب دول العالم تتوجه نحو النظام الرأسمالي.

- **أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي:** حيث تمثل اهم هده الأسس فيما يلي:

1-البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام كالمخدرات مثلاً.

2-تقديس الملكية الفردية وذلك بفتح الطريق لأن يستغل كل إنسان قدراته في زيادة ثروته وحمايتها وعدم الاعتداء عليها وتوفير القوانين اللازمة لنموها وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام وتوطيد الأمن.

3-المنافسة والمزاحمة في الأسواق.

4-نظام حرية الأسعار وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.

ثانيا: النظام الاقتصادي الرأسمالي بعد الحرب العالمية

بعد زوال النظام الإقطاعي في أوروبا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي ظهر وازدهر في أوروبا الغربية، حيث تميز النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية بمظاهر نذكر منها ما يلي:

- **نمو ظاهرة الاحتكار**

يقصد بالاحتكار انفراد مشروع من المشروعات بعمل إنتاج معين يقوم به، بحيث لا يستطيع مشروع آخر منافسته فيه، ويترتب على ذلك أن المحتكر يستطيع السيطرة على السوق من حيث تحديد الأسعار والكميات، ويتعطل جهاز الثمن ويفقد فاعليته في توزيع وتخصيص الموارد بشكل يحقق الكفاءة، ومن مساوئ الاحتكار أن المحتكر يلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج، وحرمان السوق من السلعة لرفع أسعارها، وتحقيق أرباحه الاحتكارية، وعلى الرغم من أنه في إمكان المصانع والمزارع أن تنتج المزيد وبأسعار منخفضة، إلا أن المحتكرين يفضلون بقاء آلاتهم عاطلة ومزارعهم يابسة حتى يقل المعروض من السلعة وترتفع أسعارها، وهكذا يؤدي الاحتكار إلى سوء استخدام للموارد الاقتصادية.

وهكذا يؤدي الاحتكار إلى استغلال المستهلكين لصالح أصحاب رؤوس الأموال، ويؤدي أيضًا إلى سوء استغلال للموارد، مما جعل كثير من الحكومات الرأسمالية تتدخل لمنع الاحتكار من خلال إصدار تشريعات وسن قوانين لمنع الاحتكار، والتقييد من سلطاته لصالح المستهلك .

- **سوء توزيع الدخل والثروة :**

يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ونظرًا لندرة عناصر الإنتاج بالنسبة لعدد السكان في كل دولة؛ فإنه من الطبيعي أن تتركز عناصر الإنتاج في أيدي فئة قليلة من المجتمع، ويبقى جمهور المجتمع من الطبقة العاملة الكادحة، وهكذا يربح أصحاب رؤوس الأموال من عناصر إنتاجهم مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب الأراضي مثلاً الذين يحصلون الريع أو الإيجار، أما العمال الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنهم يحصلون على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ومن الطبيعي إزاء هذا الوضع أن يزداد أصحاب رؤوس الأموال ثراء نتيجة لارتفاع دخولهم، ومن ثم يمكنهم ادخار جزء من هذا الدخل، وإعادة استثمار مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي عدد قليل من الأفراد، وعلى الجهة الأخرى تظل الطبقة العاملة في مستوى معيشي منخفض؛، لأن العامل الذي يحصل على دخل منخفض لا يتمكن من الادخار، ومن ثم لا يملك عناصر الإنتاج.

ولا يتوقف ذلك على النواحي الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يتعدى إلى النواحي السياسية، حيث يسيطر الأغنياء على مقومات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمتد نفوذهم إلى النواحي السياسية، فيصل نفوذهم إلى إدارة شؤون الدولة، والحصول على أعلى مراكز فيها، وذلك من خلال السيطرة على الأحزاب وانتخابها، بما يملكون من أموال .

وبمرور الوقت تجد الأسر الغنية تزداد قوة وإحكامًا، بفضل ما توفره لأبنائها وأعضائها من فرص الحياة والتعليم والترقي، وفي الوقت نفسه تتوارث الطبقات الكادحة فقر آبائها .

- **تزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية**

لقد ساد الاعتقاد أن جهاز الثمن في إطار من الحرية الاقتصادية كفيل بتحقيق الاستخدام الأمثل والكامل والكفء للموارد، إلا أن السير الطبيعي للنظام الرأسمالي أدى إلى ظهور البطالة، ودخول الاقتصاد في أزمات دورية متلاحقة، فمع توسع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي تزداد أرباح المنتجين؛ مما يؤدي إلى استخدام الأرباح في توسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية من معدات ومصانع وآلات بزيادة هائلة، إلا أن هذه الزيادة في الطاقة الإنتاجية لا يقابلها عادة، ولا يصاحبها زيادة مماثلة في دخول العمال، ومن ثم لا تزداد قدرة العمال الشرائية بالقدر الكافي لاستيعاب الزيادة في الطاقة الإنتاجية، مما يحدث تكدس للمنتجات، ومن ثم يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج عن طريق الاستغناء عن أعداد من القوة العاملة، وبالتالي تظهر البطالة، والبطالة تؤدي إلى زيادة الأزمة حدة.

ومن أسباب الأزمات في النظام الرأسمالي أيضا وبعد الحرب العالمية أن المنتجين لا يمكن أن يتوقعوا بدقة عالية طلب المستهلكين في الأجل الطويل، وخصوصاً في ظل حدوث تغيرات سياسية واجتماعية متلاحقة، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون، مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

ولذلك يمكن القول: إن التقلبات الاقتصادية من رواج وكساد، هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر، ففي فترة يزداد حجم النشاط الاقتصادي ويحدث رواج وانتعاش، وفي فترة أخرى يقل حجم النشاط الاقتصادي ويحدث كساد وركود .

- **الحرية الوهمية**

ان الحرية التي افترضها أنصار الفكر الرأسمالي خاصة بعد الحرب العالمية ليست مطلقة، إذ لا تتمتع بها سوى فئة محدودة من الأفراد هي فئة ملاك عناصر الإنتاج؛ فحرية العمل على سبيل المثال، لا يتمتع بها العامل الأجير الذي غالبًا ما يعجز عن إيجاد العمل الذي يرغب فيه، وذلك بسبب اشتداد المنافسة بين الطبقة العاملة التي تكوِّن غالبية الشعب، مما يجبرهم على قبول أجور منخفضة؛ حتى لا يتعرضوا للبطالة والتشرد،

فأي حرية كان يملكها أكثر من 12 مليون عامل في الولايات المتحدة، كانوا في حالة بطالة خلال الثلاثينات، حيث ساد العالم أزمة عالمية كبرى .

كما واجهت الرأسمالية أكبر تحد لها خلال سنوات الكساد العالمي، الذي ألم بأكثر دول العالم في العام 1929، فأغلقت الكثير من المصارف والمصانع والمحال التجارية، وفقد الكثير من الناس وظائفهم ومساكنهم ومدخراتهم، كما فقد الأكثرون الثقة في الرأسمالية، وطلب بعضهم دعم الحكومة لمحاربة الكساد الذي استمر حتى بداية الأربعينيات من القرن 20م. وكان السبب في انتهاء الكساد هو الإنفاق الحكومي العسكري الضخم خلال الحرب العالمية الثانية. ولا تزال الحكومات الرأسمالية تبتعد عن سياسة التدخل وتكتفي بزيادة إنفاقها وبالتحكم في اقتصاداتها، وحاولت الدول الأخرى محاكاة الدول الرأسمالية بتخفيض تدخلها الحكومي في الاقتصاد، حتى الحكومات الشيوعية القوية بدأت في الاعتماد أكثر على قوى السوق في توزيع السلع والخدمات في بلادها. ومع ذلك فلم تسلم الرأسمالية من الأزمات البالغة كالتي وقعت في منتصف سبتمبر 2008م بإعلان انهيار البورصات العالمية .

المحور السادس: نظام بريتون وودز (1944-1971) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

شهد فترة الكساد لعام 1929انكماشًا دوليًا غير مسبوق أدى في النهاية إلى تدمير أي بقايا لمعيار الذهب الكلاسيكي. وفي الولايات المتحدة، انخفضت أسعار الجملة بنسبة 37%، وانخفضت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 65% في الفترة من أكتوبر 1929 إلى مارس 1933. وعلاوة على ذلك أدى الانكماش إلى رفع القيمة الحقيقية للديون، مما جعل من المستحيل تقريباً على الدول الأوروبية تغطيه أعباء ديونها الضخمة الناتجة عن الأزمة المالية. أدت إلى هلاك معيار الذهب، وتخلت بريطانيا عن النظام في عام 1931.

وقد ترك هذا الولايات المتحدة في مأزق مماثل لما واجهته في نهاية الحرب العالمية الأولى، ومع التركيز على معاييرها الدولية من خلال تشديد الائتمان لإظهار التزامها بمعيار الذهب، أو التركيز على الاقتصاد المحلي من خلال توسيع الائتمان لمكافحة الانكماش المستمر والبطالة المرتفعة. ولكن في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت، أعطت الولايات المتحدة الأولوية للأهداف المحلية.

وفي عام 1933، علقت الولايات المتحدة قابلية تحويل الذهب وصادرات الذهب، وفي العام التالي انخفضت قيمة الدولار الأمريكي عندما تم تحديد سعر الذهب عند 35 دولارًا للأونصة بعد انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، بدأ تدفق الكثير من الذهب إلى الولايات المتحدة مما أدى إلى تضاعف احتياطيات البلاد من الذهب أربع مرات في غضون ثماني سنوات. لاحظ أن هذا يحدث قبل عدة سنوات من اندلاع الحرب العالمية الثانية، ويسبق حدوث فائض تجاري كبير في أواخر الأربعينيات كما يبين الرسم البياني. علاوة على ذلك، كان متوسط الفائض التجاري الأمريكي 0.6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، وهو ما يسلط الضوء على الانهيار الكامل لأساسيات معيار الذهب الكلاسيكي.

في عام 1930، كانت الولايات المتحدة تسيطر على حوالي 40٪ من احتياطي الذهب في العالم، وبحلول عام 1950 كانت الولايات المتحدة تسيطر على ما يقرب من ثلثي احتياطي الذهب في العالم، حيث ومن شأن مخزون الولايات المتحدة الكبير من الذهب أن يمنع أي قلق بشأن قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها بسعر صرف الذهب مقابل الدولار، لكن هذا الخلل العالمي الكبير من شأنه أن يمنع الدول الأخرى من العودة إلى معيار الذهب في ظل الأسعار القديمة.

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح من الواضح أن العالم يحتاج إلى نظام مدفوعات دولي جديد يستوعب الدروس من العقود الثلاثة السابقة، ومن هنا ولد **نظام بريتون وودز**، حيث كان الأمل أن يظل هناك نظام يضمن الانضباط في الذهب، ولكن ليس مقيدا للغاية ليتسبب في صعوبات اقتصادية غير ضرورية خاصة تلك التي واجهتها الدول أثناء محاولتها إنقاذ معيار الذهب بعد الحرب العالمية الأولى، وفي ظل بريتون وودز كان الدولار الأمريكي فقط مرتبطا بالذهب بينما كانت العملات الأخرى مرتبطة بقيمة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى خلق نظام لأسعار الصرف الثابتة، ويرتبط معيار تبادل الذهب هذا بشكل غير مباشر بقيمة العملات الأخرى بالذهب.

أولا: نظام او اتفاق بريتون وودز

ان نظام او اتفاق بريتون وودز او ما يسمى نظام أسعار الصرف الثابتة هو نظام مالي تأسس عام 1944 لضمان استقرار الاقتصاد العالمي وتسهيل التجارة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم ربط العملات بالدولار الأمريكي، الذي كان بدوره مرتبطا بالذهب بسعر ثابت، حيث انهارت هذه الاتفاقية في عام 1971 عندما ألغت الولايات المتحدة قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، مما أدى إلى ظهور نظام سعر الصرف العائم والمتحرك الذي نشهده اليوم، وهو ما يسمح لأسعار الصرف بحرية تحديدها وفقا اليات العرض والطلب وليس سعرا ثابتا.

كما يمثل نظام بريتون وودز او المعيار الذهبي نظام نقدي تستند فيه الوحدة الاقتصادية القياسية على كمية ثابتة من الذهب، ويعود سبب تسميت النظام باسم بريتون وودز كناية للمدينة التي تم فيها عقد اجتماع 44 دولة بقيادة الولايات المتحدة في عام 1944 للاتفاق على نظام نقدي دولي، حيث يهدف بالأساس إلى توفير رأس المال طويل الأجل للدول التي تحتاج إلى المساعدات الخارجية، إلى جانب تمويل الاختلالات قصيرة الأجل في الموازين الدولية.

فمن خلاله هذا النظام الجديد قامت الدول بتثبيت عملاتها بكمية معينة من الذهب، وهذا يعني أن الحكومات كانت تشتري وتبيع الذهب بسعر ثابت للحفاظ على قيمة العملة، كما تم استخدام المعيار الذهبي من قبل العديد من الدول على مر العصور، ولكن تم التخلي عنه في أوائل السبعينيات.

ويحمل المعيار الذهبي فوائد وعيوب فمن جهة، يمكن أن يساعد في تثبيت العملات ومنع التضخم، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يحد من مرونة البنوك المركزية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية، ففي عام 1971 أنهى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب، مما أدى إلى نهاية نظام بريتون وودز والمعيار الذهبي، وقد أدى ذلك إلى فترة من أسعار الصرف المتغيرة، حيث تحدد قيمة العملات بناءا على العرض والطلب.

ومن ميزات ارتباط قيمه الذهب مباشره بالدولار أنه يعتبر وسيلة لضمان استقرار العملات في إطار المعيار الذهبي، حيث كانت قيمة العملة مرتبطة مباشرة بقيمة الذهب، وهو سلعة ثابتة نسبيا، هذا الاستقرار ساعد في تعزيز التجارة والاستثمار.

كما كان ينظر إلى المعيار الذهب على أنه **وسيلة لمنع التضخم في إطار المعيار الذهبي**، وكان من الصعب على الحكومات **طباعة كميات زائدة من النقود**، وهو أحد **أسباب التضخم الرئيسية**، بحيث يحدث ذلك لأنه إذا قامت **حكومة بطباعة كميات زائدة من النقود** فإنها ستضطر إلى **شراء المزيد من الذهب** للحفاظ على سعر الصرف الثابت، وهو أمر مكلف وقد **يؤدي إلى نقص في الذهب**.

كما كان ينظر المعيار الذهبي على أنه وسيلة لتعزيز التعاون الدولي في إطار المعيار الذهبي، حيث كانت الدول قادرة على التجارة مع بعضها بسهولة نسبية وذلك لأن قيمة عملاتهم كانت ثابتة، وبالتالي لم يكن هناك خطر من تقلبات أسعار الصرف.

ثانيا: معيار الذهب الكلاسيكي: ما قبل وبعد الحرب العالمية:

شكلت قيمة الذهب أساس النظام النقدي الدولي منذ حوالي عام 1870 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، ويشار إلى هذه الفترة باسم معيار الذهب الكلاسيكي. في معيار الذهب الكلاسيكي، يمكن استبدال عملة الدولة في أي وقت بكمية محددة من الذهب. على سبيل المثال، كانت أونصة تروي واحدة من الذهب تبلغ قيمتها رسميًا 20.67 دولارًا خلال معظم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. يتطلب الحفاظ على التكافؤ بين العملة وقيمة الذهب أن تحتفظ الدولة بكميات كبيرة من احتياطيات الذهب، ومن ثم تركز السياسة النقدية على الحفاظ على نسبة احتياطيات الذهب إلى أوراق العملة. على سبيل المثال، إذا انخفضت مخزونات الذهب في البلاد، فيمكن للسلطة النقدية في ذلك البلد رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل لجذب الذهب لأن الناس سيكونون أكثر استعدادًا لتبادل ذهبهم مقابل العملة لتأمين عائد اسمي أعلى.

وبما أن العملات مرتبطة بالذهب، فإن هذا يؤدي أيضًا إلى نظام أسعار صرف ثابتة. علاوة على ذلك، يتم تعديل ميزان المدفوعات بين الدول من خلال تدفقات الذهب للحفاظ على أسعار الصرف الثابتة هذه. على سبيل المثال، إذا حققت دولة ما فائضًا تجاريًا، فسيكون لدى تلك الدولة تدفقًا صافيًا من الذهب؛ وعلى العكس من ذلك، يؤدي العجز التجاري إلى تدفق صافي الذهب إلى الخارج.

لذا فإنه يصبح من الصعب عموماً أن تتحمل أي دولة عجزاً تجارياً مستمراً، لأن هذا يؤدي إلى تدفقات صافية مستمرة من الذهب إلى الخارج، وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب الدفاع عن تعادل الذهب. وفي نهاية المطاف، فإن الالتزام بمعيار الذهب يمنع حدوث تقلبات كبيرة في ميزان مدفوعات الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أسعار الصرف الثابتة تجعل تكلفة السلع الأجنبية أكثر قابلية للتنبؤ بها، الأمر الذي يمكن أن يسهل التجارة الدولية خلال هذا الوقت، شهد العالم الصناعي سلامًا غير مسبوق، ونموًا اقتصاديًا واستقرارًا،

وانفتاحًا تجاريًا، وكان معيار الذهب يعمل بشكل جيد. ومع ذلك، فإن السنوات اللاحقة ستختبر قدرة معيار الذهب على تحمل الأزمات الاقتصادية.

بعد الحرب، كانت بريطانيا مصممة على العودة إلى معيار الذهب. لكن كان على البلاد أن تنتظر قبل أن تسمح باستبدال الجنيه البريطاني بحرية بالذهب، لأن الاختلالات كان من الممكن أن تؤدي إلى تهافت على احتياطيات بريطانيا من الذهب. وبما أن الجنيه الإسترليني قبل الحرب كان يعتبر عملة احتياطية عالمية وبجودة الذهب فقد انتظرت العديد من الدول عودة بريطانيا إلى معيار الذهب قبل أن تحذو حذوها. ومع ذلك لم يكون من السهل على بريطانيا إعادة تأسيس معيار الذهب لأنها تحتاج إلى خفض مستوى الأسعار، وانتظار ارتفاع قيمة الجنيه الاسترليني، وجذب احتياطيات الذهب للعودة إلى سعر التعادل القديم.

لذلك بدأت بريطانيا في رفع سعر الفائدة المصرفية إلى 7% بحلول العام 1920 على حساب الاقتصاد المحلي، مما أدى إلى الكساد الاقتصادي بسبب تقلص الائتمان وعلى نحو مماثل، كانت الولايات المتحدة في وضع مماثل لوضع بريطانيا، فقد رفعت بنوك الاحتياطي الفيدرالي سعر الخصم إلى مستوى مرتفع بلغ 7% بحلول العام 1920 لمكافحة الضغوط التضخمية المتصاعدة والدفاع عن معيار الذهب، وهو ما أدى أيضا إلى الكساد الاقتصادي، ومع ذلك فإن المنافسة بين بريطانيا والولايات المتحدة لجذب الذهب من خلال رفع أسعار الفائدة جعلت من الصعب في الواقع إعادة تنظيم احتياطيات الذهب العالمية وأسعار الصرف، وكانت الولايات المتحدة أكثر نجاحا في جذب احتياطيات الذهب في أوائل عشرينيات القرن العشرين، مما أدى إلى تأخير عودة بريطانيا إلى معيار الذهب حتى العام 1925، بعد أن خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الخصم وباع البريطانيين ما قيمته 200 مليون دولار من الذهب .

ويسلط هذا التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة على جذب احتياطيات الذهب الضوء أيضا على المقايضة التي يجب أن تقوم بها السياسة النقدية بموجب معيار الذهب، حيث يمكن للسياسة النقدية أن تركز على مسؤولياتها الدولية أو التركيز على الاقتصاد المحلي، ولكن ليس كليهما في ذلك الوقت، حيث ركز كلا البنكين المركزيين على مسؤولياتهما الدولية على أمل الحفاظ على معيار الذهب، والذي كان ضارا لاقتصادهما.

فقد أدى رفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل إلى تقليص الائتمان وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في وقت حيث كان بوسع الاقتصادين أن يستفيدا إلى حد كبير من التحفيز النقدي. ولكن معيار الذهب قيد صناع القرار السياسي، الأمر الذي أدى إلى انتهاج سياسة نقدية هدامة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت المنافسة الدولية في تلك الفترة إلى تفاقم الأمور على الرغم من أن معظم الدول المتقدمة عادت إلى معيار الذهب بحلول منتصف عشرينيات القرن 20، إلا أن الاختلالات النظامية إلى جانب حاجة أوروبا إلى تمويل أعباء الديون الضخمة التي تراكمت نتيجة للحرب، حيث أدى هذا الخلل في التوازن إلى جعل نظام المدفوعات الدولي نظاما ضعيفا للغاية.

ثالثا: انهيار النظام النقدي بريتون وودز

مع استمرار تفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واستمرار المضاربة على احتمال تخفيضه، تزايد سعر الذهب بدرجة غير عادية، فألغي مجمع الذهب في العام 1968 وسمح بان يكون للذهب سعران، سعر يتحدد بقوى العرض والطلب كأي سلعة أخرى، والاقتصار على الاحتفاظ بالسعر الرسمي للذهب بين السلطات النقدية، وهذا معناه تقييد العمل بقاعدة الصرف بالدولار الذهبي .

كما صمد بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي في مواجهة طلبات تحويل الدولار إلى ذهب حتى العام 1971 وفي ذلك اليوم أدرك الرئيس الأمريكي نيكسون بأن الاستمرار في تحويل الدولار إلى ذهب كفيل بخروج كل ما تملكه أمريكا من أرصدة ذهبية، ولذلك أعلنت أمريكا عدم التزامها بقبول تحويل الدولار إلى ذهب وكان هذا يعني الانتهاء بالعمل بقاعدة الصرف بالذهب الذي قام عليه نظام بريتون وودز،

وفي ديسمبر 1971 خفضت الحكومة الأمريكية قيمة الدولار بواقع 7.89%مقابل رفع قيمة بعض العملات الأخرى، ثم تم تخفيضه مرة أخرى في فيفري 1973 بواقع 10% وهكذا أصبح الدولار كباقي العملات الأخرى تتغير قيمته بعد إيقاف تحويله إلى ذهب، وبهذا الانهيار انتشرت الفوضى في المعاملات النقدية، وقامت الدول بتعويم أسعار الصرف لعملاتها وتعمق حجم المضاربات على الذهب والعملات المختلفة، وقامت الشركات الدولية المتعددة الجنسيات بدور كبير في هذه الفوضى، حيث أصبحت تملك أحجاما ضخمة من الأموال السائلة التي تقوم بتحريكها يوميا وبسرعة من سوق لآخر محققة من وراء ذلك أرباحا طائلة.

أما فيما يخص **أسباب فشل نظام بريتون وودز وانهياره** فيمكن حصرها فيما يلي:

1-استهدف هذا النظام تطبيق ما يسمى بمبدأ المرونة المدارة في أسعار الصرف، ولكن هذا المبدأ تحول في تطبيقه إلى حالة من أسعار الصرف الثابتة التي ترغم الدول على تغييرها تحت وطأة الأزمات النقدية، وهذا الأسلوب إلى جانب عدم نجاحه في تصحيح اختلال موازين المدفوعات كان مصدرا لعد الاستقرار في القيم الخارجية للعملات الرئيسية.

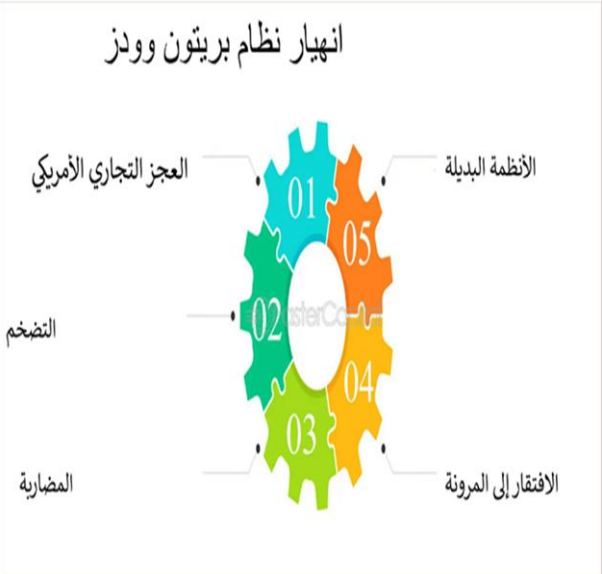

2-كما لم يسمح هذا النظام لأي نوع من أنواع التصحيح التلقائي للاختلال في موازين المدفوعات كما كان عليه الحال في نظام الذهب الأمر الذي أدى إلى الاختلال في موازين المدفوعات.

3-بالإضافة الى ما سبق عانى هذا النظام من تناقض جوهري بسبب الدور الأساسي للولايات المتحدة ، فلقد كان استقرار هذا النظام يقوم على استقرار قيمة الدولار، وكان هذا يعني أن أي تغير لازم في قيمة هذه العملة الارتكازية لتصحيح الاختلال غير المرغوب فيه في ميزان المدفوعات الأمريكي يهز النظام.

ومع ذلك، تصاعدت المخاوف في نهاية المطاف من أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على الوفاء بالتزامها بسعر صرف الذهب مقابل الدولار بعد أن أدى العجز المستمر في ميزان المدفوعات إلى تداول عدد كبير جدا من الدولارات، لذلك كان هناك انهيار على احتياطيات الذهب الأمريكية حيث وفي الفترة من 1957 إلى

1970 حققت الولايات المتحدة في الواقع فوائض تجارية طفيفة (حوالي 0.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ومع ذلك تدفق الذهب إلى خارج الولايات المتحدة بأعداد كبيرة .وفي النهاية، أنهى الرئيس ريتشارد نيكسون قابلية تحويل الدولار إلى الذهب في عام 1971، كما أنهي فعليا نظام بريتون وودز، وكانت النتيجة نظاما جديدا للعملة الورقية وأسعار الصرف العائمة على الرغم من تزايد العجز التجاري الأمريكي منذ نهاية مؤتمر بريتون وودز، إلا أن احتياطيات البلاد من الذهب ظلت مستقرة نسبيا (كما هو موضح في الشكل الموالي)، مما يؤكد على العلاقة الضعيفة الحالية بين الذهب والتدفقات التجارية.

ومن خلال الشكل السابق نلاحظ ان التخلي عن قاعدة او معيار الذهبي من قبل معظم الدول في أوائل السبعينات تدريجيا. وهذا راجع الى عدة أسباب:

السبب الأول يتمثل في ان نظام بريتون وودز، الذي كان يعتمد على المعيار الذهبي، غير مستق تدريجيا. **والسبب الثاني**، كانت الولايات المتحدة التي كانت تمثل أكبر اقتصاد في العالم اصبحت تعاني من عجز كبير في الميزانية. وهذا يعني أن الولايات المتحدة كانت تطبع مزيدا من الدولارات مما كانت تحصل عليه من الذهب، مما كان يسبب ضغطا على المعيار الذهبي. ويعود السبب الرئيسي للتخلي عن نظام المعيار الذهبي هو حاجة الدول للتركيز بشكل أكبر على اقتصادها الداخلي وتوفير مرونة أكبر لبنوكها المركزية للتعامل مع الازمات الاقتصادية بشكل فعال.

ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أن اتفاق بريتون وودز الذي انشأ صندوق النقد الدولي أتي **بنظام نقدي دولي جديد** أطلق عليه نظام استقرار سعر الصرف، وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين يبدوان على طرفي النقيض، هما ثبات أسعار الصرف بما يعنيه من ضرورة لعلاج الاختلال في موازين المدفوعات عن طريق إحداث تغييرات في مستوى العمالة في دولة العجز، وحرية الصرف بما تعنيه من استقلال الدولة في إتباع السياسية الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة،

رابعا: النظام الاقتصادي العالمي الجديد

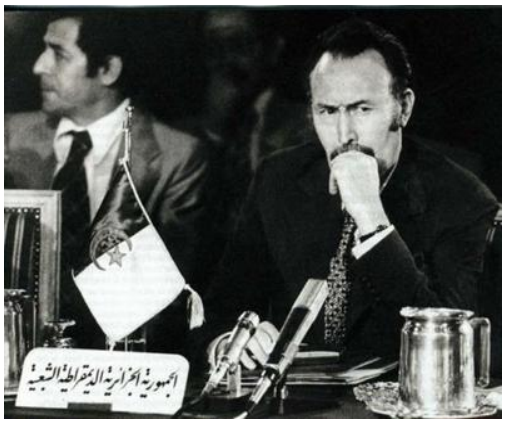

أن النظام الاقتصادي العالمي له جذوره وإمداداته فكل تحول في العلاقات الدولية وعلاقات الإنتاج والانتقال وتعاقب التحولات العلمية والتقنية يعتبر انتقال من نظام عالمي قديم إلى نظام عالمي جديد، ولقد اتخذ مطلب إقامة نظام اقتصادي دولي جديد طابعه الرسمي على المستوى الدولي لأول مرة بقرار مجموعة عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع **بمدينة الجزائر في سبتمبر 1973** ، باقتراح من **الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين** وهو رئيس الدورة آنذاك بضرورة إقامة **نظام اقتصادي دولي جديد** أكثر عدالة وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية، ولقد انعقدت الجمعية الثامنة للأمم المتحدة بناء على طلب الرئيس الجزائري لمناقشة هذا الموضوع في الدورات الخاصة السادسة التي كانت في شهري أفريل وماي سنة 1974 ، وأسفرت المناقشات على إصدار وثيقتين هامتين، الأولى :إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، والثانية برنامج عمل من أجل إقامة نظام اقتصادي جديد.

- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد: مفهومه وأهدافه**

إن محاولة تحديد مفهوم النظام الاقتصادي العالمي في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن يضفي عليه صفة الجديد، حيث ومنذ أن بدأ هذا النظام يتكون ويتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد منذ عام 1944وحتى النصف الأول من تسعينات القرن الماضي وما بعدها إلى غاية وقتنا الحالي. في هذا الإطار يمكن التعرف على مكوناته، بل وتحديد وتتبع مراحل تطوره المختلفة التي مر بها هذا النظام، الذي كان ينطوي دائما على مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تجعله يتجدد ويتغير، ليطلق عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد ليشير بذلك إلى التغيرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم في كل مرحلة من مراحل تطوره المختلفة؛ لا شك في أن ذلك ما يفسر لماذا برز وساد هذا المفهوم وفي كل مرحلة يظهر بها من التغيرات والعوامل والقوى الدافعة ما يكفي لكي يطلق المحللون والمفكرون وصناع السياسة الاقتصادية على النظام الاقتصادي العالمي هذا التعبير، وينطبق ذلك بصورة أكثر تحديثا على مرحلة تطوره في السبعينات

وكذلك في بداية التسعينات بعد انتهاء حرب الخليج .وعلى هذا فإن الجزء الموالي سوف يخصص لطهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومفهومه ومكوناته وهيكله وأركانه.

- **مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

قبل إعطاء تعريف محدد لمفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يجب أن تتم التفرقة بين ثلاثة مفاهيم تتداخل أحيانا، وهي: **الاقتصاد الدولي، والنظام الدولي والنظام الاقتصادي العالمي**

فاصطلاح **الاقتصاد الدولي**، يشير إلى ظهور العلاقات الاقتصادية بين الدول كظاهرة اقتصادية هامة لأول مرة في التاريخ في القرن السادس عشر خلال مرحلة الرأسمالية التجارية، وهي الفترة التي ازدهرت فيها التجارة بين الدول، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول ضعيفة، ومع الثورة الصناعية والانتقال إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر، ظهرت فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي وتزايدت العلاقات الاقتصادية بين الدول وظهرت الحاجة في القرن العشرين إلى تنظيم العلاقات الدولية فظهر ما يعرف بالنظام الدولي.

وبالتالي فإن **النظام الدولي**، يعني انتظام وتفاعل دول العالم في نظام شامل ووفقا لنمط معين لتقسيم العمل الدولي، والخضوع لبعض التنظيمات والمنظمات الدولية، ويرجع ذلك إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ويؤرخ المؤرخون له منذ إنشاء الأمم المتحدة، أما **النظام العالمي** فهو الذي بدأت ملامحه تتبلور منذ الثمانينات من القرن الماضي وتتحدد بوضوح مكوناته من بداية التسعينات حيث شملت بجانب الدول، المؤسسات الدولية. والشركات المتعددة الجنسيات، والتكتلات الاقتصادية العالمية التأثير وغيرها من الفاعلين أو المؤثرين في العالم.

وبالتالي فإن اصطلاح " **عالمي** "يكون أكثر اتساعا وانسجاما وتعبيرا عما يحدث في المرحلة الحالية من تطور ذلك النظام الاقتصادي العالمي الجديد على مستوى العالم، حيث يشير اصطلاح " عالمي "إلى السمة الرئيسية التي تشكل النظام في الوقت الحاضر وهي سمة العولمة، حيث تزايدت فيه درجة الاعتماد المتبادل بفعل الثورة التكنولوجية والاتصالات، وتحولت فيه الصناعة) محرك النمو في كافة الدول (إلى العالمية، من حيث توجهها نحو السوق العالمية أو من حيث صنع سياساتها الإنتاجية من منظور عالمي في ظل مواصفات الجودة العالمية الايزو بل وتزايدت فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى العالم، والتي باشرت سياسات واستراتيجيات

عالمية للإنتاج والتسويق تجاوزت الحدود السياسية للقوميات المختلفة، بل واتجهت فيه الأذواق في مختلف الدول إلى التشابه، بحيث يرى البعض أن هناك احتمالا قويا لمولد المواطن العالمي؛ وفي هذا الإطار يمكن اعتبار النظام الاقتصادي الدولي جزءا من النظام الاقتصادي العالمي، وان شيوع استخدام مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد إنما يشير إلى زيادة العوامل والمتغيرات والظواهر التي تتخطى حدود القومية في الوقت الحالي

أخيرا يطلق اصطلاح الجديد في مفهوم **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** للإشارة إلى أن هذا المفهوم هو مفهوم ديناميكي، ليشير دائما إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالنظام السابق له في مرحلة سابقة وفي إطار ما سيكون عليه من نسق في المستقبل، ولإيضاح ذلك يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت ملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينات من القرن الماضي هو في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالمرحلة السابقة، حيث أنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه ومصالحه تماشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها، والتغيرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت، وكان بعض الفقهاء قد حاولوا تحديد ماذا يعني **النظام الاقتصادي الدولي الجديد**، ورأى هؤلاء الفقهاء أن هناك ثلاثة مفاهيم مختلفة له هي:

- **المفهوم الأول:**

وهو **المفهوم الجذري** الذي طرحته الدول النامية والذي يرى أن سبب الأزمة العالمية الراهنة يكمن في اختلال التبادل بين الشمال والجنوب، لذلك فالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ينتج عن مراجعة كاملة وشاملة لمؤسسات النظام القائم لأنها وحدها تغير البنية القائمة بشكل حاسم يسمح للدول النامية بإمكانية الاستفادة من تطور مساو لتطور البلدان المتقدمة، وهذا يتطلب خطة للتنمية على المدى الطويل ترفض النموذج الغربي طريقا للتقدم وترفض الاندماج فيه.

- **المفهوم الثاني:**

وهو **المفهوم المحافظ** والذي يرفض النظام الاقتصادي الدولي الجديد لأنه نظام غير واقعي وصعب التطبيق بل مستحيل التطبيق، وينادي بهذا أعضاء الحكومة الأمريكية غير أنهم يحاولون امتصاص غضب الدول

النامية بالوعود البراقة الكاذبة وقشور المساعدات ومعسول الكلام كالقول بأن أمريكا تساعد أصدقاءها وأنها مستعدة لتقديم تنازلات جذرية تسمح بإرضاء المطالب الملحة للدول النامية، وإنه لا يمكن هدم البناء كله دفعة واحدة وإنما البناء يجب المحافظة عليه مع إدخال الترميمات والتعديلات بشكل تدريجي ومع دراسة كل حالة على حدة إلى أن تصل إلى وضع يرضي الجميع أغنياء وفقراء على حد سواء، فالنظام القائم ما زال صالحا في جوهره وفقط يجب إدخال تعديلات طفيفة عليه حتى يتلاءم مع الظروف الحالية، إن هدم هذا النظام الاقتصادي الدولي القائم سوف يقود إلى فوضى دولية لا أول لها ولا آخر.

- **المفهوم الثالث**:

هذا **المفهوم يوصف بالمعتدل** وهو يقف في طريق وسط بين المفهوم الأول والثاني، وهذا المفهوم يرى ضرورة التغيير في صورة العلاقات الاقتصادية الدولية بين الشمال والجنوب، وإنشاء نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة وأشد فعالية، ويضع النقاط على التبادل المتزايد بين الشمال والجنوب ويدعوا إلى ميثاق حياة متبادل يضمن وصول الدول الغنية إلى الطاقة والمواد الأولية في العالم الثالث، وفي مقابل ذلك يسمح للدول النامية بالوصول إلى أسواق الدول الصناعية والحصول على التكنولوجيا ورأس المال، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأنه " :مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.

- **أهداف النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

يهدف النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي نادت به الدول النامية إلى ما يلي:

- تغيير النمط السائد لعلاقات التجارة الدولية.
- إقامة نظام نقدي دولي جديد يحول دون ارتفاع معدلات التضخم بشكل هائل في الدول الرأسمالية المتقدمة والتي تنقله بدورها بآليات متعددة ومختلفة إلى دول العالم النامية.
- إيجاد حل لمشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث التي تشكل عبئا هائلا على مواردها يمنعها من المضي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- وضع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات مالكة التكنولوجيا في الدول النامية موضع تقنين لسلوكها بشكل يضمن بقاء استثمارات هذه الشركات في إطار خطط التنمية للدول المضيفة، ويضع حدا للممارسات الحالية لهذه الشركات التي تهدد استقلال الدول النامية.
- وضع تنظيم دولي جديد يسمح بنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية بمقابل معقول ويضمن انتقال المعارف العلمية والفنية من دول العالم الصناعي المتقدم إلى دول العالم الثالث.

ويمكن القول بأنه منذ إقرار الجمعية العامة لبرنامج العمل من أجل نظام اقتصادي جديد عام 1974 وحتى تاريخه تعددت المؤتمرات والمناقشات وتتابعت المفاوضات من أجل إقامة هذا النظام الاقتصادي إلا أنها لم تصل بعد إلى وضع إطار عادل تنتقل من خلاله التكنولوجي المسجلة وغير المسجلة والمملوكة للدول المتقدمة أو وضع قواعد سلوكية ملزمة تضمن انتقال التكنولوجيا بشروط معقولة خالية من الممارسات التعسفية التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات عند تنفيذ مشروعاتها في الدول النامية.

- **أسباب ظهور النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور النظام الاقتصادي العالمي وصبغه بصبغة الجديد في كل مرة نذكر منها ما يلي:

- **انهيار النظام النقدي الدولي**

لقد قام النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وذلك ضمن الاتفاقية الموقعة ببريتون وودز على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب وارتباط العملات الأخرى بالدولار نظرا لقوة الاقتصاد الأمريكي، إلا أن تخلي الولايات المتحدة عن تحويل الدولار إلى ذهب في أوت 1971 كان بمثابة انهيار للنظام النقدي الدولي الذي بني على قاعدة الصرف بالدولار وظهور نظام جديد قائم على تعويم أسعار الصرف بدلا من أسعار الصرف الثابتة، فتم تعويم الجنيه الإسترليني سنة 1972 ، والفرنك الفرنسي في جانفي 1973 ، والفرنك السويسري في فبراير 1974 ،...الخ .

- **الحوار شمال جنوب**

إن الحوار بين الشمال والجنوب الذي بدأ في عام 1974والذي يهدف الى إجراء تغيرات متفاوض عليها في النظام الاقتصادي العالمي بهدف جعله أكثر عدلا وإنصافا وأشد دعما للتنمية في الدول النامية قد انتهى الآن تماما؛ وبدأ مكانه حوار آخر لا سيما بعد جولة أورجواي حول التجارة.

حيث اكتسب حوار الشمال والجنوب من قوة الدفع بين عامي 1974 و 1979 شيئا كثيرا، والسبب في ذلك بلا شك هو الخوف الذي توجسته الدول الاستعمارية من أن قدرة الجنوب على المواجهة التي ظهرت حديثا بعد ارتفاع أسعار البترول عام 1973 يمكن أن تؤدي إلى مواجهة مدمرة، وطالما كان هذا الخطر متصور الوقوع فلا بأس من الحوار لإلهاء دول الجنوب، وعندما تلاشى الخطر انسحب الشمال من الحوار بلا أدنى مسؤولية.

إن المفاوضات التي جرت بين عامي 1974-1979 اثمرت بعض النتائج، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بيان عام 1974 حول برنامج العمل لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، واعترفت الجمعية بأن الظلم الاقتصادي يعتبر تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وإن مثله في ذلك مثل التوترات والنزاعات العسكرية والسياسية، وفي مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية الذي عقد في نيروبي عام 1976 حظيت الأقطار النامية بالقبول " بالمنهاج المتكامل للبضائع"، ذلك المنهاج الطموح الذي خطط لإقامة نظام للتدخل الدولي لاستقرار أسواق البضائع، تدعمه مؤسسة مالية دولية جديدة هي الصندوق المشترك،

كما شهدت الأعوام ذاتها مكاسب هزيلة أخرى منها ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول وميثاق وسائل النقل متعددة النماذج، وقرارات اتخذتها بعض الحكومات المتطورة بشطب الديون الرسمية للأقطار الأشد فقرا، ولكن أغلبية هذه المكاسب ليست سوى بيانات ذلك أنه حان الأوان للبحث عن جوانب معينة من النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وكسبت الدول الرأسمالية الميزة الإستراتيجية الأساسية منذ البداية دون تقديم أي شيء، فقد ضمنت أن تجري المفاوضات في محافل مختلفة، وبذلك شتت وأرهقت قدرات الجنوب التفاوضية وأتاحت المجال للمماطلة في تبني اتفاقيات قابلة للتطبيق ريثما تتجاوز أزمة البترول؛

كما جرت محاولة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخامس المنعقد في مانيلا في العام 1979 ترمي مباشرة إلى مفاوضات واسعة النطاق تأخذ بعين الاعتبار الحقيقة القائلة بأن القضايا يتصل بعضها ببعض، ولكن الشمال رفض هذا وكان في ذلك أقل خوفا من سطوة النفط وأزمة الطاقة.

لكن تلك القمة لم تنجح في ذلك ففي ذلك الوقت كان قد حدث تحول عقائدي لدى حكومات بعض الأقطار الكبرى في الشمال، مثل وصول الممثل الفاشل رونالد ريغن إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعده هولمت كول في ألمانيا، وتاتشر في إنجلترا، وهؤلاء جميعا ليسوا مؤيدين للحوار بين الشمال والجنوب، وأعلنوا أنهم مشغولون بمكافحة التضخم داخل بلادهم، ولم تعط هذه القمة أية أولوية للاتفاق على أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب أو لتحديد طبيعة الروابط التكافلية في الاقتصاد العالمي ونطاق هذه الروابط.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السادس المنعقد في بلغراد عام 1976 ، قامت سكرتارية المؤتمر ومجموعة السبعة والسبعين بمحاولة أخرى لإحياء حوار الشمال والجنوب على أساس سند منطقي معدل يتلخص فيما يلي " :الحاجة إلى إنعاش التنمية في الجنوب كوسيلة أساسية لحفز الاقتصاد الدولي وتعزيز الانتعاش في الأقطار الصناعية ذاتها"، هذا أيضا رفضه الشمال الغني وكانت الحجة، إن الانتعاش في الشمال قد بدأ أصلا وسيفيض على الجنوب في الوقت المناسب وبهذا كان الحوار الشمال والجنوب رغم ما شابه من تعثرات، من الأسباب التي أدت أو على الأقل أظهرت للوجود مصطلح النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- **دخول الاقتصاد العالمي في أزمة اقتصادية**

يصف الاقتصاديون المعاصرون الاقتصاد العالمي منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي وحتى اليوم بأنه يمر بأزمة عامة وحادة على خلاف ما حققه من ازدهار في عقدي الخمسينات والستينات، ولم يعد الأمر قاصرا على التناقض بين الإنتاج والاستهلاك أو بين رأس المال والعمل، أو بين القدرة على الإنتاج والقدرة على التصريف، بل امتد الأمر ليشمل النظام الاجتماعي بكافة نواحيه وعلى المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي ساد كساد واضح في مجال الإنتاج وتدهور شديد في معدلات النمو، وأصبح هذا الكساد لأول مرة في التاريخ الاقتصادي مصحوبا بتضخم في الأسعار وبطالة متزايدة باستمرار، مما شكل ظاهرة جديدة سميت

بظاهرة الكساد التضخمي، كما أصبح هناك فائض واضح في تراكم رؤوس الأموال وهبوط ملحوظ في معدلات الأرباح وفشل في فلسفة إدارة الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى تفاقم التلوث البيئي وانتشار مظاهر الانحلال الاجتماعي والعنف والإرهاب.

أما على النطاق العالمي فالأزمة الاقتصادية أدت إلى استفحال علاقات الصراع والتنافس بين المراكز الصناعية الثلاث وتعاظم ظاهرة الحماية التجارية، وزيادة التناقض بين الدول المصدرة والدول المستوردة للمواد الأولية والطاقة، وانفجار مشكلة المديونية الخارجية، وتزايد عجز موازين المدفوعات...إلخ؛ وهنا لم تعد المشكلة الرئيسية هي التغلب على الأزمة الاقتصادية ممثلة في البحث عن وسائل مجابهة التناقض بين الإنتاج والتصريف –كما كان الحال في الأزمات الدورية الماضية -وإنما المشكلة الجديدة تتمثل الآن في البحث عن ظروف جديدة ملائمة تسمح باستئناف التوسع في عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالي

من المؤكد أن الوصول إلى هذه الظروف الجديدة سوف يحتاج إلى فكر اقتصادي جديد وسياسات داخلية وعالمية تخدم هذا الاتجاه، ولا شك في أنه سينجم عن هذا الفكر السياسي الكثير من ألوان الصراع والصدمات بين الأطراف المعنية في هذه الأزمة المالية، سواء على النطاق المحلي بين الطبقات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، أو على النطاق الدولي بين الدول الصناعية ومراكز الإنتاج الواسع من جهة، وبين الدول الصناعية والدول النامية من ناحية أخرى.

إن الدول الصناعية التي وصلت في طاقتها الإنتاجية الهائلة إلى حد الإشباع، ضاقت أسواقها عن استيعاب ما تنتجه مصانعها الكبيرة، فاستعانت بأسواق الدول النامية التي لا زالت متخلفة صناعيا وزراعيا لتصريف الفائض من إنتاجها، وبسبب العجز المالي واختلال موازين مدفوعات البلدان النامية، فقد أغوت الدول المتقدمة المسؤولين في البلدان النامية للاقتراض دون حدود للأغراض الإنتاجية والاستهلاكية معا، ولسد عجز موازناتها الداخلية وموازين مدفوعاتها لفترة عقدين من الزمن، حتى أصبحت الدول النامية معتمدة كليا أو جزئيا على المصادر الخارجية لتمويل نشاطاتها الاقتصادية، وفي إقامة بنيتها التحتية ودفع ثمن ما يزيد عن 50 % من غذاء شعوبها؛ وما إن انتهت حقبة الثمانينات حتى أصبحت أغلب الدول النامية المدينة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه بنوك التمويل الدائنة متمثلة في نادي لندن أو تجاه الدول الدائنة متمثلة في نادي باريس، وهو

الأمر الذي خلق مشاكل لكل من الدائنين والمدينين، وقد حاولت الدول الدائنة في السنوات الأخيرة، ولا زالت تحاول إيجاد حلول جزئية لها كالإعفاءات أو توقيع سندات حكومية بقيمة تعادل قيمة الدين المنخفض بنسبة معينة أو بسعر الفائدة الجاري.

- **مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد:**

إن مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد يمكن أن تتمثل في الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، إلا أنه بإمعان النظر في تلك المكونات، فإن المكون الخاص بالمنظمات الاقتصادية الدولية يمثل عصب النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومحوره، حيث إن لها آلياتها وأنظمتها التي تؤدي إلى التأثير على باقي المكونات الأخرى لهذا النظام، بل وتقوم بإدارة النظام الاقتصادي العالمي في ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم؛ فلا يمكننا أن نغفل الدور المتعاظم للمنظمات المالية الدولية الكبرى والتي تقوم بدور رئيسي في التحكم في اقتصاديات الدول النامية بعد أخذها بزمام الحكم المالي) والذي يشكل الدعامة الأساسية للحكم السياسي في الخريطة الدولية الحالية (في الدول المانحة أي الدول المتحكمة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا الدور المتعاظم لهذه المنظمات ينبع من السلطات الواسعة التي يجب أن تمنحها الدول المستفيدة من الاستثمار الأجنبي على أراضيها، والتي وبحكم الاتفاقيات السرية تصبح بنودا مفروضة على الحكومات، وعليه فإنه يمكننا التمييز بين ثلاثة عناصر أو مكونات تشكل أو تكون النظام الاقتصادي العالمي تتمثل فيما يلي:

- **النظام النقدي الدولي:**

وهو ذلك النظام الذي يحكم ويضبط قواعد السلوك في كل ما يتعلق بأسعار الصرف وموازين المدفوعات ومصادر تمويل العجز ونوعية السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لعلاج مثل هذا العجز عند وقوعه، وبالتالي فإن هذا النظام يفترض أنه يكفل تحقيق الاستقرار النقدي العالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتبر صندوق النقد الدولي هو الحارس والقائم على إدارة النظام النقدي الدولي.

- **النظام المالي الدولي**

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات أو الانتقالات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أجنبية أو قروض خارجية وسواء كانت رسمية أو تجارية أو في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، ويقوم البنك الدولي بمفهومه الشامل بدور قيادي في إدارة النظام المالي الدولي.

- **النظام التجاري الدولي**

وهو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع، وتحديد ما يجوز ولا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتعظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد العالمي، وقد قامت سكرتارية الجات بالمحافظة على استمرارية هذا المكون من مكونات النظام الاقتصادي العالمي، إلى أن قامت منظمة التجارة العالمية على أثر دورة أورجواي في جانفي 1995 للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتتولى بذلك إدارة النظام التجاري الدولي.

- **مميزات وخصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالمظاهر والقوى الدافعة الجديدة، حيث تسود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية بل والسياسية والاجتماعية بين أطراف ونماط العالم من خلال المؤسسات الدولية، وإن السلطة والمكانة في العالم الجديد تتحدد ليس فقط بالقدرات العسكرية وحدها، وإنما أيضا وفقا للقدرات الاقتصادية،

بالإضافة إلى سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والجودة الشاملة، واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية، وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القدرات الممثلة في تخفيض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وتخفيض الأسعار، وتعظيم الجودة، وفي إطار تلك الثورة المعلوماتية والتكنولوجية يتجه أطراف العالم إلى العالمية، ويتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف، ليتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي بما يتفق مع

الاتجاه إلى تدويل الإنتاج وعالمية الأسواق، حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي، ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد، وبالتالي شهد النظام العالمي تغييرا في أبعاده الاقتصادية ليتحول ويتشكل في نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في نهاية التسعينات وفي القرن الحادي والعشرين عن المرحلة السابقة له في كل جوانبه تقريبا.

بالتأمل في مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد وخاصة في المرحلة الحالية، ومع محاولة استشراف المستقبل في القرن 21 لما سيكون عليه هذا النظام، فإننا نجد أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد له من الخصائص والملامح التي تميزه عن المراحل السابقة على هذه المرحلة، وإن كانت بعضها قد استمدت جذورها من الماضي، وعموما يمكننا توضيح خصائص النظام الاقتصادي الجديد فيما يلي:

- **ديناميكية النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت خصائصه وملامحه تظهر وتتحدد مع بداية التسعينات لا تزال في طور التكوين والتشكيل بالمقارنة بالأوضاع والترتيبات السابقة، حيث يلاحظ أنه يستخدم أدوات وأساليب جديدة لتعظيم غاياته وأهدافه تماشيا مع المرحلة التطورية التي بلغها والتغيرات العالمية التي حدثت والآليات الجديدة التي نشأت ولذلك فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي من خلال:

- **النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على الانفراد بالقطبية**

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة، حيث ومع انهارت القوى الاشتراكية وأصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، وبالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر؛ إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة بين الدول الرأسمالية المتقدمة ، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم في سبيله لأن يشهد نوعا من تعدد الأقطاب والأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة

الأمريكية وأوروبا وحتى اليابان، ويتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوربي واليابان في التربع على القمة الهرمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- **الثورة العلمية والتكنولوجية**

حيث يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود الثورة الصناعية الثالثة التي يمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، ومن المتوقع أن يشهد النظام الاقتصادي العالمي الجديد، في تطوره الراهن وخلال سنواته القليلة القادمة تعميقا مكثفا للثورة العلمية والتكنولوجية في جوانبها المتعددة وأهمها المعلوماتية ودورها المتزايد في مجالات الحياة المختلفة والتقنيات الحيوية، واكتشاف الموارد واستنباط مواد جديدة، وفي مجالات الإلكترونيات الدقيقة والإدارة الذاتية والعلمية والإنسان الآلي وتحرير الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على المواد الأولية والعمالة، وقد انعكس ما تقدم على الفن الإنتاجي السائد الآن، فأصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، إذ تتمثل القاعدة الأساسية لهذه الثورة في البحوث العلمية والتكنولوجية المكثفة.

وعموما لقد عجلت الثورة العلمية بالمزيد من التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي، ومن ذلك:

- الإنتاج الكبير للصناعة وسرعة التجديد في المعدات الإنتاجية
- النصيب المتزايد للصناعات التحويلية والهبوط النسبي للصناعات التعدينية نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد الاولية، والإنتاج المتنامي للمواد المصنعة، واستيراد مواد رخيصة من البلدان النامية.
- سرعة تطوير الصناعات الجديدة مثل :الطاقة الذرية وصناعة الصواريخ والبتروكيماويات والكيمياء العضوية والهندسة الوراثية.

حيث أدت هذه الثورة العلمية إلى العديد من النتائج لعل أهمها يبرز فيما يلي

- أسهمت الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات في تعظيم حجم التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات وظهور أنماط جديدة للتبادل التجاري مثل: التجارة الإلكترونية
- ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات، فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار، وقد يفسر ذلك

جزئيا الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال.

- بالإضافة الى تغير أنماط الإنتاج بحيث احتلت المعرفة التكنولوجية والمعلوماتية الأهمية النسبية الأولى التي أصبحت تسبق باقي عناصر الإنتاج، كما أدت إلى ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حتى أصبح من الشائع توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من سلعة واحدة على العديد من الوحدات الإنتاجية في دول مختلفة وفقا لمعيار الكفاءة الاقتصادية فقط.

كل هذه الآثار الناتجة عن الثورة التكنولوجية أو الثورة الصناعية الثالثة بما تتضمنه من ثورة اتصالات ومواصلات ومعلومات أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد أو خاصية العولمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحيث يطلق عليه بحق اقتصاد عالمي وليس اقتصادا دوليا نتيجة لتعمق الاتجاه نحو العولمة التي لم تعد تسمح بترك أي بقعة في العالم معزولة عن السياق العالمي.

- **المؤسسات الدولية وإدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد**

مع إنشاء منظمة التجارة العالمية اكتملت مثلث أضلاع مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وهي:

1-صندوق النقد الدولي المسؤول عن سياسات إدارة النظام النقدي الدولي.

2-البنك الدولي المسؤول عن سياسات إدارة النظام المالي الدولي.

3-منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن سياسات إدارة النظام التجاري العالمي،

وعليه أصبح يوجد إطار مؤسسي متكامل يرتكز عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في التنسيق وضبط إيقاع النظام الاقتصادي العالمي من خلال آليات جديدة تساهم في تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في مراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية

- **اندماج الأسواق المالية الدولية**

يعد تكامل أسواق المال من أكثر ظواهر عالمية النشاط الاقتصادي وضوحا وتأثيرا، فأسواق المال استفادت بشكل مباشر من ثورة المعلومات والاتصالات، وبهذا أصبحت هذه الأسواق بمثابة سوق عملاقة تتحرك بين جنباتها رؤوس الأموال بحرية وسهولة، ولقد بدأت حركة تحرير الأسواق المالية وإلغاء القيود التي كانت

مفروضة على تحركات رؤوس الأموال الدولية وعلى أسواق الصرف في عدد كبير من الدول منذ أوائل السبعينات وامتدت حتى أوائل التسعينات من القرن الماضي.

وهناك عدد من العوامل التي أدت إلى عولمة النشاط المالي واندماج الأسواق والمالية أهمها التطور في سوق العملة الأوربية الدولية، وتطور سوق السندات الأوربية الدولية، وإزالة القيود على القابلية للتحويل لأغراض الحساب الجاري، وتحرير القطاع المالي والمصرفي في الدول المختلفة، واتساع قاعدة القروض المشتركة، وانتشار فروع البنوك الأجنبية...إلخ.

وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يمكن تحقيقها من وراء تكامل أسواق المال وإزالة القيود والحواجز أمام تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات، إلا أن هناك بعض السلبيات تتمثل في المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أسواق المال نتيجة لسهولة انتقال آثار الأزمات المالية التي تتعرض لها إحداها ليشمل معظم أسواق المال الأخرى، فلم تعد آثار الأزمات تقف دون عبور الحدود القطرية، بل أصبحت تتعدى تلك الحدود لتشمل العالم.

لقد تميز الاقتصاد العالمي منذ فترة طويلة بكثرة التوترات والصعوبات فمن ناحية كانت هناك نكسات في عملية التنمية بالإضافة الى مشاكل ديون حادة، وهبوط في أسعار السلع الأساسية، ومنازعات تجارية وعدم استقرار في أسعار الصرف، ومن ناحية أخرى، كما كانت هناك العديد من الجهود التي بذلت لتعزيز السياسات العامة والمحلية والدولية على السواء، كما بذلت الدول النامية جهودا نشطة لتكييف اقتصاداتها مع مكافحة التضخم، كل هذه الأمور رسمت ملامح النظام الاقتصادي العالمي ولفترة طويلة.

المحور السابع: انهيار النظام الاشتراكي، انهيار الاتحاد السوفياتي.

مع نهاية العقد التاسع من 19 لم يعد النظام الاشتراكي رغم محاولاته الكبيرة قادرا على اللحاق بمستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي ولا سيما مستوى الاستهلاك والرفاهية الاقتصادية لدول العالم الرأسمالي المتقدم، كما ان سباق التسلح والحرب الباردة التي قامت بين المعسكر الرأسمالي المعسكر الاشتراكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد استنفذت القسم الأعظم من الإمكانات والطاقات البشرية والمادية للدول الاشتراكية ولبعض الدول النامية التي اختارت المعسكر الاشتراكي حلفا لها.

ونتيجة للحرب الباردة والأخطاء السياسية والاقتصادية الجسيمة انهار الاتحاد السوفياتي ومن وراءه دول لعالم الاشتراكي، فحدث تراجع غير منظم عن النظام الاشتراكي ليس في الاتحاد السوفياتي فقط، وإنما في دول أوربا الشرقية أيضا بهدف العودة إلى النظام الرأسمالي والوصول إلى الحالة الاقتصادية المتقدمة وتحقيق مستوى معيشة عال لجماهير الشعوب، كما أن دولا وأمما أخرى اشتركت في الحرب الباردة حيث كانت تابعة أو صديقة للاتحاد السوفياتي، وصلت إلى حالة مماثلة من التدهور الاقتصادي والسياسي، فانفجرت يوغسلافيا من الداخل في صراعات عرقية ودينية، حتى أصبحت مشاكلها الداخلية في مقدمة اهتمامات دول العالم والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وانتهى عصر الاستقرار والتعايش السلمي بين العناصر ذات الأصول والمعتقدات المختلفة، وهو الذي كان السبب الحقيقي للازدهار الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد اليوغسلافي.

لقد تميز اقتصاد الاتحاد السوفياتي في بداية الستينات من خلال أسلوب الخطط قصد تشييد المشروعات المختلفة حيث سمحت هذه الخطط ببناء هذا النظام كما شجع ظهور مناقشة افكار جديدة في المجال الاقتصادي، فبرزت بذلك العديد من الافكار التي تنادي بضرورة اعتماد اصلاحات اقتصادية بما يتماشى مع التطورات الحاصلة في الاتحاد السوفياتي وفي العالم ككل

أولا: الإصلاحات الاقتصادية للنظام الاشتراكي (النموذج السوفياتي)

لقد شجعت الظروف والأحداث الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفياتي خلال العام 1956 من بروز أفكار جديدة في المجال الاقتصادية والتي تدعو الى تبني إصلاحات اقتصادية، ومن بين هذه الأفكار خطة ليبرمان عام 1962 خطة: الأرباح والمكافئات والتي تمثل بداية التفكير الجدي في الإصلاحات الاقتصادية داخل الاتحاد السوفياتي حيث تضمنت الخطة الابعاد التالية:

- ان يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية من طرفة مجلس التخطيط المركزي على مستوى الاقتصاد الكلي في مجالات: النمو الاقتصادي والنقود وتحديد الأسعار.
- توفير الحماية والمرونة للمشروعات الاقتصادية في عمليات اتخاذ القرارات في مجالات الإنتاج والأجور والادخار والاستثمار.
- كما اقترح انشاء نظام الحوافز والمكافئات، حيث يتم منح هذه المشروعات تحفيزات للعاملين عن طريق صندوق الحوافز والمكافئات، فالمشروعات يجب ان تحقق أهدافها والفشل في ذلك يعني حرمانها من المكافئات

وقد لقيت خطة ليبرمان قبولا على الصعيد الرسمي والحزبي، حيث عمدت الدولة في العام 1965 الى ادخال بعض الإصلاحات التي من شانها زيادة استقلالية المشروعات واستدام الربحية كمعيار للكفاية الاقتصادية، حيث مست هذه الإصلاحات قطاع الصناعات الخفيفة كالمنسوجات والملابس، الا ان المواصلة في تطبيق هذه الإصلاحات بقي محصورا في قطاعات محدودة وذلك لاعتبارات تتعلق بتفسير الإصلاحات بمثابة تراجع للنظام الاشتراكي.

بالإضافة الى ما سبق، انتهجت برنامج الإصلاحات الاقتصادية سياسة التحول نحو اقتصاد السوق في إطار برنامج إعادة البناء الاتحاد السوفياتي والتي أطلقها **ميخائيل غورباتشوف** والتي مثلت بداية التفكير في الانتقال الى اقتصاد السوق (اللامركزية) وتتمثل اهم معالم هذه الإصلاحات فيما يلي:

- التخلي تدريجيا عن الإدارة المركزية للمؤسسات الاقتصادية.
- إعادة بناء العلاقات الإنتاجية مع واعتماد مبدا الفردية في النشاط الإنتاجي وذلك قصد تحسين وزيادة الإنتاجية.

- تشجيع القطاع الخاص لاسيما في قطاع الخدمات وذلك قصد تحريك النشاط السياحي والحرفي.
- مراعاة اليات السوق ومطالب المستهلكين وتوجهاتهم الجديدة، واعتماد مبدأ الربح والخسارة في تقييم المشروعات الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمار داخل الاتحاد السوفياتي ومحاولة إيجاد موقع ضمن الاقتصاد العالمي.

وبحلول الثمانينات أصبح الاتحاد السوفياتي يعاني من كفاية الانتاج وجودة المنتوجات فبالرغم من التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه الاتحاد السوفياتي في الفترة الا ان الجانب الاجتماعي تأثر كثيرا وبشكل وضوح للعالم الخارجي، بالإضافة الى ما سبق، فقد مثل التعديل في مجال الاستثمار في الاتحاد السوفياتي وذلك في شكل مشروعات مشتركة مع الوزارات السوفياتية والتعاونيات، حيث مثلت نسبة مشاركة الأجانب 49% بالإضافة الى تحديد هذه النسبة اشترط غورباتشوف ان يوظف العمالة الروسية في إدارة هذه المشاريع، مما أدى الى تذمر الشركات الغربية، وعليه قامت الحكومة في الاتحاد السوفياتي بمرجعة الشروط السابقة الذكر وذلك بالسماح بملكية اغلبية المشروع للجهات المستثمرة.

لم يكن للإصلاحات الاقتصادية السابقة التي جاء لها غورباتشوف أثر مهم في تنشيط اقتصاد، حيث قللت الاصلاحات المنتهجة من المركزية إلى حد كبير مع بقاء التحكم في الأسعار، مع عدم إمكانية تحويل الروبل وبقاء سيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج، حيث صاحب هذه السياسة سياسات أخرى تسمح بحرية تشكيل الجمعيات في مجالات مختلفة وكذا إطلاق حرية التظاهر السلمية، بالإضافة الى سياسات حرية التعبير، فأدت هذه السياسات الى انفجار الأوضاع وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه عام 1991، حيث فقدت الحكومة السيطرة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية نتيجة ارتفاع نفقات الدولة بسبب تزايد الجمعيات والمقاولات الخاسرة، كما استمر دعم السلع والخدمات للمستهلكين وانخفضت بالمقابل العائدات الضريبية بسبب امتناع عن تقديمها للحكومة المركزية.

كل الاحداث السابقة جعلت الاتحاد السوفياتي في وضع حرج، حيث أدت سياسات اللامركزية الى الكثير من المشاكل الاقتصادية والتي نقلت الاتحاد السوفياتي من اقتصاد مغلق الى اقتصاد السوق دفعة واحدة مما ساهم بدوره في تعجيل انهيار الاتحاد السوفياتي.

ثانيا: انهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي

بالإضافة الى العوامل السابقة الذكر ضمن الإصلاحات خاصة ما تعلق بتحول الاقتصاد السوفياتي من النظام المركزي الى نظام لا مركزي وكذا غياب التنسيق بين القطاعات في مجال الإنتاج والتي عجلت بالانهيار كما سبق ذكرها، فانهار الاتحاد السوفيتي في 25ديسمبر 1991 بعد استقالة آخر رئيس له ميخائيل غورباتشوف، وبذلك انتهى وجوده الرسمي ككيان سياسي. وقد نجم عن هذا الانهيار تفكك البلاد إلى 15 دولة مستقلة. وتُعزى أسباب الانهيار إلى مزيج من المشكلات المنهجية، والإصلاحات السياسية والاقتصادية مثل "البيريسترويكا" و"الغلاسنوست" التي سببت عدم استقرار، وتزايد السخط الشعبي بسبب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- **أسباب الانهيار الاتحاد السوفياتي**

مثلت الإصلاحات المربكة التي بدأها غورباتشوف في 1985 كسياسات إعادة البناء لإصلاح النظام إلا أن هذه الإصلاحات أدت إلى كشف المشكلات الهيكلية وتزايد عدم الاستقرار وتفاقم السخط الشعبي بسبب تراكم المشكلات الاقتصادية وفقدان الثقة بالحكومة لا سيما بعد كارثة تشيرنوبيل عام 1986، حيث أخفت السلطات حقيقة الأضرار.

بالإضافة الى المشاكل هيكلية عانى الاتحاد السوفيتي من مشاكل عميقة ومتراكمة على مدى فترة طويلة من وجوده، بما في ذلك التناقضات بين النزعات القومية والإصلاحات الديمقراطية. وبالرغم من عدم خبرة غورباتشوف في طرقة الإصلاحات الا انه بقي يدافع عن الاشتراكية حيث رفض نظام الخوصصة وتحرير الأسعار

- **تبعات انهيار الاتحاد السوفياتي**

لقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى بروز 15 دولة مستقلة أبرزها روسيا التي أصبحت الوريث القانوني له في الأمم المتحدة، وتأسست بعده رابطة الدول المستقلة كبديل عن الاتحاد وتتألف من 11 دولة من الجمهوريات السوفيتية.

كما مثل تفكك الاتحاد السوفيتي النهاية الرسمية للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما أدت الانقسامات الإقليمية والنزاعات العرقية إلى نشوب صراعات في بعض المناطق بعد تفكك الاتحاد، مثل جورجيا وأذربيجان وأرمينيا، بالإضافة الى تحولات اجتماعية واقتصادية حيث شهدت العديد من الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد تحولات كبيرة في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن سقوط الاتحاد السوفياتي وتراجع النظام الاشتراكي أدى إلى عودة أحادية الاقتصاد العالمي، وسيادة نظام اقتصادي ذي طبيعة إيديولوجية شبه موحدة يحكمه نظام السوق والحرية الاقتصادية، مع انفتاح اقتصاديات دول العالم على بعضها وتدعيم مبادئ حرية التجارة العالمية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

وقد عرف الاقتصاد العالمي مرحلة التوحيد والتقارب بين الإيديولوجيات التي كانت متنافرة والتي سادت العالم لفترة على قرن واتسمت بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين الحرية المطلقة والتدخل المطلق، وبين دول الشمال ودول الجنوب، بين الأغنياء والفقراء، وبهذا أصبحت المشاكل الاقتصادية المستعصية عالمية بمفهومها الواسع فما يصيب دول الغرب يتسرب إلى دول الشرق، والأزمات الاقتصادية التي تحيق باقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا سرعان ما تنتقل إلى البلدان النامية، فتتأثر بها سلبا وإيجابيا ويتم ذلك عن طريق مختلف القنوات المالية والنقدية والتجارة الخارجية، أما الشركات المتعددة الجنسيات فهي صورة من صور تجاوز وتخطي الحدود الفاصلة القومية أو الوطنية، وتشابك وترابط المصالح والنفوذ المتبادل بين دول العالم.

المحور الثامن: بروز الاقتصاديات الآسيوية.

شيدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية موجة التحرر في الدول النامية، وبعد استكمالها لتحررها السياسي لجأت هذه الأخيرة إلى استكمال ذلك بتحرر من نوع أخر وهو التحرر الاقتصادي. فعملت على بناء اقتصاداتها من أجل اللحاق بالركب الدول المتقدمة، وهو ما تحقق في دول إفريقية وآسيوية وكذا أمريكا الجنوبية، ولكن في هذه النقطة تحديدا لابد من تسليط الضوء على الاقتصاديات الآسيوية لكونيا تشكل نموذجا ناجحا بالنسبة لباقي الدول النامية التي تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي، ففي ظرف وجيز اصبحت تنافس اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بعد ما وصلت اليه من تطور وازدهار اقتصادي.

وتتجلى قوة الاقتصادات الاسيوية في العديد من الجوانب فهي تمتلك قوة عاملة مؤهلة، كما تستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير والابتكار وتتميز بتجارتها الدولية النشطة وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية لتصدير منتجاتها وبأسعار تنافسية، كما تتميز بتدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل متزايد وتتقدم في مجالات التكنلوجيا والصناعات الحديثة.

أولا: التعريف بالاقتصاديات الاسيوية:

تعرف الاقتصادات الاسيوية بانها مجموعة من الاقتصاديات ضمن قارة اسيا، والتي يبلغ عدد سكان الاقتصادات الآسيوية أكثر من 4.7مليار نسمة، وهو ما يمثل حوالي 60% من إجمالي سكان العالم، مع تركز أكبر في دول مثل الصين والهند. تعتبر آسيا القارة الأكثر اكتظاظًا بالسكان على مستوى العالم، حيث تتنوع الاقتصاديات الاسيوية بشكل كبير من حث الحجم والنمو والبنى التحتية المساعدة.

كما يمكن تعريفها بانها مجموعة من الاقتصادات التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي من حيث التأثير على معدلات النمو العالمية، حبت يبلغ إجمالي الناتج المحلي (GDP) لدول قارة آسيا حوالي 41.02 تريليون دولار أمريكي وفقا لتقديرات 2025 مع هيمنة الصين على المشهد الاقتصادي الآسيوي. تليها اليابان في المرتبة

الثانية، ثم الهند. كما توجد تفاوتات كبيرة بين الاقتصادات، حيث تمتلك الصين واليابان والهند نواتج محلية إجمالية ضخمة، بينما تمتلك دول أخرى نواتج اقل. كما تسهم الاقتصادات الاسيوية بحوالي 60% من النمو الاقتصادي العالمي، وهذا بفضل مرونة النشاط الاقتصادي المدعومة بانتعاش الصادرات، خصوصًا في قطاعات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، إلى جانب توسع المبادلات الإقليمية، حيث تشمل بعض أكبر الاقتصاديات الاسيوية كالصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية، وتعد الصين من أبرز الاقتصادات الاسيوية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، تليها الهند ثم اليابان، كما تتميز توقعاته النمو الاقتصادي الاسيوي بالاستقرار وذلك بالنظر لدورها المحوري في دعم الاقتصاد العالمي.

ثانيا: نمو وتطور الاقتصاديات الآسيوية:

حققت بلدان شرق آسيا نمو اقتصادي ملحوظا ومستمر عرف بالطفرة التنموية في ظرف زمني قصير ويتجلى ذلك في عدة مؤشرات خاصة ما تعلق بوجود تنوع كبير بين البلدان التي تشكل الاقتصاديات حديثة التصنيع والبلدان التي تشكل جمعية أمم جنوب شرق أسيا of Association ASEAN Nations Asian East South فتلك الدول تشتمل على مجموعة واسعة ومتنوعة من الثقافات الأديان، الأعراق واللغات، كما أن كل بلد آسيوي شرع في عمليته التنموية في ظل وجود اختلافات واسعة في الظروف الأولية. فعلى سبيل المثال فيما بني بلدان NIES فقط، تتميز هونغ كونغ وسنغافورة كونهما دول مدن صغرية States-City Small بانعدام النشاط الزراعي، في حني أن تايوان وكوريا الجنوبية هي اكرب بكثير بعدد سكان يتجاوز 23 مليون و02 مليون نسمة على التوالي. كما أنه وعلى الرغم من أن كل بلدان NIES ذات قاعدة تصنيعية عالية، إلا أن الزراعة مثل قطاعا جد مهم في كل من تايوان وكوريا الجنوبية في سنوات الستينات حيث كان يمثل نسبة أكثر من 40 %من GDP في كوريا الجنوبية.

والواقع أن نمو الخدمات جذب بالفعل نحو نصف العاملين في المنطقة إلى هذا القطاع، فارتفعت نسبتهم مما لم يكن يتجاوز 22٪ في عام 1990، مع انتقال مئات الملايين من المزارع والمصانع. ومن المرجح أن يتسارع هذا التحول مع زيادة توسع التجارة الدولية في الخدمات الحديثة مثل التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا على الاستعانة بمصادر خارجية في قطاع الأعمال (كما حدث بالفعل في الهند والفلبين،

وعلى العكس من ذلك، فإن الخدمات التقليدية، مثل السياحة أو خدمات التوزيع، تتسم بإنتاجية أقل كما أن مساهمتها أقل في النمو الاقتصادي.

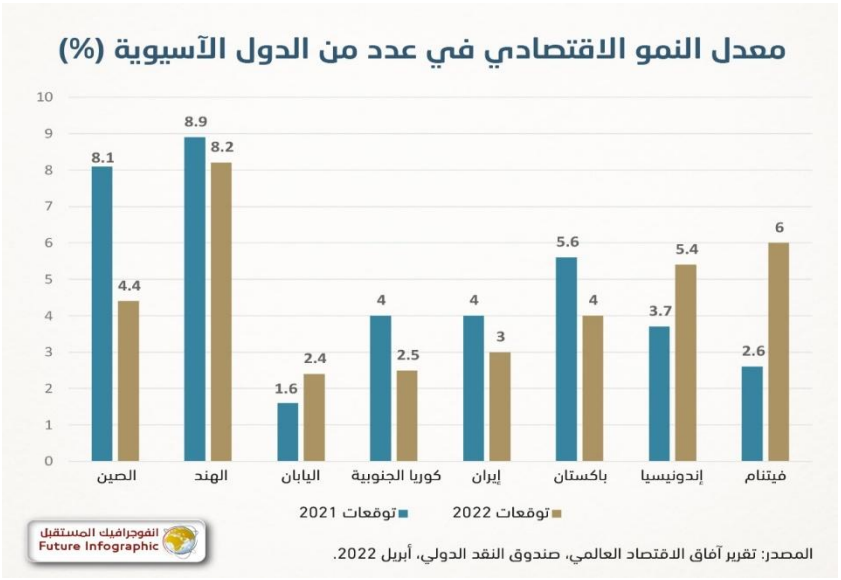

ومع وجود 60٪ من سكان العالم، تعتبر اقتصادات آسيا ذات أهمية بالغة لنمو الاقتصاد العالمي في حين أن هناك اختلافات كبيرة في النمو والإنتاج في مختلف الاقتصادات الآسيوية، فإن العديد من الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم تقع في آسيا.

وهذا يشمل الصين التي أصبحت تمثل قوة عالمية على مدى العقدين الماضيين. أصبحت المؤشرات الاقتصادية التي تقيس النمو في جميع أنحاء آسيا ذات أهمية متزايدة للنمو في بقية العالم ولها تأثير كبير على العديد من الأسواق، وعلى الأخص أسواق العملات الأجنبية والسلع.

كما استطاعت الاقتصادات الاسيوية خلال العقود القليلة الماضية تحقيق أداء اقتصادي مذهل جعلها تتفوق على مجيع البلدان النامية الأخرى. ولعل الفضل يرجع في ذلك الى مجموعة من العوامل التي ساهمت في عملية التنمية في المنطقة. فعلى الرغم من أن العناصر التاريخية السياسية والثقافية كان لها وقعها الايجابي في تحقيق نجاح لعملية التنمية الآسيوية، إلا أن هناك عنصرا مشتركا في كل هذه التجارب الناجحة والمتمثل في استمرارية تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة.

أما السمات الرئيسية وراء بروز اقتصاديات شرق أسيا فتمثلت في تبين استراتيجيات للتنمية أكثر انفتاحا على الخارج من خلال تشجيع ترقية التنافسية الصناعية، خلق بيئة اقتصاد كلي غري تضخمي مساعد على الادخار والاستثمار، إلى جانب تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز للقيام بالمشاريع الاستثمارية وترقية الصادرات وتصميم سياسات التكنولوجيا تهدف إلى إحداث التقدم التقين من اجل تحسين مهارات القوى العاملة وتحسين عمليات الإنتاج، والتي تؤثر في النهاية على القدرة التنافسية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن من بين أهم الخصائص المميزة للمراحل الأولى للتنمية في بلدان شرق آسيا اعتمادها على التعلم بدلا من الابتكار، وعلى ذلك كان استيراد التكنولوجيا الأجنبية العامل الأكثر أهمية في تفسري النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان كاليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، وغيرها من البلدان المصنعة حديثا ومن هذا المنطق، ترى أن الطابع المشترك في عمليات التنمية الاقتصادية لجميع الدول المصنعة حديثا تعنى بذلك الدول سالفة الذكر يتجسد في التصنيع القائم على تعلم التكنولوجيا الأجنبية Technology Foreign Learning،فدول مثل اليابان، تايوان، كوريا الجنوبية، البرازيل، تركيا، الهند والمكسيك أصبحت اقتصاديات مصنعة من خلال حصولها على التكنولوجيا الأجنبية بدلا من توليد منتجات أو عمليات جديدة.

الشكل رقم 02: الاتفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الاسيوية

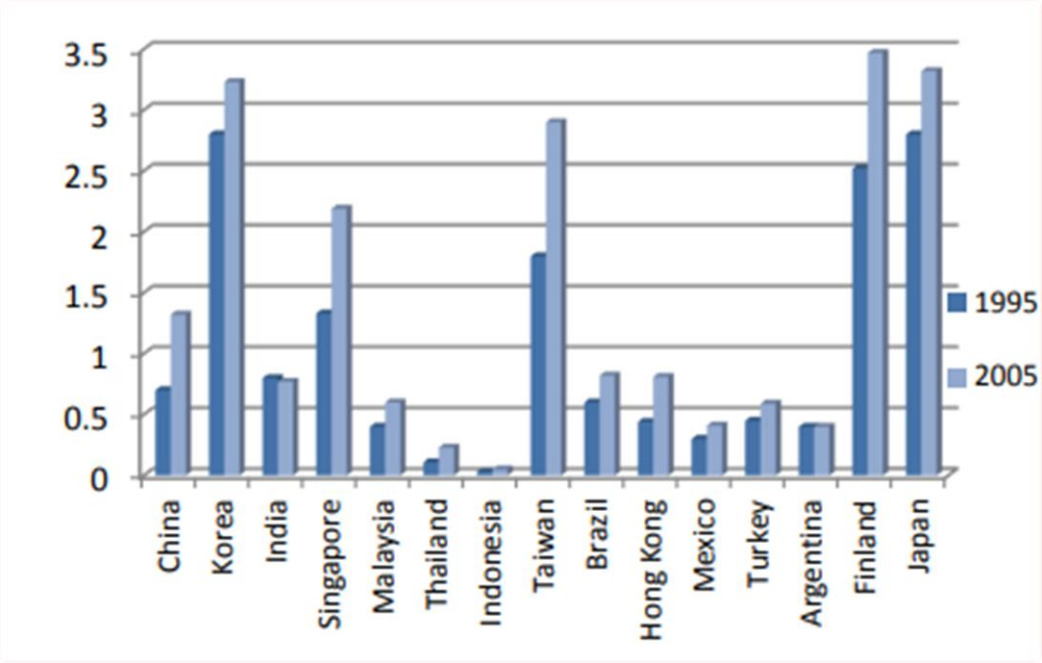

Source: Based on World Bank, World Development Indicators database (2012)

ليس هذا فقط، بل شددت تلك البلدان على تطبيق البرامج الاجتماعية كالتعليم، التدريب، والرعاية الصحية التي تهدف إلى رفع مستوى الموارد البشرية وتساعد على توليد توافق اجتماعي لصالح سياسات النمو الاقتصادي .إن تجربة اقتصاديات شرق آسيا تظهر بعض المبادئ العامة اليت من الممكن أن تفيد في تصميم سياسات اقتصادية ملائمة في أماكن أخرى من العامل. فنجاح تنفيذ تلك السياسات بكفاءة وبأقل تأثريات تشويهية لتغذية وتدعيم تراكم رأس املال بنوعيه المادي والبشري وتحسين الإنتاجية،

ويكمن في الجمع الناجح بني آليات السوق سياسات التوجه نحو السوق التي تحفز المنافسة وتشجع المبادرات الخاصة، تعزز القدرة التنافسية والانفتاح على الأسواق العالمية، وبين تدخل الدولة الإطار المؤسسات في إطار تصميم السياسات الصناعية الهادفة إلى تشجيع قطاع الصادرات عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز المالية، الضريبية والتقنية. أما اعتماد السياسات النقدية والمالية التقييدية التي تشجع استقرار الأسعار وسعر الصرف فهي جد ضرورية للحفاظ على بيئة مواتية للادخار والاستثمار، ومحاية تنافسية أسعار السلع التي ينتجها.

حيث تتيح تجربة شرق آسيا خارطة طريق واضحة لتحقيق تلك الأهداف، فيمكن خفض الحواجز الجمركية، خفض قيمة سعر الصرف، تقدمي حوافز متنوعة لتشجيع الاستثمار والابتكار، والحد من دور المؤسسات العامة لصالح القطاع الخاص، أن تكون مفيدة في خلق بيئة تنموية ملائمة.

لكن مع ذلك، يتطلب الأمر إحداث تنسيق كبري بني السياسات التي صممت للحفاظ على الدفع الأساسي لتلك الاستراتيجيات مع مرور السنوات وضرورة تميز الحكومات بالمرونة لتطبيق الإصلاحات في خططها التنموية بالسرعة والوقت المناسبين. والأكيد أن العامل الأكثر أهمية هو التوصل إلى توافق اجتماعي من خلال التزام عموم السكان بدعم برامج التنمية المتبعة من قبل أنظمتهم، والعمل على التخفيف من الصراعات الاجتماعية اليت شوهت جهود التنمية في بعض المناطق.

ثالثا: مميزات البيئة الاقتصادية الاسيوية

تتمثل أبرز مميزات البيئة الاقتصادية الآسيوية في كونها الأسرع نموًا في العالم، مع تزايد قوة استهلاكها، ورغم ذلك فهي تتسم بتنوعها الشديد حيث تضم اقتصادات ناشئة وأخرى متقدمة. كما تتميز بالتكامل المتزايد بين قطاعاتها، واعتمادها المتنامي على التصنيع الموجه للتصدير، بالإضافة إلى ريادتها في بعض مجالات التكنولوجيا المالية والصناعات الإلكترونية، كما تبرز اهم مميزات البيئة الاقتصادية الاسيوية فيما يلي:

نمو اقتصادي قوي: حيث تعد الاقتصادات الاسيوية من أسرع المناطق الاقتصادية نموا في العالم، كما وتساهم بشكل كبير في النمو العالمي

استهلاك متزايد: تعتبر آسيا أكبر سوق استهلاكي للسلع الأجنبية، مما يجعلها محركًا رئيسيًا للاستهلاك العالمي

تكامل اقتصادي: حيث تتزايد التكاملية بين القطاعات الاقتصادية في دول مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مما يعزز المرونة والمتانة الاقتصادية في مواجهة الأزمات،

الاعتماد على التصنيع والتكنولوجيا: اذ تعتمد دول المنطقة بشكل كبير على التصنيع الموجه للتصدير، مع تحول متزايد نحو الصناعات التكنولوجية المتقدمة والتكنولوجيا المالية،

تنوع اقتصادي: حيث تضم المنطقة اقتصادات متنوعة للغاية، من اقتصادات السوق الحرة في اليابان وتايوان إلى الاقتصادات المختلطة في كوريا الجنوبية والاقتصادات ذات النزعة الاشتراكية مثل الصين،

تدفق الاستثمارات الأجنبية: حيث تسعى دول مثل كازاخستان بشكل خاص إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعزز النمو الاقتصادي فيها،

كما شهدت الاقتصادات الآسيوية تطوراً ملحوظاً، حيث تحولت من اقتصادات زراعية إلى صناعية وخدمية، مدعومة بالنمو القوي، والتكامل الاقتصادي، والابتكار التكنولوجي. أبرز مراحل التطور شملت التحول إلى "نمور آسيوية" في ستينات وتسعينات القرن الماضي (كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، وهونغ كونغ)، ومن ثم صعود الصين والهند كقوى اقتصادية عالمية. ورغم التحديات مثل تغير المناخ والنمو السكاني، تستمر آسيا في كونها المحرك الأكبر للاقتصاد العالمي، مع التركيز المتزايد على قطاعات الخدمات والتحول الرقمي لتعزيز الإنتاجية.

رابعا: مراحل التطور الرئيسية:

- **الفترة ما قبل الثورة الصناعية :**

حيث مثلت الابتكارات وتحسين تقنيات الزراعة والفولاذ ساهمت في تحسين التجارة والزراعة في شرق وجنوب شرق آسيا او ما يطلق عليها بالنمور الآسيوية في فترة الستينات إلى التسعينات، كما شهدت كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونغ كونغ، وسنغافورة، معدلات نمو استثنائية تجاوزت 7% سنويًا، مع التركيز على التصنيع السريع.

بالإضافة الى صعود الصين والهند حيث تعد الصين والهند الآن من أسرع الاقتصادات الرئيسية نموا في العالم، تتجه لتصبح أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية، بينما تتمتع الهند بنمو قوي.

- **التكامل الاقتصادي:**

اذ تلعب المجموعات الاقتصادية دورا كبير في ذلك، حيث تعزز التعاون في مجالات التجارة والصناعة والمالية. اليابان وكوريا الجنوبية والصين يعتمد بعضها على بعض بشكل كبير، كما ان بروز الاقتصاديات الآسيوية نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضمنت النمو الاقتصادي الكبير، خاصة في الصين والهند واليابان، وشمل هذا البروز زيادة معدلات التجارة البينية بين دول المنطقة، والاعتماد على الابتكار التكنولوجي والتكامل الاقتصادي بين الدول، مما جعل آسيا محركا رئيسيا للاقتصاد العالمي، كما ساهم النمو الاقتصادي في تحسن مستويات الرفاهية الاجتماعية، مثل: انخفاض معدلات الفقر والأمية، وارتفاع متوسط العمر المتوقع.

خامسا: عوامل ومحددات نمو الاقتصاديات الاسيوية

- **العوامل الرئيسية لبروز الاقتصاديات الدول الآسيوية حيث تتمثل اهم العوامل الرئيسية فيما يلي:**

- **الصين واليابان والهند:** تعد الصين أكبر اقتصاد في آسيا، تليها اليابان والهند. وتعتبر الصين والهند من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم.
- **التكامل الاقتصادي:** ساهمت السياسات التكاملية، مثل تسهيل التجارة والاستثمارات بين دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين، في تعزيز نمو اقتصاداتها.

- **الابتكار التكنولوجي:** تعد الدول الاسيوية من الدول الرائدة عالميا في الابتكار، لا سيما في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المناخ، مما يعزز النمو الإنتاجي في المنطقة.
- **القوة العاملة:** حيث تتمتع آسيا بوفرة في الأيدي العاملة عالية الكفاءة، والتركيز على البحث العلمي والتكوين المستمر.
- **التصنيع والتجارة:** اذ تعتمد الكثير من دول شرق وجنوب شرق آسيا على التصنيع والتجارة، مع تزايد الاعتماد على صناعة التكنولوجيا الفائقة والصناعة المالية لتحقيق النمو.
- **الموقع الاستراتيجي:** حيث تمتلك المنطقة موقعًا استراتيجيًا هامًا، إلى جانب سواحل طويلة وموانئ طبيعية عديدة، مما يعزز حركة التجارة والنقل البحري.

- **محددات نمو الاقتصاديات الآسيوية**

تتعدد محددات النمو الاقتصادية للدول الاسيوية وتشمل المحددات الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه المحددات نجد التركيبة السكانية والتحول الهيكلي للاقتصادات نحو قطاع الخدمات وكذا الاستثمار في الابتكار والبحث العلمي، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والسياسات المالية والنقدية المستقرة، كما تتأثر أيضاً بالاستقرار الاقتصادي العالمي والتحديات مثل شيخوخة السكان وتغير المناخ.

- **المحددات الداخلية**

- التركيبة السكانية: تلعب التركيبة السكانية دورًا رئيسيًا، حيث أن تباطؤ النمو السكاني وشيخوخة السكان يمكن أن يشكل تحديًا، لكنها في المقابل تخلق فرصًا للاستثمار في التعليم والتدريب وتطوير مهارات القوى العاملة.
- التحول الهيكلي: يعتمد النجاح على التحول من قطاعي الزراعة والصناعة إلى قطاع الخدمات الإنتاجي، وتحقيق ذلك يتطلب سياسات تضمن مهارات العمالة لتناسب الوظائف الجديدة، والاستثمار في التعليم والتدريب الرقمي.

- الابتكار والاستثمار: حيث يمثل الابتكار والبحث العلمي محركا اساسيا للنمو، كما يتضح في تركيز الصين على الإنفاق على البحث والتطوير، مما مكنها من البقاء في طليعة الدول المصدرة للسلع التكنولوجية المتقدمة.

- **المحددات الخارجية**

- الاستثمار الأجنبي المباشر: كان الاستثمار الأجنبي المباشر عاملًا مهمًا في نجاح العديد من الاقتصادات الآسيوية، خاصة بفضل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات الصناعة والخدمات.
- الاستقرار الاقتصادي العالمي: حيث يؤثر الاستقرار الاقتصادي العالمي على النمو في آسيا، حيث أن التقلبات في الاقتصاد العالمي يمكن أن تؤثر سلبًا على آفاق النمو في بعض المناطق، مثل منطقة جنوب آسيا.
- التعاون الدولي والدعم: لقد ساهمت اتفاقيات التعاون الدولي والدعم من المنظمات الدولية في توفير استقرار عالمي في أسعار الصرف، مما يسهل التجارة الدولية ويدعم النمو الاقتصادي.

سادسا: التحديات والفرص المستقبلية لنمو الاقتصاديات الاسيوية

وعلى الرغم من النجاحات، تواجه الدول الآسيوية تحديات مثل التحديات الديموغرافية، والسياسية، وعدم المساواة في الدخل. كما أن هناك حاجة إلى معالجة تحديات مثل التباطؤ المتوقع في النمو بسبب شيخوخة السكان، وتعزيز الإنتاجية من خلال الخدمات، كما يمكن ابراز بعض التحديات فيما يلي:

- شيخوخة السكان: يمثل تباطؤ النمو السكاني واتجاهه نحو الشيخوخة تحديًا كبيرًا يتطلب سياسات لتعزيز الإنتاجية ودعم القوى العاملة.
- تغير المناخ: تتفاقم تحديات الأمن الغذائي والطاقة في بعض المناطق بسبب تغير المناخ، مما يتطلب تعزيز القدرة على الصمود وتحسين الخدمات البيئية.
- القيود على قطاع الخدمات :تواجه الشركات الأجنبية قيودًا على دخول قطاع الخدمات في بعض البلدان، مما يمكن أن يعيق التقدم ويشكل تحديًا للنمو المستقبلي.
- تباطؤ النمو العالمي :يعتبر تباطؤ النمو في اقتصادات رئيسية مثل الصين أو استمرار الصراعات الدولية عاملاً يمكن أن يؤثر سلبًا على النمو الإجمالي في المنطقة.

وفقًا لـ صندوق النقد الدولي، تتمثل اهم فرص النمو المستقبلية في النقاط التالية:

- التحول نحو قطاع الخدمات يمكن أن يعزز الإنتاجية، خاصة في ظل التحول الرقمي.
- تعزيز القدرة التنافسية والتحول نحو التكنولوجيا الفائقة والصناعة المالية.
- تحسين الخدمات البيئية والتركيز على الاستدامة.
- الاعتماد على السياسات المالية الفعالة والعادلة لتوفير الإيرادات اللازمة للتنمية.

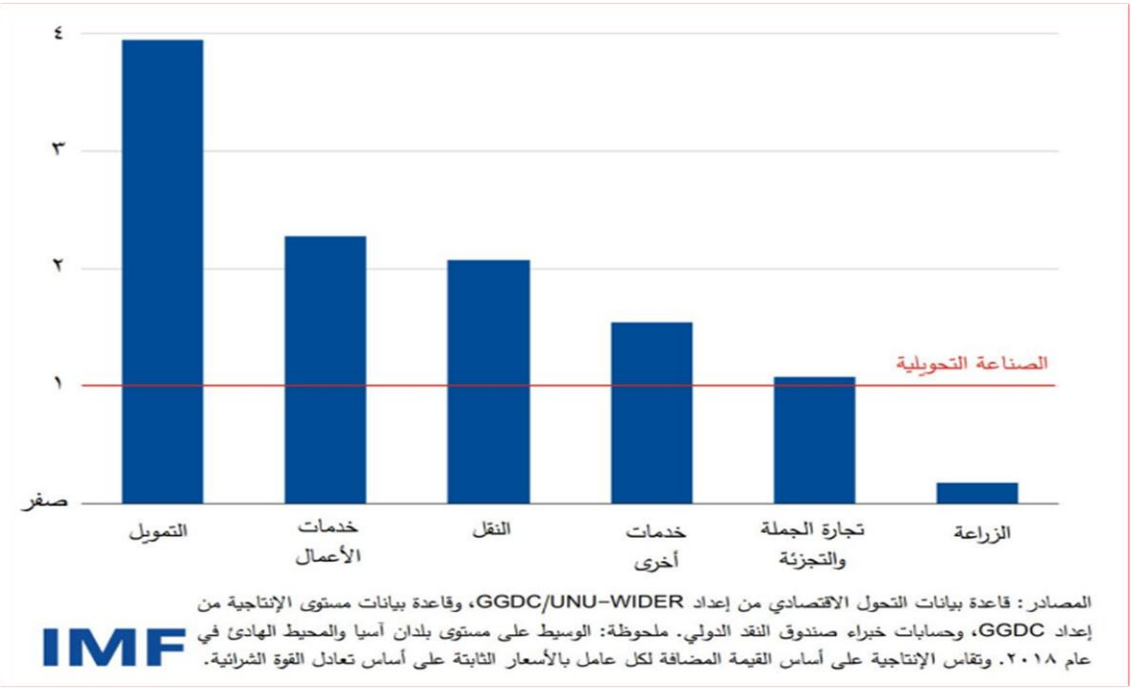

كما تتجه الاقتصادات الآسيوية نحو النمو القوي، مدعومةً بتعافي في قطاعات مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتزايد التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتحسن أسواق الأسهم، وانخفاض تكاليف الاقتراض ويتوقع أن تسهم آسيا بنحو 60% من النمو العالمي في السنوات القادمة.

المحور التاسع: العولمة الاقتصادية والتكتلات الدولية.

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن 20م الى انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة

كما لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية بل أن التغير شمل أيضا العلاقات المالية وأدوارها معلنة بدلك ميلاد نظام جديد يتسم بخصخصة جميع الشركات المالية ورفع الحواجز الجمركية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وإلغاء الدعم للأفراد والمؤسسات والدول وتحرير نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية والصحية بالإضافة الى بروز التكتلات الاقتصادية والتي تعبر عن أبرز مظاهر العولمة،

ان العولمة تمثل مرحلة متطورة ومتقدمة للنظام الاقتصادي الرأسمالي وكانت نتيجة للمراحل التي مرت بها البشرية كالتطور الكبير في ثورة المعلومات والاتصالات والتطور الصناعي لبعض الاقتصاديات الناشئة والصاعدة والمتقدمة على حد السواء وظهور الشركات القومية العابرة للقا رات والتي تغلغلت في البلدان النامية واستطاعت، والاندماج او التكامل المتزايد والتوسع الكبير في الاستثمارات الاجنبية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وظهور للمشتقات المالية.

وسنحاول من خلال هذا المحور التطرق الى ظاهرة العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية كأحد العوامل المؤثرة سواء بالنسبة للفكر الاقتصادي وتأثيرات واقعها الاقتصادي.

أولا: العولمـــــة الاقتصادية: المفاهيم والتأثيرات

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم وليس لها علاقة بالماضي، بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية، فبدأت العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد ان كان محدودا بحدود المقاطعة.

وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تناميا

كما يمكن القول ان ظاهرة العولمة نشأت وتنامت في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي حاليا في اوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى، أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية.

وقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالعولمة واختلفت هذه الأخيرة باختلاف الأطراف الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي تناولت هذه الظاهرة، وكلا حسب مرجعيته وفهمه لها، لذلك توجد صعوبة في إيجاد مفهوم جامع ودقيق لهذه الظاهرة يتمتع بالقبول جماهيري شائع، باعتبارها حديثة البروز ومتغيرة بتغير الظروف التي تحدث في هذا العصر.

فالعولمة مشتقة من العالم **Globalisation** بالإنجليزية المشتقة من كلمة **Glob** بمعنى الكرة والتي يقصد بها الكرة الأرضية .ويشتق من فعل كوكب الذي يعني جمع أحجار ووضع بعضها على البعض الآخر في شكل محدد، وبذلك ووفقا لهذا الرأي يصبح الاصطلاح الأكثر قبولا في وصف الظاهرة هو الكوكبة.

ويعرفها **جان ماري جيهينيو** والذي يترأس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنس ي، قال إن العولمة هي أمركة العالم أم عولمة أمريكا، حيث أن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا، ويؤكد في دراسته العالم أي نشر الحلم الأمريكي على نطاق العالم.

كما يعرف **صندوق النقد الدولي**، حيث يعرفها بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل مختلفة منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

في حين أطلق آخرون على العولمة مصطلح الكوكبة الذي ينصرف إلى البعد الجغرافي للظاهرة، فهي ليست فكرا إيديولوجيا أو مذهبا سياسيا جديدا، بقدر ما هي ظاهرة كبيرة نشأت عبر عقود طويلة في ظل النظام الرأسمالي، ولها أوجه وأنماط متعددة جعلها الآن تتوسع باستمرار وتتبع مناهج وأساليب جديدة مدعومة بسرعة

تطور الثورتين التقنية والمعلوماتية لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأساليبه على كل القيم والمناهج والأساليب السائدة والتي يعتبرها عرقلة لمسيرته.

كما أطلق آخرون على العولمة مصطلح الكوكبة الذي ينصرف إلى البعد الجغرافي للظاهرة، فهي ليست فكرا إيديولوجيا، أو مذهبا سياسيا جديدا، بقدر ما هي ظاهرة كبيرة نشأت عبر عقود طويلة في ظل النظام الرأسمالي، ولها أوجه وأنماط متعددة جعلها الآن تتوسع باستمرار وتتبع مناهج وأساليب جديدة مدعومة بسرعة تطور الثورتين التقنية والمعلوماتية لإنتاج نظام جديد مهيمن في قيمه وأساليبه على كل القيم والمناهج والأساليب السائدة والتي يعتبرها عرقلة لمسيرته.

وأن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض من مبادئها فهو يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية، وتأخذ جوانب عديدة نذكر منها:

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.
- تحول العالم الى قرية واحدة بفعل تيار المعلوماتية، أي يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لدى الآخرين.
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة آليات تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الدول وأصبحت اليوم بحكم العولمة بعيدة عنها.
- ظهور نفوذ الشركات المتعددة الجنسية كقوة عالمية تسعى من أجل الهيمنة وليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها.

بناء على ما سبق من تعاريف متعددة ومختلفة للعولمة واختيار الاصطلاح الأنسب لها (الكوكبة، الأمركة، العالمية)، كما يتضح أنها غير مكتملة الملامح فهي عملية مستمرة ومتناسبة ذات طابع حركي ديناميكي وتكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة .لذلك فإن العولمة تعني عالما بلا حد ود .فإن هذا العالم غير موجود حاليا، والعولمة كاملة لم تتحقق بعد ولا يتوقع عولمة العالم عولمة كاملة خلال المستقبل المنظور .فالعولمة الكاملة للعالم لم تتضمن مجتمع عالمي واحد وبثقافة عالمية واحدة التي تبدو أنها قد بدأت بيد أنها لم تصل إلى نهايتها

حتى الآن، وإذا كانت العولمة بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في المضمون ولها العديد من الجوانب الارتكازية ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة مميزة لها آثار في جوانب كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

كما يمكن فهم العولمة بأنها مفهوم مركب أي أنها تشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الح واجز والقيود بين الدول والشعوب وجعلها مجتمع عالمي واحد، وبالتالي تغير الأنماط والنظم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في إطار تدويل النظام الرأسمالي.

- **تحليل الفكر الاقتصادي لظاهرة العولمة**

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، والشيء الذي لابد من الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا .كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عن الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية.

فالتطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا، وللتركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تنامى هذا التيار مع تزامن حركة نهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدم، فهي تستند إلى النظام الرأسمالي وتروج الليبرالية الاقتصادية باعتبارها مفتاح لكل خيارات اقتصاد السوق.

ويعتبر البعض أن العولمة ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات، واليوم نرى بأن العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود وتحرير التجارة العالمية،

حيث هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة ومن أهم هذه العوامل نذكر منها:

- تسارع حركة التجارة الدولية قياسا بالناتج المحلي وتنوع قنواته.
- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.
- ازدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة.

- **تعريف العولمة الاقتصادية**

تعتبر ظاهرة العولمة الاقتصادية من أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فهناك من يتناول العولمة الاقتصادية بوصفها مرحلة من مراحل تطور المنظومة الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة جمركية كونية.

وهناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية تتمثل في جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة.

ويرى Gaberial Wackerman ان العولمة الاقتصادية تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق انشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية، وهدا الاتفاق يؤدي الى استقلالية الدولة والمشروع الاقتصادي، وبالأحرى يغير من علاقة الحكومات مع التنمية الاقتصادية، تصبح هده الاخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الانتاج والسلع والخدمات، والحكومة تأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعملية المراقبة والتنظيم.

وتعرف UNCTAD العولمة الاقتصادية بأنها زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رأس المال، كما زاد من عمليات العولمة وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال، والتجارة على المستوى المحلي.

والعولمة الاقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد العالمي الذي لم يخضع للرقابة التقليدية ولم يعد يؤمن بتدخل الدولة في نشاطاته وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات على الصعيد العالمي .

وانطلاقا مما سبق، يمكننا تعريف العولمة الاقتصادية بأنها،"كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر إلى العالم كله كوحدة واحدة وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبالتالي ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة."

لذا يمكن حصر أهم العناصر المميزة للعولمة من الناحية الاقتصادية كما يلي:

- تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة WTO.
- التحالفات الاستراتيجية للشركات العالمية وتزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- التزايد المستمر لظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية
- التطور المذهل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **مفهوم العولمة المالية**

تعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالمي.

وترتكز العولمة المالية على عملية التحويل المالي، لبنود حساب رأس المال"أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، وتعتمد هذه العملية بدورها على إلغاء الحضر على المعاملات في حساب راس المال والسياسات المالية

لميزان المدفوعات، وتتكون هذه المعاملات من مختلف أشكال رأس المال مثل الديون، وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية.

حيث تتمثل العولمة المالية في مجموعة من المعاملات هي :

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في الأسواق العالمية كالأسهم والسندات.
- المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك كالودائع والاقتراض والودائع الأجنبية.
- المعاملات المتعلقة بحركات رؤوس الأموال كالقروض والمنح.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وتحويلات الأرباح.

- **تطور العولمة المالية**

العولمة المالية ليست بالظاهرة الجديدة، وانطلقت خفية في السبعينات مع تقويم أسعار المعاملات فاكتشف عالم المال عندها أن لا رقابة للدول على الحسابات المصرفية في الخارج المودعة لعملتها، خاصة بعدما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق" نيكسون "العام 1971 عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقبول تحويل الدولار إلى ذهب، فانهار بدلك نظام واتفاقية" بريتون وودز "وهكذا فقد كان تحرير النقد من سيطرة الدولة قد بدأ مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملات الدول الصناعية الكبرى سنة 1973

ومن هذا المنطلق انتهجت حكومات الدول الصناعية سياسات وقوانين عديدة من أجل الوصول إلى الحرية الكاملة لأسواق النقد والمال، تم تفجرت العولمة والتحرر من القيود بفضل الثورة التقنية للاتصالات، فأصبحت رؤوس الأموال وسيلة للمضاربة من أجل مضاعفة الأرباح في أوقات قياسية حتى ولو على حساب مصير الأمم وحياة الشعوب، أي أصبحت الأسهم تتداول في معظم الأسواق العالمية بدون قيود، فأسهم الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية تتداول في بورصات نيويورك أو لندن أو طوكيو أو سنغافورة وبالتالي أصبح المدخر يواجه إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراته، كما أن الاستشارات المحلية لم تعد محدودة بما يتوافر في السوق المحلي من مدخرات، ومما يساعد على هذا التوظيف للمدخرات المالية وهو الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات، فأصبحت الأصول المالية تنتقل من مكان إلى مكان لآخر ومن عملة إلى عملة أخرى في لحظات دون

أي قيود تعوقها، الأمر الذي جعل من الأسواق المالية أكثر ترابطا وأقدر على إيجاد الفرص الاستثمارية المتنوعة والجذابة أمام الراغبين في الاستثمار في أرجاء المعمورة.

يضاف إلى ذلك أن العولمة التي شهدتها هذه الأسواق فتحت الباب على مصراعيه أمام البنوك التجارية الشاملة والمتخصصة العالمية لتعد الفرص المناسبة لتوظيف أموالها التي تراكمت خلال الفترة 1974-1990 نتيجة لتراكم الفوائض" البترو دولاريه "والتطور الذي شهدته أسواق العملات الأوربية.

بالإضافة الى ما سبق فقد ازداد حجم الاقتراض الدولي من 12 مليار دولار عام 1972 إلى 120 مليار دولار عام 1980 ، وقد سجل بذلك رقما قياسيا خلال العام 1997، إذ أعدت للمقترضين غير المقيمين 1.2 تريليون دولار في صور سندات متوسطة الأجل ويذكر أن العولمة المالية قد ازدادت كثيرا خلال العقد الماضي بسبب تحرير الأسواق المالية الوطنية والبورصات تحديدا، كما تسبب نظام الخوصصة الذي ساد الكرة الأرضية، كما تزايدت الاستثمارات الضخمة العابرة للحدود، والتي تقوم بها صناديق الاستثمار بمختلف اشكالها.

وتعد فترة التسعينيات من القرن العشرين وهي التي شهدت تكريس العولمة هي الفترة التي شهدت أيضا تراجع القيود على انتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال إليها من 80 مليار دولار سنة 1989 إلى 344 مليار دولار سنة 1997 ثم انخفض إلى 280 مليار دولار سنة 1999.

لقد بلغ إجمالي تدفقات راس المال في العالم سنة 2002 ما قيمته 7.5 ترليون دولار وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في سنة 1990، وخلال فترة التسعينات بدأ العالم يعرف مجموعة من الأزمات المالية التي تجاوزت أوضاع الاقتصادات، لكن ترتبط بتحركات رؤوس الأموال وانتقالها من مكان إلى أخر أو من منطقة إلى أخري لأسباب سياسية أو نفسية، فكان أن عرف العالم أزمة أوروبية سنة 1992 ثم أزمة المكسيك خلال الفترة: 1994-1995، والأزمة الآسيوية في سنة 1997، ثم أزمة 2008،

بالإضافة الى أزمة الديون السيادية الأوروبية وهي جميعها تدور حول حركات الأموال التي أطلقت من عقالها، وهكذا آدت الثورة المالية في أدوات التمويل وأساليبه إلى تجاوز الحدود السياسية للدول و قيدت بالتالي من قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية في مواجهة هذه الثروات المالية الهائمة، وكانت التكلفة التي تحملتها الدول المتأثرة بهذه الأزمات شديدة الوطأة بما أدت إليه من تعثر البنوك، وإفلاس الشركات وفقدان الوظائف وزيادة

الأعباء على المالية العامة واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وانكماش النشاط الاقتصادي، بل وأيضا في حالات قليلة حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية.

- **مظاهر العولمة المالية** هناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر أهمها:

- **تعاظم دور رأس المال** حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية وغير المصرفية أصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل :داو جونز، ناس داك، نيكاي، داكس وغيرها والتي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.
- **ازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية** وهي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لراس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.
- **ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال:** مثل المبادلات والخيارات والمستقبليات، إلى جانب ال وسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات وغيرها.
- **التقدم التكنولوجي الهائل** بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل ورد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها.

- **آثار العولمة المالية على اقتصاديات الدول**

الانفتاح المالي أو العولمة المالية للدول يجيز لهذه الدول التنافس في تخفيض الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي والتضحية بالعدالة الاجتماعية وما ينجم عنها في المصلحة النهائية من إعادة توزيع الثروة من الفقراء محدودي الدخل إلى الأغنياء أصحاب رؤوس الأموال، والنتيجة المنطقية هذه هي الحالة التي سببها التخلي عن الرقابة الحدودية على تنقل رؤوس الأموال، لهذا يمكن القول إن للعولمة مزايا ومخاطر على اقتصاديات الدول النامية يمكن حصرها فيما يلي:

أ- **مزايا العولمة المالية بالنسبة لاقتصاديات الدول**

- تستطيع الدول النامية من خلال الانفتاح المالي الوصول إلى الأسواق المالية الأولية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في الموارد المحلية، أي قصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي، كما يفسح المجال في تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تحرير وتحديث النظم المصرفية والمالية وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص وكذلك الحد من ظاهرة هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، كما تساهم الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.
- تفسح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

ب- **مخاطر العولمة المالية بالنسبة لاقتصاديات الدول** حيث تتمثل مخاطر العولمة المالية على الدول أو المشاكل الناتجة عن عولمة الأسواق المالية هي عديدة نذكر منها:

- **ظاهرة غسيل الأموال** حيث يتضمن غسيل الأموال تحويل أرباح الجريمة إلى تكتل يمكن استخدامه وإخفاء أصوله غير المشروعة، فبعد إدخال الأموال المحصلة من الجريمة إلى النظام المالي يتم إخفاؤها من خلال تشكيلة متنوعة من المعاملات والأدوات المالية المختلفة وتستثمر في النهاية في أصول مالية وما يتعلق بها وكثيرا ما تتضمن هذه العمليات طبقات فوق بعضها البعض، أي إخفاء مصدر هذه الأموال فبعد موجة التحرير المالي المحلي والدولي، حيث تعرضت العديد من الدول إلى موجات من دخول الأموال غير المشروعة، ومع حرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية وانفتاح السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب كما انفتحت بذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال، ومن بين الآثار السلبية لغسيل الأموال على الاقتصاد الكلي وعلى المتغيرات الاقتصادية نذكر منها
- انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي.
- إضعاف هيبة الدولة وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين.
- انتشار وتوسع الجريمة بكافة أشكالها الاقتصادية والاجتماعية.

- فقدان الثقة في السوق المحلي
- تحويل اتجاه المستثمرين إلى نشاطات إجرامية بأرباح مرتفعة.
- التهرب الضريبي من دخول الأموال المغسولة وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.

لذلك وجب تطبيق تشريع يوفر إطار قانوني يطبق على المستوى الدولي للحد من ظاهرة غسيل الأموال من خلال ما يلي:

- يتعين على المؤسسات المالية أن تبذل جهودا معتبرة لتجنب التعامل مع العناصر الإجرامية، إذ يجب التحقيق من هوية العملاء والوضع القانوني لهم خاصة العملاء الجدد.
- يجب أن يسمح هذا التشريع باتخاذ تدابير لضمان ألا يتوصل المجرمون للسيطرة على مؤسسات مالية.
- يتعين على المؤسسات المالية أن تنش ئ أنظمة تتعرف على المعاملات غير العادية أو المثيرة للشك وتبلغ عنها، ويقتضي الأمر أن تدرك المؤسسات المالية ذاتها مدى خطورة عدم الإبلاغ عن المعاملات غير العادية.

بالإضافة الى ما سبق فقد قام صندوق النقد الدولي بتشكيل فريق خاص عام 1996 لوضع إجراءات مضادة لظاهرة غسيل الأموال ومحاربتها، وأكد أن النظام المالي السليم شرط أساس ي لاستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المستدام وبدأ صندوق النقد الدولي يدرج موضوعات جهود مكافحة غسيل الأموال في عمله شأن الأنظمة المالية، وفي أفريل 2001 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على سلسلة من المبادرات في هذا المجال.

- **خداع الدول الفقيرة بتوفير رؤوس الأموال لها**

حيث إن الانفتاح على النظام المالي العالمي يفتح أمام الحكومات المحتاجة في بادئ الأمر المنافذ لرؤوس الأموال المتاحة في العالم، الأمر الذي يعني أن الاستثمارات الحكومية لن تتوقف على حجم المدخرات الوطنية فقط، بل سيكون بالإمكان تمويلها بالقروض الأجنبية أيضا، وفي الحقيقة هذا إغراء يصعب على أي حكومة طموحة الصمود في وجهه، فأصبحت الدول النامية وبفعل الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية عليها تطبق المنهج الذي يمكن وصفه، بتخفيض الضرائب على الثروة والاستثمارات، خصخصة كل الخدمات والمؤسسات الاجتماعية وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية، إضافة إلى ذلك ومن النتائج الطبيعية للمغالاة في طلب القروض الأجنبية هي أن الطابع الاقتصادي يصبح متميزا بالنتيجة والاعتماد على المصادر

لخارجية للتمويل .لأن هذه القروض تكلف الدول النامية المقترضة فوائد إضافية على القروض قد تصل إلى المليارات عندما تكون الفائدة من: 11% الى 18% سنويا.

- **مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية**

إن ظاهرة هروب رؤوس الأموال في الدول النامية تعتبر ظاهرة قديمة وتتعدد أسبابها وتتنوع أشكالها، بينما مخاطر العولمة المالية على الدول النامية فتكمن في تدويل مدخرات هذه الدول فأصبحت تفضل الاستثمار خارج الحدود الوطنية، والتناقض الملفت للانتباه انه في الوقت الذي تشجع فيه هذه الدول الاستثمار الأجنبي وتقدم له كل عوامل الجذب من مزايا وإعفاءات وإزالة العقبات، سمحت الدول النامية لمدخراتها المحلية بالخروج للاستثمار في الخارج وهذا استنادا للعولمة المالية، لهذا يمكن القول بان إجراءات التحرير المالي التي انتشرت في الدول النامية في العقد الأخير من القرن العشرين قد أعطى لعمليات هروب رؤوس الأموال مشروعية وحرية مما أدى بالضرورة لاستفحال هذه الظاهرة واستفحال أثارها على ميزان المدفوعات أو على قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي و خدمة الدين الخارجي..

إضافة إلى هذه المخاطر قد تؤدي العولمة المالية إلى مخاطر التعرض لهجمات المضاربة والى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية .

- **التركيز على عولمة رأس المال وليس التكنولوجيا**

حيث تسعي العولمة لفتح الأبواب أمام الاستثمارات في كل أنحاء العالم دون أن تواجه بأي عائق يمنعها من تحقيق الأرباح وتحويلها إلى خارج البلدان المستثمر فيها عندما يتعلق الامر بالتكنولوجيا فإننا سنجد الامر على العكس، حيث يسيطر العالم المتقدم وبالذات الولايات المتحدة على أسواق التكنولوجيا في العالم ولذا فهي تسعي منذ مدة إلى حصر نشاط دول الجنوب في مجال الوكلاء من الباطن وتلافي تحقيق دول أخري لمستوي تصنيع مستقل وله القدرة على تطوير تكنولوجياته الخاصة، وهو ما سيدخله في تنافس واضح مع صناعات العالم المتقدم .وتسعي الدول المتقدمة إلى عدم نقل التكنولوجيا حتى لا تتولد مراكز تنافسية جديدة، ويتمثل السلاح الفعال لتلك السياسة في تطبيق الشعار الذي أطلقه بيل جيتس، أغني أغنياء العالم ورئيس شركة مايكروسوفت في التسعينيات حين طالب تسجيل براءات الاختراعات بأكبر حجم ممكن .سمعت نصيحة بيل جيتس بحذافيرها

حيث تضاعفت براءات الاختراع في الولايات المتحدة خلال العشر سنوات الماضية، حيث حدث نوع من التركيز تمثل في أن 87 %من 160 ألف براءة التي تم تسجيلهم في عام 2000 في العالم كانوا في الولايات المتحدة الأمريكية.

أدت هذه الهيمنة الغربية في مجال التكنولوجية إلى رسم خريطة جديدة للعالم وفقا لتعبير الاقتصادي جيفري ساتشس والذي اعترف بهذا، بالرغم من إنكاره لتلك الحقيقة عندما كان يعمل مع صندوق النقد الدولي . يري جيفري ساتشس أن 15 % فقط من سكان العالم يشكلون المنطقة الأولي على مستوي العالم الذين يحتكرون التكنولوجيا الجديدة، والمنطقة الثانية من خريطة التكنولوجية العالمية والتي تضم حوالي 50 % من سكان العالم يمكن لهم التعامل وتبني التكنولوجيات الجديدة، والمنطقة الثالثة والتي يطلق عليها منطقة المهمشين تكنولوجيا وهم على سبيل المثال سكان جنوب المكسيك وجزء كبير من البرازيل الاستوائية وأفريقيا وبعض مناطق روسيا، وهي المناطق التي تعاني من الفقر وتدني مست وي المعيشة .هذا التقسيم التكنولوجي من قبل العولمة سيؤدي إلى أتساع الفجوة بين الشمال والجنوب وإلى حصر عملية التطوير التكنولوجي في معيار الربح المتوقع وليس في إطار الحاجة الفعلية للبشرية.

- **الاثار الاجتماعية للعولمة المالية:** يمكن ايجازها كما يلي:

- تفاوت واتساع الدخول وتزايد الثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة افقار الفقراء واثراء الأغنياء وهو ما حذر منه الكاتبان المعروفان هانس مارتن وهير الدشومان في كتابهما المعنون فخ العولمة ذلك ان المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لا يتم تقاسمها بالتساوي بين الأمم والشعوب.
- أدت العولمة إلى ازدياد حدة الفقر على المستوى العالمي وكأن هدفها عولمة الفقر وإلى ازدياد الآثار السلبية للفقر من قلة تغذية وأمراض وعدم القدرة على تطوير القدرات البشرية وتدني قدرات الموارد البشرية وصعوبة تأهيلها وتدريبها وهذا يتضح من خلال الزيادة المستمرة لمعدلات الفقر وفشل المنظمات الدولية في خططها لكبح الفقر حيث اغلبية سكان المعمورة يعيشون تحت خط الفقر والفقر المدقع حيث بلغ عدد الفقراء تحت خط الفقر المدقع سنة 2008 بقرابة 1.3 مليار نسمة في مقابل فئة قليلة تسطر على اغلبية الناتج والدخل العالمي، أي عولمة الفقر وهو ان يصبح الفقر عاما في العالم

- وبسبب التطور الحاصلة في العلاقات الدولية عن ظاهرة العولمة والانفتاح الاقتصادي والتحرر المالي والاقتصادي والتجاري زادت معدلات الفقر على مستوى العالم وأصبح الفقر ظاهرة عالمية ومن أبرز الظواهر كالتلوث والاحتباس الحراري نتيجة للانبعاثات الصناعية وغيرها ويطلق بعض الاقتصاديين مصطلح عصر الفقر العالمي مع ظهور المجاعات والفقر وسوء التغذية والحروب المفتعلة على نطاق واسع حيث يعم الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ويشكل نسبة كبيرة تزيد عن 20 % من اجمالي السكان البالغ عددهم 7 مليار نسمة ويعيش منهم 1.3 مليار نسمة تحت خط الفقر.
- ومن بين أبرز الأسباب لانتشار ظاهرة الفقر العالمي هي تفش ي ظاهرة البطالة التي ضربت الكثير من الاقتصاديات والمجتمعات وخصوصا مع اندلاع الازمات الاقتصادية حيث ارتفعت معدلات البطالة في المراكز الرأسمالية المتقدمة وشكلت ارقام قياسية فاقت ال 25 % في دول كاليونان واسبانيا وبعض دول الاتحاد الاوروبي وعلى الرغم من ان الاقتصاديين الرأسماليين قد اعتبر سابقا في افتراضاتهم ان نسبة بطالة في الاقتصاد تقدر ب 5 %هي نسبة طبيعية ولكن ارتفاعها فوق هذا المعدل فيعني انها ازمة حقيقية وهيكلية تمس اسس وأسلوب الانتاج الرأسمالي ،ذلك إلى التقدم التكنولوجي والعلمي الذي أدى إلى التوفير في الكثير من عناصر الإنتاج، ومن بينها الحاجة إلى العمل البشري والأيدي العاملة، حيث باتت الآلة قادرة على أن تقوم بالكثير من المهام التي كان يقوم بها الإنسان.

ثانيا: التكتلات الاقتصادية

يختلف مفهوم **التكتلات الاقتصادية** بين الباحثين والمختصين بهذا الفرع من العلوم الاقتصادية وذلك بالنظر لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهومه سواء اتصل الأمر بالأسباب التي تقود إلى هذا التكتل او التكامل أو بدوافع الاتجاه نحو الأخذ به، أو بالأهداف التي يراد الوصول إليها من جراء التكامل، أو بالوسائل التي تستخدم من أجل الوصول الى أهدافه.

- **المفاهيم المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية**

يشير اصطلاح التكتل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي والتي نجد في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح كتلة واحدة،

ورغم وضوح هذا التعريف إلا أن هناك اختلاف عام بين الباحثين والمختصين بالدرجة الأولى حول نوع التعاون الاقتصادي القائم بين الدول محل التكامل وكذا المنهج والسياسات المتبعة ومن هذه التعاريف نجد:

- **تعريفات التكتل الاقتصادي من وجهة نظر الباحثين والمفكرين:**

حيث يعرف الاقتصادي ميردال G- MYRDAL أن مفهوم التكتل الاقتصادي لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.

ويرى ماخلوب MACHLUP إن التعريف الأكثر ملاءمة لهذا ينصرف إلى أن فكرة التكتل الاقتصادي تنطوي على الاستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل، كما أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع والخدمات وعناصر الانتاج على أساس حسابات الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

أما جون بيندر J- PINDER فيرى أن التكتل الاقتصادي يشمل كلا من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية، فهذا التعريف ركز على ضرورة تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية كمدخل لتحقيق التكتل الاقتصادي المطلوب.

أما VAJDA فقد ميز بين نوعين من التكتلات الاقتصادية وهما اما:

- **التكامل من خلال السوق**: حيث يكفل إمكانية تداول المنتجات داخل النطاق التكاملي دون عائق.
- **التكامل من خلال الإنتاج** :ويتم بواسطة رفع مستوى الفروع الإنتاجية الذي لا يمكن أن يبلغ حدوده المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي.

كما يعرف **التكتل الاقتصادي** بوصفه عملية وحالة، فباعتباره عملية فإنه يتضمن الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، أما وباعتباره حالة فبالإمكان أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية، ومن خلال هذا التعريف

يلاحظ أن هذا التعريف يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يعتبر أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.

ويعرف **التكتل الاقتصادي** على أساس احتوائه على جانبين سلبي وإيجابي، حيث يشير التكامل في **جانبه السلبي** إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية متمثلة في الحواجز والعقبات، أما من **الناحية الإيجابية** منه فيشير إلى الإجراءات المؤدية إلى إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين دول التكامل، ووضع برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال، ان الشق الايجابي يتطلب إجراءات عمدية لا تقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة من عملية التكامل.

من خلال المفاهيم السابقة للتكتل او التكامل الاقتصادي يتبين انه عملية ليست بسيطة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، وهو يضع عقبة للوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما بين مختلف الباحثين في المجال الاقتصادي، واستنادا إلى ما سبق تتضح أن فلسفة التكامل الاقتصادي لا تعدو أن تكون أكثر من ترتيبات لاقتصادات معينة من قبل السوق، أو هي جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الانتاج فيما بينها، كما يتضمن التنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية في ظل تكافؤ الفرص بين الدول الأعضاء، وبغرض تحقيق معدلات نمو ايجابية.

أما فيما يخص التكتل الاقتصادي فيمكن تعريفه "بأنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، بهدف زيادة التجارة البينية

لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقص ى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، وعليه فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، والذي يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي للتكامل الاقتصادي "، ويأخذ التكتل الاقتصادي في الغالب شكل اتفاق عدد من الدول لتكوين تكتل اقتصادي يتعامل كله كطرف في مقابل أية دولة راغبة في التبادل التجاري مع إحدى دوله، ويأخذ التكتل الاقتصادي في الواقع العملي اتجاهين هما:

- **الاتجاه الأول** حيث يتشكل التكتل الاقتصادي في إطار المراحل الأربعة للتكامل الاقتصادي.
- **الاتجاه الثاني** حيث يأخذ التكتل الاقتصادي صورة منطقة التجارة الحرة فقط، وهو اتجاه يتسم بالواقعية وعدم الاتجاه بين الدول الأعضاء، بحيث يسمح بأن يضم دول غير متجانسة اقتصاديا، كأن يجمع التكتل الاقتصادي بين دول متقدمة ودول نامية، مثل ما حدث في التكتل لأمريكا الشمالية حيث جمع بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك .أما إذا تكلمنا على التكتلات الاقتصادية الاقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية، وذلك لإقامة

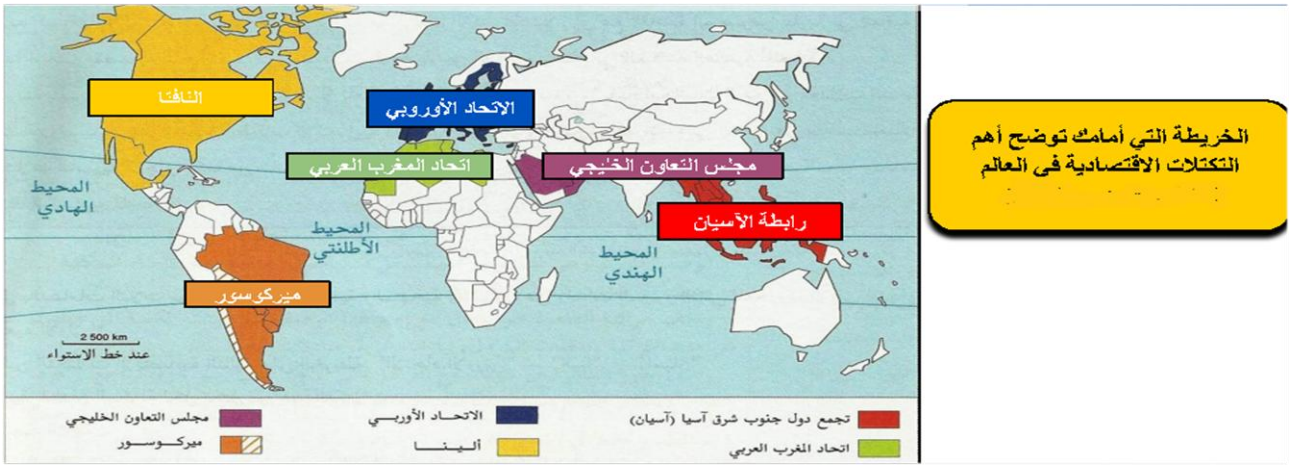

الخريطة التي أمامك توضح أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكتل الاقتصادي.

- **مراحل واشكال التكتل الاقتصادي**

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ عدة مراحل أو أشكال تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية، وتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى: منطقة التجارة الحرة** وهي صيغة للاندماج الاقتصادي تعني إزالة كافة القيود على التجارة بين الد ول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة من التكتل بسياساتها اتجاه بقية دول العالم بما يتناسب مع مصلحتها الاقتصادية،

وتعرفها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التي تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة، وذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة في المنطقة.

لكن أهم عقبة تواجه هذه المرحلة من التكتل الاقتصادي هي تحديد دولة المنشأ لبعض السلع، وما ترتبط بها من عمليات إعادة التصدير، وتكون العملية أكثر تعقيدا إذا كانت الدولة التي تدخل عن طريقها هذه السلعة تجري عليها بعض العمليات الانتاجية مما يصعب اجراءات تحديد منشأ هذه السلعة، ويترتب عليه انحراف التجارة داخل نطاق المنطقة الحرة، وكذلك انحراف في الانتاج والاستثمار.

- **المرحلة الثانية: الاتحاد الجمركي** :حيث يتضمن الاتحاد الجمركي قيام الدول الأعضاء بإتمام إجراءات منطقة التجارة الحرة، ويعني هذا الوضع إزالة كافة القيود والحواجز على التجارة بين الدول الأعضاء، ليضاف إليها الالتزام بتعريفة جمركية موحدة تطبق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء، ويساعد الاتحاد الجمركي على القضاء على مشاكل التحايل وإعادة التصدير للدول الأعضاء، أي الاتحاد الجمركي =منطقة تجارة حرة + تعريفة موحدة اتجاه الدول غير الأعضاء.
- **المرحلة الثالثة: السوق المشتركة:** وتتجاوز هذه المرحلة ما يحققه الاتحاد الجمركي من تماثل في معاملة انتقال السلع، إلى تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج بين الدول الأعضاء، وتبدأ مرحلة السوق المشتركة بترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات وتقليل التحكم والسيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد، ولذلك تعتبر مرحلة السوق المشتركة المرحلة الأكثر تقدما من المراحل السابقة، حيث أصبحت توصف حديثا بالتكامل العميق، كونها تؤدي إلى مضاعفة الاستثمار، وزيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج.

- **المرحلة الرابعة: الاتحاد الاقتصادي او الوحدة الاقتصادية:** هي عبارة عن سوق مشتركة يضاف إليها التنسيق بين السياسات المالية والنقدية بالخصوص، إلى جانب ذلك السياسات الإقليمية والتصنيعية والنقل وكافة السياسات الاقتصادية من أجل القضاء على التمييز في المعاملة الناتج عن الاختلاف في هذه السياسات.

- **المرحلة الخامسة: الاتحاد الاقتصادي التام:** وهي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن بالإضافة للمراحل الأربع السابقة توحيد السياسات الاقتصادية وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة متداولة عبر بلدان المنطقة التكاملية، وجهاز إداري موحد لمراقبة وتنفيذ هذه السياسات يكون له سلطات اقتصادية كبيرة، هو أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول، لا تفصله إلا خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية، ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي.

- **دوافع التكتلات الاقتصادية والاقليمية**

إن دوافع وأهداف التكتلات الاقتصادية الاقليمية تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ومنافع قبل أن تحقق مثل هذا التكامل، وتتمثل أهم دوافع التكامل الاقتصادي وهي أقرب ما تكون أهدافه في:

- زيادة إمكانيات وحجم الاستثمار :يتيح التكامل الاقتصادي فرصا أوسع لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الانتاج الكبير كاستجابة لاتساع السوق، كما يساهم أيضا في التقليل من المخاطر لدى المستثمرين والمنتجين داخل منطقة التكامل، ومنه تراجع حالات التردد في الإقبال على إنشاء المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخول وبالتالي تزايد المدخرات التي تساعد على زيادة الاستثمارات.
- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة التفاوضية: حيث أن التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في السوق الدولي أكبر مما كان لكل منها منفردة قبل التكامل، مما يمكنها ككتلة اقتصادية واحدة من إملاء شروطها على الدول الأخرى بما يحقق مصلحتها الخاصة.

- تحقيق المزيد من الحماية والتحرر: يسهم التكامل الاقتصادي بتوفير درجة أكبر من الحماية للاقتصادات الوطنية، وخاصة في عصر الشركات العملاقة والتكتلات الاقتصادية الضخمة، وأمام هذه الأشكال الاقتصادية وما تمثله من قوة وتركز وقدرة على السيطرة، تجعل الدول منفردة وبالذات النامية منها غير قادرة على المواجهة، وبالتالي فتكتل مثل هذه الدول فيما بينها عن طريق تحقيق تكامل اقتصادي يسمح بتكوين قوى اقتصادية قادرة على المواجهة والمنافسة في السوق الدولية.
- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها :حيث أن إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء يؤدي إلى تصريف المنتجات من دولة ما إلى أسواق الدول الأعضاء الأخرى وذلك بسهولة تامة خاصة بعد أن كانت هذه الأسواق مغلقة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، وهو ما يؤدي إلى تزايد فرص زيادة الإنتاج، وتشغيل الطاقات المعطلة، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وزيادة التخصص وتقسيم العمل، بالإضافة إلى تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول التكامل وانخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.
- رفع معدل النمو الاقتصادي: حيث يؤدي إلغاء القيود على انتقال الأشخاص، والى تسهيل حركة العمالة، وانتقالها من الدول المصدرة لها إلى الدول المستوردة، وهو ما يزيد من معدلات التوظيف ويقلل من البطالة، كما أن التكامل يتيح فرصا لزيادة الأرباح نظرا لتوسع الأسواق وزيادة الطلب، وهو ما يمثل حافزا قويا للاستثمار ويرفع معدل النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من مهارات اليد العاملة :عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا.
- إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية :حيث انه ومن الصعوبة بما كان على معظم الدول النامية إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، اعتمادا على قدراتها المالية والمادية والبشرية الذاتية، لذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح

لها قدرات كبيرة في إقامة تلك القاعدة. بالإضافة الى العمل على تعظيم الرفاهية :حيث تتأثر الرفاهية الاقتصادية في وضع التكامل الاقتصادي من خلال ما يلي:

- تغير حجم المنتجات النهائية، أي التغير في صافي الناتج القومي، وبالتالي التغير في الدخل القومي؛
- التغير في مدى التمييز بين السلع المنتجة محليا وبين مثيلاتها من السلع الأجنبية في العالم الخارجي، حيث يزول التمييز بين السلع المنتجة داخل الإقليم، ويبقى التمييز قائما ضد السلع الأجنبية خارج الإقليم، وهو ما يحسن الإنتاج والتبادل ويزيد في الرفاهية؛
- التغير في توزيع الدخل: وهو ناتج عن زيادة الدخل لدول التكامل، وإمكانية التعويض بين الدول الأعضاء لتحقيق العدالة ومن ثم تحقيق نوع من الرفاهية.

خلاصة لما سبق وان اوردناه في هذه المحاضرة ان التكتلات الدولية الاقتصادية تمثل أهم المظاهر السائدة في التاريخ الاقتصادي الحديث وفي مجال تحقيق التكامل الدولي الاقتصادي حيث تعبر بالأساس عن الفكر الاقتصادي المتنامي والذي بيحت عن الحلول لمختلف الازمات والمشاكلات الاقتصادية للدول ونشوء التكتلات الدولية الاقتصادية Economic International Integration Groups. ولكن التكتلات الاقتصادية العملاقة التي تقودها الدول المتقدِّمة صناعياً لاتزال تسيطر على الاقتصاد العالمي، في حين تتعثر معظم محاولات الدول النامية للتكتل وتحقيق المزيد من العمل والتنسيق فيما بينها.

المحور العاشر: الأزمة المالية العالمية 2008

شهد التاريخ الاقتصادي في بداية القرن الواحد والعشرون أزمة مالية في العام 2008، وهي الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد العالمي لعام 1929، والتي استمرت ولفترات طويلة نسبيا، حيث كان هناك اعتراف واسع النطاق، بين الاقتصاديين والمختصين، بأن النظرية الاقتصادية قد فشلت، لكن لا يوجد إجماع حول أسباب ومدى هذا الفشل ، وكانت تداعيات هذه الأزمة التي نحن بصدد تحليلها قد وضعت الاقتصاد العالمي في مأزق الانهيار المدمر، إذ تحولت من أزمة عقارية أمريكية بحتة إلى أزمة مالية عالمية خانقة ثم إلى أزمة اقتصادية شرسة، فلم يلبث أن تردد صداها في مختلف الأسواق المالية، حيث فقدت معظم بورصات العالم ما يتراوح بين ثلث ونصف قيمتها مما اضطر الحكومة الأمريكية، ومن ورائها عدد من الدول الصناعية الكبرى إلى التدخل بحزمة من الإجراءات وتخصيص مئات المليارات من الدولارات لتثبيت الأسواق وإعادة الثقة إليها.

أولا: جذور الازمة المالية العالمية 2008

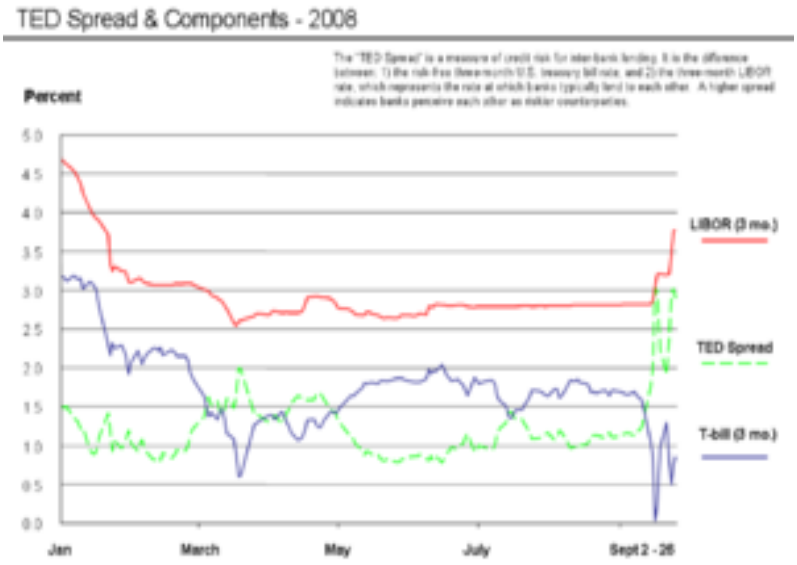

تعود جدور أزمة المالية لعام 2008 او ما يسمى بأزمة الرهن العقاري للعديد من المشكلات والتقلبات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي، وكذلك الاقتصاد الأمريكي على مدى العقود الثلاثة السابقة، حيث بدأت فقاعة مالية في التشكل وازدادت حدتها منذ مطلع الألفية، فبعد أن كانت صناعة الإلكترونيات(الدوت كوم) قاطرة للاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، حيث انهالت عليها الاستثمارات، إلا أنه بمرور الوقت بدأ السوق في التشبع وتباطأت وتيرة نمو الصناعة مع مطلع الألفية فحدث الانهيار سنة 2001 ، وهو ما نتج عنه حالة ركود شديد في الاقتصاد الأمريكي،

وفي بداية العام 2001 قام محافظ البنك الاحتياطي (آلن كريسبان) باعتماد سياسة نقدية شديدة التوسع، واستمرت على مدى زمن طويل، حيث قام بإجراء العديد من التخفيضات في سعر الفائدة، حيث هبط

سعر الفائدة الأساسي على الدولار الأمريكي من معدل 3.88 % في العام 2000 الى 6.24 % في العام 2001، ثم إلى معدل تراوح بين 1.67% و1.13% فقط خلال للأعوام من: 2002 الى 2004 على التوالي.

حيث تعافى الاقتصاد ظاهريا من فقاعة الأنترنت والهبوط الحاد لمؤشر داوجونز وأحداث سبتمبر وظهر سوق العقارات الأمريكي كقطاع رائد لقيادة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، وباعتباره قناة جديدة لتوظيف الأموال تدر ايرادات كبيرة بعيدا عن أسواق الأسهم، وهذا ما شجع قيادات المؤسسات المالية على التوسع الشديد في الإقراض الرخيص، وأحيانا برهن سالب أو بقروض عقارية أعلى من قيمة الأصل المرهون، أي بات النظام المالي يدفع هدايا مجانية من النقد لتشجيع العملاء على الاستهلاك، وبالتالي تحقيق القطاع المالي أرباح عالية مما أدى إلى نمو حجم القروض العقارية بمتوسط سنوي قدر ب 13 % ، أي ارتفعت من 4800 مليار دولار خلال العام 2001 إلى 9800 مليار دولار نهاية العام 2008 فأخذت قيمة العقارات ترتفع وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين افرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، حيث زادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخول المنخفضة، وغير القادرين على السداد ومن دون التحقق من قدرتهم على السداد ومن أجل التخلص من مخاطر هذه القروض قامت البنوك بإنشاء سند مالي دخله المستقبلي من هذه القروض وبيعه للصناديق الاستثمارية بسعر منخفض، وبدورها هذه الأخيرة قامت ببيع هذه السندات لمؤسسات مالية أخرى وهكذا دواليك، مما أدى إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية مبنية على أصل واحد، أثر ذلك كله في تزايد الطلب على شراء البيوت، خاصة بعد أن قامت هيئات تقييم المخاطر بتصنيف هذه السندات كسندات مضمونة، مما فتح الشهية للبنوك، والصناديق العالمية للاستثمار فيها، ومع بداية عام 2006 تشبعت السوق العقارية وقل الطلب على العقارات فارتفعت أسعار الفائدة إلى مستوى 5.25 %، فارتفعت الدفعات الشهرية مقابل انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية لصاحب القرض لأن دخله ثابت نسبيا وترتب على عدم التسديد هذه عقوبات إضافية وفوائد جديدة (الفوائد المركبة) وبالتالي حصل توقف عن التسديد، وبما أن العدد كبير يُقدّر بمئات الالاف أدى في النهاية إلى انهيار

سوق العقار، وبالتالي استولت الجهات المقرضة (البنوك) على العقارات وعرضتها للبيع ما أدى إلى زيادة العرض مع قلة الطلب فانهارت الأسعار، ما أدى لتضرر المصارف الدائنة من عدم السداد، وبقيت بدون سيولة لأن الأموال تحولت إلى عقارات مما اضطر الكثير منها إلى إعلان إفلاسها مثل (مصرف ليمان برذرز) وعملية الاندماج بين شركة ميريل لينش وبنك اوف أمريكا، حيث وبسبب هذه الحالة هبطت قيم أسهم الشركات العقارية في البورصة، ولم يتوقف الأمر عند قطاع العقارات حيث امتد إلى الأسواق المالية والقطاعات الأخرى، أي أن الأزمة بدأت بالرهن العقاري ثم انتقلت الى المصارف كذا شركات التأمين والأسواق المالية ثم إلى العصب الحقيقي في الاقتصاد وهو الإنتاج وبدأت ملامح الكساد تبرز على كافة المستويات.

ثانيا: وقائع الأزمة المالية العالمية 2008

مرت الأزمة المالية العالمية بمجموعة من المراحل المهمة، وقد تلي ذلك انفجارها في منتصف شهر سبتمبر 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية وتتمثل هذه الوقائع وفقا لمراحل تاريخية كما يلي:[1]

- **المرحلة الاولى**: خلال فيفري 2007 حيث تميزه بانتشار ظاهرة عجز المدينين بقروض مضمونة بأصول عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية عن الوفاء بديونهم لدى البنوك المتخصصة في هذا المجال مما أسفر عنه الإعلان عن أول عملية إفلاس لمؤسسة مصرفية متخصصة في مجال الاقراض العقاري.
- **المرحلة الثانية:** مع بداية شهر جوان 2007 وذلك بظهور مصرف الاستثمار الأمريكي بير ستيرنز Bear Stearns كأول بنك كبير يعاني من خسائر قروض الرهن العقاري.
- **المرحلة الثالثة:** في منتصف شهر جوان 2007حيث قامت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح FOMC بتحديد سعر الفائدة على الأموال الاتحادية ب 5.25%.
- **المرحلة الرابعة** في أوت 2007 اتسعت مخاطر الأزمة المالية العالمية، وشهدت الأسواق المالية تدهورا، وبدأت البنوك المركزية ببعض التدخلات التي هدفت إلى دعم السيولة في الأسواق، ففي شهر أوت 2007 تمت عمليات ضخ كبيرة للسيولة، فقد قامت الخزينة الفدرالية الأمريكية بضخ مبلغ 16 مليار دولار، كما قام البنك المركزي

[1] **ملاحظة هامة**: من الأهمية بما كان الاطلاع على كل جميع مراحل الازمة وفقا لتسلسلها التاريخي وذلك قصد معرفة الوقائع التاريخية للازمة الاقتصادية والمالية وفقا لمجرياتها.

الأوروبي بضخ مبلغ 0623 مليار دولار، وقامت بنوك أخرى بضخ مبالغ ضخمة من السيولة لمواجهة بوادر الأزمة مثل بنك اليابان والبنك الوطني السويسري.

- **المرحلة الخامسة** سبتمبر 2007 منح بنك إنكلترا قرضا استعجاليا لمصرف نورذرن روك Northern Rock لتجنيبه الإفلاس وقد تم بعد ذلك تأميمه.
- **المرحلة السادسة** أكتوبر 2007 اعلان شركة يو بي إس وسيتي جروب عن خسائر بقيمة 3.4 مليار دولار و 3.1 مليار دولار على التوالي.
- **المرحلة السابعة** خلال الفترة بين أكتوبر إلى ديسمبر 2007 إعلان عدة مصارف كبرى من انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- **المرحلة الثامنة** في 22 جانفي 2007 قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.5% ، وهو إجراء ذو حجم استثنائي ثم تلى ذلك تخفيضه تدريجيا إلى 2% ؛ بين جانفي و أفريل 2008.
- **المرحلة التاسعة** في 17 فيفري 2008 انتقلت عدوى الأزمة إلى بريطانيا، مما اضطر الحكومة إلى تأميم أحد أكبر البنوك بها وهو بنك Northern Rock ليكون أول بنك للإقراض العقاري في بريطانيا ت ؤممه الحكومة البريطانية.
- **المرحلة العاشرة** في 11 مارس 2008 أعلنت الخزينة الفيدرالية الأمريكية عن استعدادها لتقديم مبلغ يصل 200 مليار دولار الى مجموعة محددة من البنوك.
- **المرحلة الحادي عشر** في 16 مارس 2008 اعلان العملاق المصرفي جي بي مورغان JP Morgan chase شراءه لمصرف بيرستيرنز Bear Stearns بسعر متدني ومع المساعدة المالية عن طريق الخزينة الفيدرالية **الأمريكية**.
- **المرحلة الثانية عشر** في 24 أفريل 2008 قام مصرف يو بى أس UBS السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية والتي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله في أكبر خسارة يتعرض لها أول بنك مصرفي سويسري، والمصنف الثالث أوروبيا والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة؛

- **المرحلة الثالثة عشر** في ماي 2008 اعترف وزير المالية البريطاني بأن الأزمة المالية دخلت منعطفا جديدا حيث توقع إغلاق ثلث شركات التسويق العقاري والبالغ عددها 1200 شركة خلال نفس السنة.
- **المرحلة الرابعة عشر** في 30 ماي 2008 صرح كل من لورا كيلي Laura Kelly مساعد وزير الخزينة للشؤون الدولية أن أزمة الرهن العقاري بدأت تخف بعد الجهود التي قام بها الاحتياطي الاتحادي والبنوك المركزية الأخرى لضخ الأموال في المؤسسات المالية، وأن المؤسسات المالية أبلغت عن خسائر زادت عن 300 مليار دولار بسبب الأزمة، لكن تخفيف هذه المشكلة عن طريق توفير 200 مليار دولار من البنوك المركزية ساعد البنوك في توفير القروض.
- **المرحلة الخامسة عشر** في 11 جوان 2008 أعلن مصرف دي ماك في كاليفورنيا إفلاسه في ثالث أكبر حدث من نوعه بالتاريخ الحديث للولايات المتحدة، علما أن أصول المصرف بلغت 32 مليار دولار؛
- **المرحلة السادسة عشر** في 14 جوان 2008 قام بنك سانتاندر Santander الاسباني بشراء البنك البريطاني اليانس ولايستر Alliance & Leicester بقيمة 1.33 مليار جنيه استرليني، مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه إسترليني.
- **المرحلة السابعة عشر** 15جوان 2008 اشتد الضغط على مؤسستي فريدي ماك Freddie Mac و فاني ماي Fannie Maeالأمريكيتين المتخصصتين في إعادة تمويل القروض العقارية، والخزينة الأمريكية تعلن خطة لانقاد القطاع العقاري.
- **المرحلة الثامن عشر** في 29 جوان 2008 الأوضاع المالية في مصرف ليمان برادورز Brothers Leheman بدأت تطفو على السطح.
- **المرحلة التاسع عشر** في 15 سبتمبر 2008 دخلت الأزمة المالية منعطفا جديدا بحدوث سلسلة من الأزمات وتعسر البنوك، حيث أعلن بنك الأعمال الاستثماري العملاق ليمان برادرز Leheman Brothers إفلاسه، كما أعلن بنك أوف أميريكا Bank of America الاندماج مع بنك ميريل لينش Mirill Lynch بطريقة الاستحواذ، وبنفس

التاريخ اتفقت عشرة مصارف دولية على انشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح المجال للإقراض، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

- **المرحلة العشرون** في 16 سبتمبر 2008 حيث قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية التدخل لإنقاذ أكبر مجموعة تأمين في العالم وهي AIG American International Group عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 97.9 % من رأسمالها.
- **المرحلة الواحد والعشرون** في 17 سبتمبر 2008 انعدمت الثقة في القطاع المصرفي، وانتشرت إلى أسواق المال، كما تعرضت البورصات العالمية لهزات عنيفة، بالإضافة الى ذلك أحجمت البنوك عن إقراض بعضها البعض، وتوالت عمليات الاعلان عن افلاس بعضها البعض، واندماج البعض الآخر سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها.
- **المرحلة الثانية والعشرون** في 18 سبتمبر 2008 البنك البريطاني لويد تي إس بي TSB Lloyds يشتري منافسه إتش بي أو أس HSBC المهدد بالإفلاس، وبريطانيا تحضر بيع الأسهم المالية على المكشوف.
- **المرحلة الثالثة والعشرون** في 19 سبتمبر 2008 السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بـ 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع، والرئيس الأمريكي جورج بوش يوجه نداء للتحرك فورا حيال خطة انقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **المرحلة الرابعة والعشرون** في 20 سبتمبر 2008 اضطرا بنكا الأعمال المستقلان وهما بنك جولدمان ساكسGold Man Sacksوبنك مورجان ستانلي Morgan Stanley إلى التحول لمجموعتين مصرفيين قابضتين، بحيث يحصل جولدمان ساكس على تمويل بقيمة خمسة مليارات دولار من الملياردير وران بوفيت Warren Buffet، ويسمح بنك مورجان ستانلي Morgan Stanley في مقابل ذلك للبنك الياباني Mitsubishi UFJ ، أن يمتلك حصصا في رأسماله.
- **المرحلة الخامسة والعشرون** في 23 سبتمبر 2008 الأزمة المالية تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، والأسواق المالية يزداد قلقها أمام المماطلة نحو الخطة الأمريكية.

- **المرحلة السادسة والعشرون** في 25 سبتمبر 2008 اضطرت المجموعة الأمريكية واشنطن ميوتشوال Washington Mutualسادس أكبر بنك أمريكي من حيث الأصول إلى إشهار إفلاسها، فأغلقتها السلطات الأمريكية ونظمت التحويل الفوري لودائعها إلى منافسيها جي بي مورجان تشيز JP Morgan chase مقابل 1.9 مليار دولار.
- **المرحلة السابعة والعشرون** في 26 سبتمبر 2008 انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية فورتيس Fortis في البورصة بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفي ايسلندا أعلنت الحكومة شراء 75 % من رأس مال بنك جليتنير Gelitnir ثالث أكبر بنك في الدولة بقيمة 600 مليون يورو، وفي المانيا تدخلت الحكومة لانقاذ بنك هيبو ريل استايت Hypo Real Estate ، وهو بنك خاص متخصص في مجال العقار من الافلاس من خلال فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسية.
- **المرحلة الثامنة والعشرون** في 28 سبتمبر 2008 : تم الاتفاق على خطة الإنقاذ الأمريكية في الكونغرس، وفي أوروبا يجري تقويم المجموعة المصرفية الهولندية البلجيكية فورتيس Fortis من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبرغ، وفي بريطانيا تم تأميم بنك برادفورد وبنجلي.
- **المرحلة التاسعة والعشرون** في 29 سبتمبر 2008 مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الانقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار، كما تراجعت البورصات الأوروبية بقوة هي الأخرى، في اللحظة ذاتها واصلت معدلات الفوائد بين البنوك ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل نفسها، وقد أعلن بنك سيتي جروب Citigroup الأمريكي أنه سيقوم بشراء منافسه واكوفياWachovia بمساعدة السلطات الفيديرالية، وفي البرازيل تم تعليق جلسة التداول في البورصة التي سجلت خسارة تفوق 15% كما تم تأميم بنك براتفورد وينجلي Bradford Bingley .
- **المرحلة الثلاثون** في 01 أكتوبر 2009 أقر مجلس الشيوخ الأمريكي خطة الانقاذ المالي المعدلة بقيمة 700 مليار دولار.
- **المرحلة الاخيرة** في 03 أكتوبر 2008 مجلس النواب الأمريكي يصادق على خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

ثانيا: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

تتمثل الأسباب المباشرة للأزمة في ظهور مشكلات في سوق الولايات المتحدة للقروض العقارية الثانوية في منتصف العام 2007، وذلك نتيجة الغموض وانعدام الشفافية في عمل النظام المصرفي في الولايات المتحدة فضلا عن غياب الرقابة للفيديرالي الأمريكي على عمليات منح القروض العقارية، ويمكن توضيح أهم أسباب الأزمة فيما يلي:

- **انفجار أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية** إن انفجار أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية تعود لمجموعة من الأسباب والاختلالات الهيكلية على المستوى الكلي والمستوى الجزئي في الاقتصاد الأمريكي والعالمي تتمثل في:

- **ارتفاع حجم السيولة**

حيث تميزت فترة ما قبل الأزمة العالمية بوفرة في السيولة وبدرجة عالية على المستوى العالمي، اذ تطورت نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي على المستوى العالمي من 20 % في الفترة ما بين 1980 و 2000إلى ما يقارب 30 % في الفترة ما بين 2006 و2007 والشكل التالي يوضح هذا التطور في حجم السيولة عالميا.

الشكل رقم 03 : تطورت نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج المحلي على المستوى العالمي

Source: Artus Patrick et autres, la crise des subprimes, la documentation française, paris, 2008, p14.

ومن خلال الشكل السابق فقد ناتج توافر قدر كبير من السيولة في الاقتصاد الأمريكي الى تدفق أحجام هائلة من الفوائض المالية المتراكمة لدى بعض الدول الناشئة وبلدان الخليج المنتجة للبترول في شكل استثمارات في محافظ استثمارية.

- **الانخفاض المستمر لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية** من 2001 إلى 2004 : خوفا من التراجع والانكماش المحتمل خفف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي السياسة النقدية في عام 2001 في سلسلة من الخطوات حتى عام 2004 حيث شهدت معدلات الفائدة انخفاضا كبيرا من 6.75% سنة 2000 إلى 1.75% سنة 2002ثم انخفضت إلى 1% في جوان 2003 واستمر إلى جوان 2004 ما جعل قيمة الأصول ترتفع في اتجاه نحو التضخم نتيجة التوسع النقدي، وهو ما أدى إلى زيادة مستويات الطلب على مختلف أنواع القروض، واعتب ر الخبراء البنكيين مقياس تناسب القرض مع الدخل الشهري عيبا في حد ذاته، ولتخطي هذا العائق وتلبية طلب الكثيرين ممن يرغبون في الحصول على قروض، اخترع أصحاب البنوك الأمريكية نظام subprime 13[2] وعليه قامت البنوك والمؤسسات المالية بالتوسع في عمليات الإقراض لتشمل أسرا غير قادرة على التسديد ودون ضمانات كافية، على أن تسدد خلال سنتين فوائد القرض، ثم تسدد في السنة الثالثة الفوائد وأصل الدين مقابل نسب فوائد عالية متغيرة وليست ثابتة وتكون منخفضة في البداية ثم ترتفع مع الزمن وبعد منتصف 2004 ونتيجة لارتفاع الأسعار والتضخم لجأ الفيديرالي الأمريكي إلى تشديد السياسة النقدية من منتصف إلى غاية جوان 2006 كما هو موضح في الشكل التالي:

[2] نظام :**Subprime** هو النظام الذي يسمح بمنح القروض للأفراد ذوي الدخل المحدود وذلك شرط أن يكون الضمان هو المنزل المشترى.

الشكل رقم 04: تطور معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية

Source: services économiques RBC, perspectives économiques et financières, mars 2013, p 04.

- حصول تحول في الاستثمار والانفاق لصالح القطاع العقاري :بعد انفجار فقاعة التكنولوجيا عام 2001، تم توجيه الفوائض المالية إلى قطاع العقارات والاستهلاك، مما شجع الكثير من البنوك على التوسع في الاقراض بشقيه العقاري والاستهلاكي، في البداية توجهت هذه الأموال إلى المقترضين ذوي التاريخ الائتماني الجيد prime borrowersولكن بسبب الزيادة في الأصول المالية ونتيجة لطمع البنوك والشركات الأمريكية مقرونا بضعف الرقابة توسعت الكثير من البنوك في الاقراض لمقترضين لا يتمتعون بملاءة مالية عالية subprime borrowers بحيث وصلت البن وك إلى منح 95% من قيمة العقار، وقد تم منح الكثير من هذه القروض دون الحصول على ضمانات كافية، وقد تشجعت أعداد كبيرة من الزبائن على الاقتراض العقاري في ظل التسهيلات المتوافرة، مع الاشارة إلى أن أسعار الفائدة كانت منخفضة ومناسبة للاقتراض، ما أدى الى تطور نسبة القروض الرديئة subprimeوأصبحت تمثل النسبة الأكبر من إجمالي القروض في الولايات المتحدة الأمريكية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: نسبة قروض subprime من إجمالي القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية

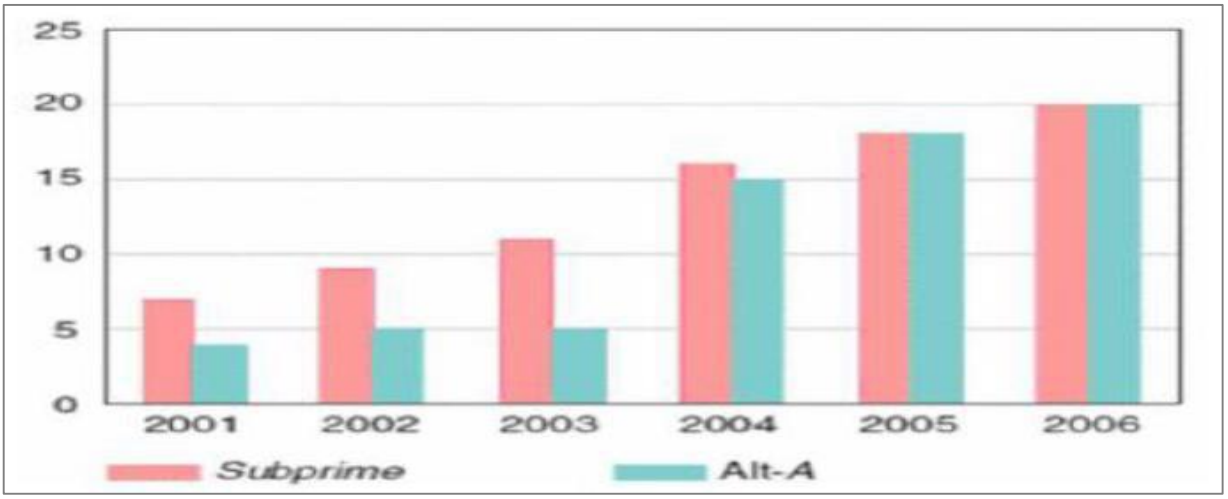

Source: Paul Jorion, vers la crise du capitalisme américain, la découverte/ M.A.U.S.S, paris

ومنذ عام 2004 ظهر ما يسمى بأزمة القروض عالية المخاطر كنتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار العقارات الأمريكية والاستمرار في منح القروض العقارية والارتفاع في قيمة الأصول العقارية للمقترضين مما يغري حاملي الأصول العقارية ببيعها والاستفادة من هامش الربح، ما دفع أسعار العقارات إلى الارتفاع بشكل سريع، مما جعل هذا النشاط مغريا ومربحا أكثر فأكثر وهذا ما أدى إلى ضغوط تضخمية، وبناء على ذلك قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتطبيق سلسلة من الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة بلغت نحو % 2.25 في شهر جوان 2006 مما أدى إلى ارتفاع أعباء القروض العقا رية، وأصبحت أعداد كبيرة من المقترضين غير قادرة على السداد، وقد تزايدت عمليات سيطرة المقرضين على العقارات المرهونة،

وقد وصلت قيمة القروض المتعثرة في نهاية 2006 أكثر من 100 مليار دولار، وفي بداية عام 2007 زاد عدد العقارات المعروضة للبيع بنسبة 75% ، حيث بلغت حوالي 2.2 مليون مسكن، ومع تزايد عدد الأسر العاجزة عن التسديد تزايد عرض تلك العقارات من دون وجود مشترين، أدى ذلك إلى تدهور أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تكون الفقاعة العقارية قد انتفخت لتصل إلى دروتها في سنة 2007

- **التوريق (التسنيد)**

التسنيد أو التوريق هو عملية يتم بمقتضاها تجميع أنواع معينة من الأصول يمكن إعادة حزمها في شكل أوراق مالية تدر فوائد، ويتم تحويل الفوائد والمدفوعات المسددة عن الأصول الى مشتري الأوراق المالية 18 ، وقد

غير نمط توريق القروض وبيعها للمستثمرين عملية الاقراض من صورتها التقليدية المتعارف عليها، حيث أن هناك مصرفا يهتم بعملية الاقراض يقوم بدراسة حالة المقترض وقدرته على الدفع والسداد، ويبقى على اتصال معه، فأصبحت عملية الإقراض وفق شكلها الجديد تقوم على تجميع القروض وتوزيعها، وأصبح الهدف الرئيس ي للمصارف العالمية زيادة عملية التوريق والتخلص من القروض عن طريق بيعها للمستثمرين، لتعود بعدها وتصدر أوراقا جديدة قائمة على قروض لا نعرف أصلها، وكثير من هذه القروض لمقترضين غير قادرين على الدفع عند الاستحقاق، وقامت مؤسسات التصنيف الائتماني بإعطاء المنتوج الجديد معدلات تصنيف جيدة لأن توزيع المخاطر على مجموعة كبيرة من القروض يقلل من إمكانية حدوث إفلاس فيها

وقد استطاعت المؤسسات العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية بتوريق القروض العقارية وبيعها في الأسواق المحلية والدولية خلال الفترة: 2001-2006 حيث تم تحويل ما يقارب- 90 % من القروض عالية المخاطر إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية الدولية، في شكل[3] ABS, MBS, RMBS, CDO, CDS وكانت عملية التسنيد بمثابة تأمين للشركات العقارية، ولم تعد البنوك تعتمد على عمليات جذب الودائع بل توسعت في عمليات التوريق، و في عام 2007 على سبيل المثال: تم تمويل 8.1 تريليون دولار من القروض القائمة من خلال التوريق، أو حوالي 40 % من جميع القروض القائمة، حتى في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008 ، تجاوز نشاط سوق التوريق من حيث الحجم حجم سوق سندات الشركات.

[3] مصطلحات عمليات التسنيد:

- الأوراق المالية المضمونة بالأصول ABS Assets backed securities
- الأوراق المالية المضمونة ب رهن عقاري MBS mortgages backed securities
- الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري سكني RMBS Residential mortgages backed securities
- التزام الدين المضمون CDO (Collateralised debt obligation
- مبادلة الائتمان المعيبة CDS Credit default swaps

الشكل رقم 06: تطور المنتجات الهيكلة والمورقة في الو.م.أ خلال الفترة: 2000-2009

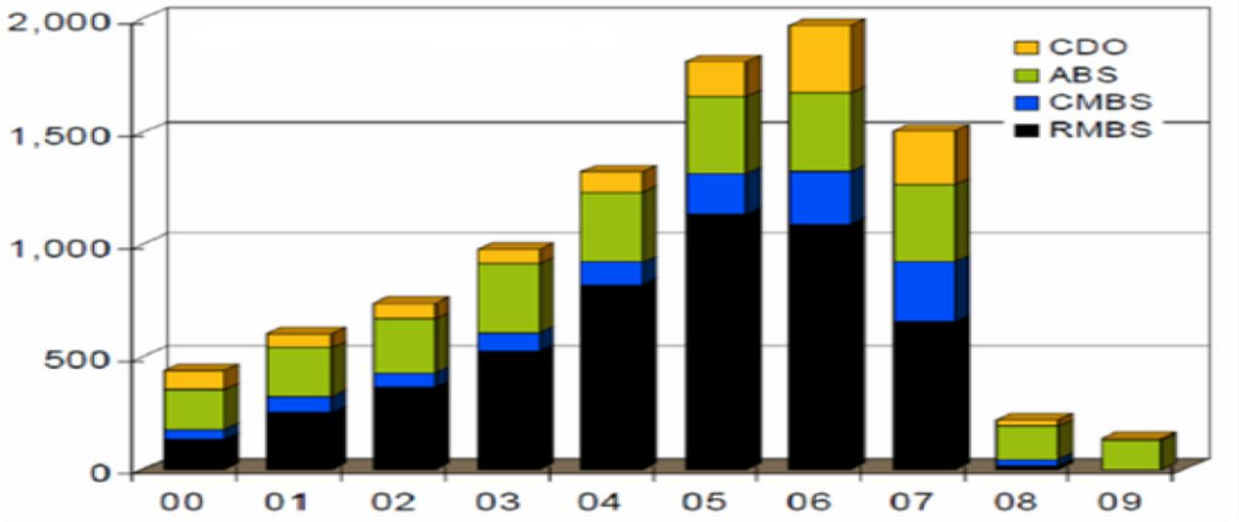

Source: Fréderic Miskin, Op-cit, 2010, p 279.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن التوريق في حد ذاته لم يكن مشكلة، إنما المشكلة نبعت من اقتران التراخي في معايير ضمان الاكتتاب في سوق الرهن العقاري الأمريكي من الدرجة الثانية، وبالتوسع في التوريق ليشمل هياكل تزداد تعقيدا وصعوبة في الفهم، بضمان أصول تزداد تراجع في مستوى الجودة، في ظل مناخ مالي يسوده عدم التقدير الكافي لحجم المخاطر.

- **تعاظم الفجوة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي**

يرى كيفن فليبس في كتابه **المال السيء** أن هناك عاملين رئيسيين يتعلقان بالبنية الاقتصادية يقفان وراء الأزمة المالية الحالية، فيقول خلال العقود الثلاثة الماضية توسعت الخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية من 11 % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي إلى 21% ، في الوقت الذي تراجع فيه قطاع التصنيع من 25 % إلى 13 % في نفس الفترة، حيث أدى هذا الاعتماد الكبير للاقتصاد الأمريكي على قطاع المال إلى توسيع الدين في القطاع العام والخاص إلى درجة مؤدية ومدمرة ، فقد بلغ حجم الديون الفردية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 9 تريليون دولار، وأغلب هذه الديون هي ديون عقا رية وتقدر ب 6.6 تريليون دولار، وإضافة إلى الدين الحكومي المتنامي فقد بلغت ديون الشركات أيضا حوالي 18.4 تريليون دولار.

إن تضخم الاقتصاد المالي وانفصامه عن الاقتصاد الحقيقي يعتبر السبب الحقيقي للأزمة، حيث أن الاقتصاد المالي في الأصل وجد لتوفير التمويل للاقتصاد الحقيقي، ولكن السوق المالية انفصلت عن السوق

الحقيقية، وأصبح التعامل في النقود والتمويل ذاته يتم بيعا وشراء من خلال المديونية والائتمان مما أدى الى أن أصبح حجم التمويل الناتج عن الائتمان أضعاف مضاعفة قيمة الاقتصاد الحقيقي، حيث أصبح الاقتصاد المالي لا يستند إلى قاعدة من الأصول الحقيقية وإنما إلى أهرامات من الديون التي ركبت بعضها فوق بعض في توازن هش ومن أجل كسب العوائد في صورة فوارق الأسعار، لذا فإن وجود خلل في إحدى حلقات الديون المركبة كما حدث في توقف المقترضين في سوق التمويل العقاري الأمريكي عن سداد القروض أدى إلى انهيار البناء المالي بكامله وحدثت الأزمة .

- **التوسع المالي الضخم غير المنضبط في إصدار الأصول المالية**

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت المؤسسات المالية على التوسع في إصدار الأصول المالية وأهمها:

- توسع بعض المؤسسات المالية في الاقراض والاقتراض دون مراعاة حدود الرافعة المالية :إن قدرة البنوك على منح الائتمان وفق اتفاقيات بازل يجب ألا تتعدى حدود معينة من حجم رأسمالها، وتقع على عاتق البنوك المركزية مسؤولية الرقابة على البنوك حتى تراعي ذلك، ومع ذلك فقد تمادت بعض البنوك الأمريكية (بنوك الاستثمار) في عمليات الاقراض ليصل حجم الاقراض في بعضها إلى 60 ضعفا من حجم رأسمالها ما ترتب عليه مخاطر كبيرة عند تعثر المدينون عن السداد.
- ضعف الرقابة والاشراف على مؤسسات الوساطة المالية وعلى الأدوات المالية الجديدة :حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية والمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية لرقابة دقيقة أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية.
- الجشع وانتشار الفساد الاخلاقي الاقتصادي :إن الجشع والرغبة في تحقيق الربح بكل الطرق أدى الى التوسع في التمويل العقاري الذي أدخل القطاع المالي برمته في مخاطر التركيزات الائتمانية على قطاع واحد وبمبالغ ضخمة وصلت إلى ما يتجاوز 16 تريليون دولار وهو ما يعادل ضعف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الفساد الأخلاقي مثل الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية والتي تعد أحد الأسباب الرئيسية وراء الأزمة، حيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية بإغراء المقترضين

والتدليس عليهم، كما يقوم نظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية وهي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عنها أي مبادلات إضافية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات، والأدهى من ذلك أن معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك في شكل قروض.

- **نقص المعلومات**

يعتقد Xavier Vives أن الأزمة المالية سببها ندرة المعلومات الجيدة والنوعية وانعدام المواءمة بين حوافز اللاعبين في السوق، فعندما تكون المعلومات نادرة وموزعة بشكل غير متساو (Asymmetric) فإنه يتوقع ألا تعكس الأسعار مستوى الطلب والعرض، ولذا تنحرف عن أساسيات السوق، إذا قد يكون التوقع عقلانيا ورشيدا أكثر مما يتوقع الجميع،

كما يرى Xavier Vives أن هناك علاقة بين موعد وصول التقنيات المختلفة إلى الأسواق وبين زيادة أسعار الأصول بأشكال غير عقلانية، حيث أن التطور التقني الذي صاحب عملية صناعة سلات الائتمان والإقراض كان هائلا، هذا الجمع وإعادة تركيب هذه السلات الذي يعرف بالتوريق قد خلق مشكلة كبيرة في سوق الأوراق المالية تتعلق بندرة المعلومات والخبرات اللازمة لتسعير هذه المنتجات، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تسعير المخاطر الناجمة عنها

إن النمو السريع والديناميكي للمصارف والمؤسسات المالية الكبرى الذي تروج له التكنولوجيات والأدوات المالية المتغيرة بسرعة، ودخول لاعبين جدد، بالإضافة الى النفوذ السياسي لهذه المصارف العملاقة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حد من فاعلية الرقابة التي يمارسها صانعو السياسات على نشاط هذه المصارف التي اعتمدت المجازفة المفرطة لتحقيق أقص ى عوائد ممكنة، وبالتالي كانت السبب الرئيسي في انفجار الأزمة المالية العالمية.

1- خطط الإنقاذ العالمية

مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية فقد طرحت العديد من أساليب المعالجة لاحتواء الأضرار من خلال خفض سعر الفائدة وزيادة السيولة، وضمان الودائع، ووضع قيود على المضاربة، وتدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي مع تفعيل القواعد الإشراقية والتنظيمية على البنوك والمؤسسات والأوراق المالية، ووضع قيود على رواتب ومكافآت كبار المصرفيين ومديري الشركات، وتتمثل أهم خطط الإنقاذ العالمية في:

- **خطة الإنقاذ الأمريكية**

تتمثل خطة الأنقاض في اعلان الاحتياطي الفدرالي الأمريكي عن تطبيق سياسة مصيدة السيولة الكينزية، كأحد الحلول المتبعة لعلاج ما يمكن علاجه من إفرازات الأزمة المالية، وتتمثل خطة الإنقاذ الأمريكية في تلك التي صاغها وزير الخزانة الأمريكي هنر بولسون تتضمن جملة من الاجراءات لتأمين الحماية للمدخرات والاملاك العقارية، فضلا عن محاولة زيادة عائدات الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي، وذلك بالسماح للحكومة بشراء أصول هالكة مرتبطة بالرهن العقاري بقيمة 700 مليار دولار على دفعتين، وتساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق الأرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق، وضرورة رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمد عام واحد، وتشديد عمليات ا لإشراف والرقابة على عمليات شراء الأصول، وتحديد مكافآت مسؤولي الشركات واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد، 25 كذلك تضمنت الخطة منح إعفاءات ضريبية قيمتها 100 مليار دولار للشركات والطبقة الوسطى، وأن يتم ضخ 825 مليار دولار في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد الأمريكي فضلا عن تقديم دعم لقطاع السيارات يتراوح بين 150 إلى 200 مليار دولار، كما اقترح تخفيض نسبة الضريبة من 38 % إلى 31 % لكل الامريكيين، وقدر مبلغ هذا التخفيض 15 مليار دولار، والذي يمكن أن تستفيد منه تسعة ملايين أسرة أمريكية محاولة لتحريك الطلب الفعال في السوق.

- **خطة الإنقاذ الأوروبية**

أعلنت كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي عن تحركات أحادية من جانبها تتضمن خطط انقاذ مالية على نسق خطة الانقاذ الأمريكية لمواجهة الأزمة، أما فيما يتعلق بالتحرك الأوروبي المنسق في مواجهة الأزمة فقد تبنى الاتحاد الأوروبي خطة انقاد مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة، حيث استندت هذه الخطة إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، والسعي نحو تقديم ضمانات للقروض بين المصارف

مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها، كما أعلنت دول الاتحاد الأوروبي عن تعهدها بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمس سنوات في إطار الجهود المبذولة من جانب البنك المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك.

- **خطة مجموعة السبع الصناعية**

اجتمع وزراء مالية الدول السبع الصناعية الكبرى (الو م أ، المملكة المتحدة، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، كندا) في اكتوبر 2008 بواشنطن، وتعهدوا بالعمل معا لإعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية العالمية واستعادة التدفقات النقدية ودعم النمو الاقتصادي العالمي، واتفقوا على" خطة تحرك "تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال من خلال:

- اتخاذ اجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية (أي التي يؤدي افلاسها الى حالات فلاس أخرى) من خلال السعي إلى تملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية.
- اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على سيولة رؤوس الأموال.
- استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية ومتماسكة من قبل السلطات العامة وتمكين البنوك من جميع رؤوس الأموال الكافية من القطاعين الخاص والعام على حد سواء لتتمكن من مواصلة اقراض العائلات والشركات.
- القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب للأزمة المالية.
- مواصلة التحرك لإحلال الاستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو العالمي.

- **خطة مجموعة العشرين G20**

في 15 نوفمبر 2008 عقدت في واشنطن القمة الاقتصادية العالمية لمجموعة دول العشرين لوضع خارطة طريق لمواجهة الأزمة المالية العالمية، من أهداف القمة الوصول إلى تفهم كامل لأسباب الأزمة، وتقدير رؤوس أموال البنوك والاستمرار في السياسات المالية والنقدية التوسعية ومراجعة الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الأزمة

والاتفاق على المبادئ العامة لإصلاح الأسواق في الدول الأعضاء، وفي القمة الثانية المنعقدة في لندن شهر أفريل 2009 توصل زعماء أكبر اقتصاديات العالم إلى اتفاق حول برنامج لمواجهة الأزمة المالية يتمحور حول:

- تشديد آليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق آليات عابرة للحدود للقضاء على مناطق الظل واستعادة الحافز للبنوك للتحكم في المخاطر المالية؛
- استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي، للعمل مع صندوق النقد الدولي بما يضمن التعاون عبر الحدود؛
- فرض إجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيفات الائتمانية العالمية؛
- المسارعة إلى العمل على تطهير البنوك من الديون المعدومة؛
- مضاعفة الموارد العادية لصندوق النقد الدولي من 250 دولار إلى 750 مليار دولار، خاصة لكي تكون قادرة على منح خطوط ائتمان للبلدان الناشئة، مضاعفة القروض المدعومة من الصندوق إلى أفقر البلدان، بتمويل من مبيعات الذهب، واصدار حصة جديدة من وحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة 250 مليار دولار لتعزيز القدرة الائتمانية للصندوق؛
- خمسة تريليونات دولار على مدى عامين لزيادة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة العشرين وخلق أو توفير 20 مليون وظيفة، والالتزام' باتخاذ أي إجراء مطلوب 'إذا تفاقمت الأزمة؛
- -توفير مبلغ 250 مليار دولار لدعم تمويل التجارة الدولية على مدى عامين بهدف زيادة حجم التجارة الدولية مع الالتزام بعدم اتخاذ تدابير حمائية.

يلاحظ مما سبق أن خطط الانقاذ تركزت على العلاج النقدي للأزمة من خلال التوسع النقدي وضخ المزيد من السيولة في الأسواق وهي مجرد خطط لمنع الانهيار وليس لإصلاح نظام أصبح يبدو أكثر هشاشة مع تعدد أزماته، وبالتالي فإن هذه الأزمة لا يمكن أن تحل بمجرد اتخاذ اجراءات منفردة من قبل الدول الكبرى، إنما تحتاج الى حلول عاجلة على صعيد الاقتصاد الرأسمالي بمجمله، على أن يشتمل ذلك على اصلاحات مالية وبنيوية وبجهود دولية لتصحيح التشوهات التي لحقت بالسوق الرأسمالية وايجاد الآليات المناسبة لعودة التناسق بين القطاعين الحقيقي والمالي.

ثالثا: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجمعات الاقتصادية الكبرى

تعتبر الأزمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر 2007 من أسوأ الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال.

- **تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي**

تأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فيلاحظ أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى العالمي تمثل حوالي 27.4 % في عام 2006 في حين بلغ سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 4.58 % من سكان العالم في نفس السنة،

وكذلك تمثل الصادرات الأمريكية حوال8.6 %من الصادرات العالمية أما نصيبها في واردات العالم فقد بلغ 15.6 % في عام 2006 ، ويظهر كبر تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي بالنظر أيضا إلى نصيب أمريكا من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذ حصلت على 12.7 منها في عام 2007 كما بلغت التدفقات الخارجة منها نحو 15.7 % خلال نفس العام ، ضف إلى ذلك يمثل الدولار الأمريكي ثلثي احتياطيات العالم من النقد الأجنبي، ويتم دفع نصف صادرات العالم بالدولار، 33 وعليه لم يسلم أحد من آثار الأزمة ولم تقتصر على الاقتصاد المالي فقط بل انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي ودخل العالم كله في موجة ركود

- **تداعيات الأزمة على القطاع المالي العالمي**

- **أزمة سيولة عالمية**

لقد أدت الأزمة إلى خسائر فادحة لأكبر البنوك العالمية الأمر الذي أدى إلى انتشار المخاوف بين البنوك من الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الائتمان في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في أسواق المال لتقليل حدة هذه الأزمة.

- **انهيارات في أسواق رأس المال:**

شهدت البورصات العالمية وفي كل دول العالم تقريبا نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى،

كما أعلن تقرير أمريكي عام 2008 أن البورصات العالمية خسرت حوالي 12.4 ثريليون دولار، وهو ما يقدر بحوالي 50% من قيمة أسهم البورصات العالمية في الفترة من 15 سبتمبر الى 31 ديسمبر 2008.

- **تذبذب أسعار الذهب والعملات:**

عرفت أسعار الذهب ارتفاعا بسبب اللجوء اليه من طرف المستثمرين كملاذ آمن من 752.25 دولار للأوقية في 12 سبتمبر 2008 الى 879.70 دولار في نهاية سبتمبر 2008 إلى 951.70 دولار في 31 أوت 2009 وبلغ 1096.5 دولار في 31 ديسمبر 2009 ثم 1421 دولار للأوقية في 31 ديسمبر 2009 ، وقد عرفت أسعار الذهب تذبذبا صعودا وهبوطا مع اتجاه عام صاعد حيث بلغت قيمته حوالي 1566 دولار في 31 ديسمبر 2011 ، و 1664 دولار في 31 ديسمبر 2012 ، ثم تراجع في سنة 2013 الى أن بلغ في نهاية السنة 1205 دولار ، كما شهدت العملات الدولية القابلة للتحويل تغيرات شديدة وعدم استقرار في سعر الصرف، وقد انخفض سعر الدولار مرات متتالية مما أثر على باقي العملات الأخرى وما نتج عنه من أثار سلبية على المعاملات والتسويات الدولية وبالتالي على التجارة الدولية وما يحمله ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات العديد من الدول

رابعا: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي

انتقلت الأزمة المالية من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي وترتب على انتقالها العديد من الأثار السلبية على سوق السلع والخدمات على مستوى العالم ككل، وما ترتب عنه من تباطؤ للنمو وعجز ميزانيات الدول وغيرها

- **تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي:**

أدت الأزمة إلى انخفاض النشاط ومعدلات التبادل التجاري الدولي مع نهاية سنة 2008 وسنة 2009 سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك نتيجة حرمان قطاعات اقتصادية كثيرة من التمويل المطلوب بسبب تراجع قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الاقراض وهذا ما أدى إلى انكماش واضح في الأنشطة الاقتصادية

ولا سيما تلك المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد أكثر على التمويل من خلال الاقتراض مقارنة بالشركات الكبيرة، حيث سجل الناتج العالمي انكماشا حادا وعانت البلدان المتقدمة من التوترات وتدهور أسعار المساكن، وانخفاض الاستهلاك من جانب القطاع العائلي وانخفاض الاستثمار، وتأثرت الأسواق الصاعدة التي تعتمد بالأساس على التدفقات الرأسمالية الداخلة لتعزيز نموها من انخفاض هذه الأخيرة، أما بلدان شرق آسيا واليابان والبرازيل فتأثرت بشدة من الأزمة لاعتمادها على صادرات السلع التحويلية التي انخفض الطلب عليها، وعانت كذلك البلدان النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط من الهبوط الحاد في أسعار السلع الأولية، وتراجع مستوى الطلب على صادراتها، حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 55 % في النصف الثاني من عام 2008، بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين والتدفقات الرأسمالية الداخلة، هذا الوضع ترتب عليه ازدياد العجز في ميزانيات الدول، وانخفاض حجم التجارة الخارجية، وتباطؤ في النمو الاقتصادي، حيث انخفضت الصادرات العالمية من 16120 مليار دولار عام 2008 إلى 11242مليار دولار عام 2008 ، أما الواردات العالمية فانخفضت من 16524 مليار دولار عام 2008 إلى 13720 مليار دولار أي انخفاض الصادرات العالمية بنسبة 22% و 23 % بالنسبة للواردات بين سنة 2008 و 2009 أما معدلات النمو الاقتصادي فقد تراجعت في البلدان المتقدمة من 2.7 % في عام 2007 إلى 0.9 % في عام 2008 ليصل إلى سالب 3.7% عام 2009 ، وانخفض معدل نمو الناتج المحلي في الوم أ من 1.9 % عام 2007 إلى سالب 0.3 % عام 2008 ثم سالب 2.8 %عام 2009

أما في الاتحاد الأوروبي فقد انخفضت النسبة من 3.08 % عام 1001 إلى 0.5 % عام 2008 ليزداد انخفاضا عام 2009 إلى سالب ب 4.36 % ثم يبدأ التعافي انطلاقا من سنة 40 21020 وذلك نتيجة خسائر البنوك الأوروبي في الولايات المتحدة وخسائر أسواق الأوراق المالية الأوروبية التي تأثرت بانخفاض قيم أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الآسيوية، كما هو موضح الشكل التالي:

الشكل رقم 07: معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية

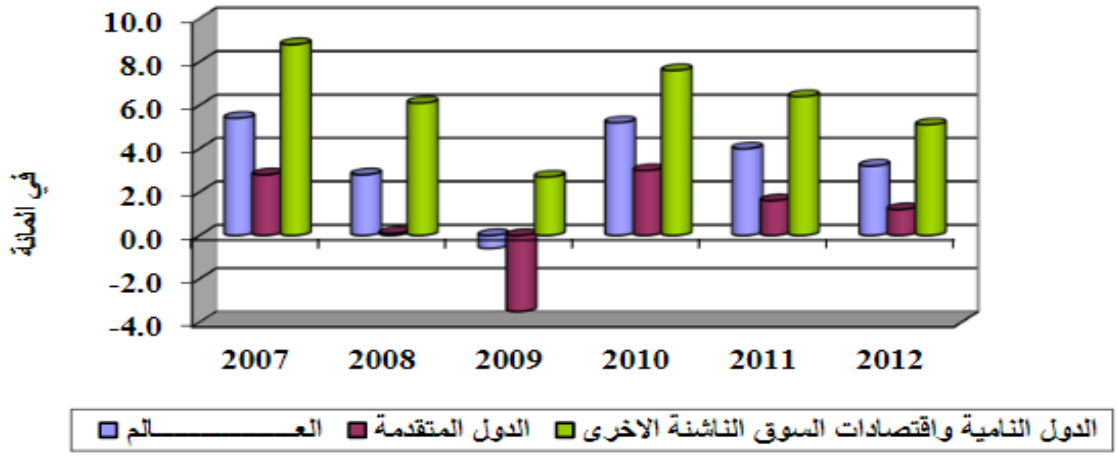

1- **ارتفاع معدلات البطالة:**

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في مختلف قطاعات من أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، حيث فقد الملايين وظائفهم في الكثير من دول العالم، وارتفع معدل اجمالي البطالة العالمية من 5.6 % عام 2007 إلى 6.3 % عام 2009 وأولها الاقتصاد الأمريكي حيث فقد حوالي 2 مليون من الأمريكيين وظائفهم وارتفع معدل البطالة في أمريكا إلى ما يقارب 7 %سنة 2008 ، وهو رقم كبير للغاية عن الأرقام التي كانت سائدة قبل حدوث الأزمة أو وصولها إلى أكثر من 9 % سنة 2009 ، أما في منطقة اليورو فقد عرفت ارتفاع دراماتيكي لمعدلات البطال حيث بلغت أقصاها في اسبانيا سنة 2009 في حدود 13% ، نظرا لتعرض قطاع البناء والتشييد فيها لانكماش حاد في الوظائف، والشكل التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية.

الشكل رقم 08: تطور معدلات البطالة في الو.م .أ وبعض الدول الأوروبية

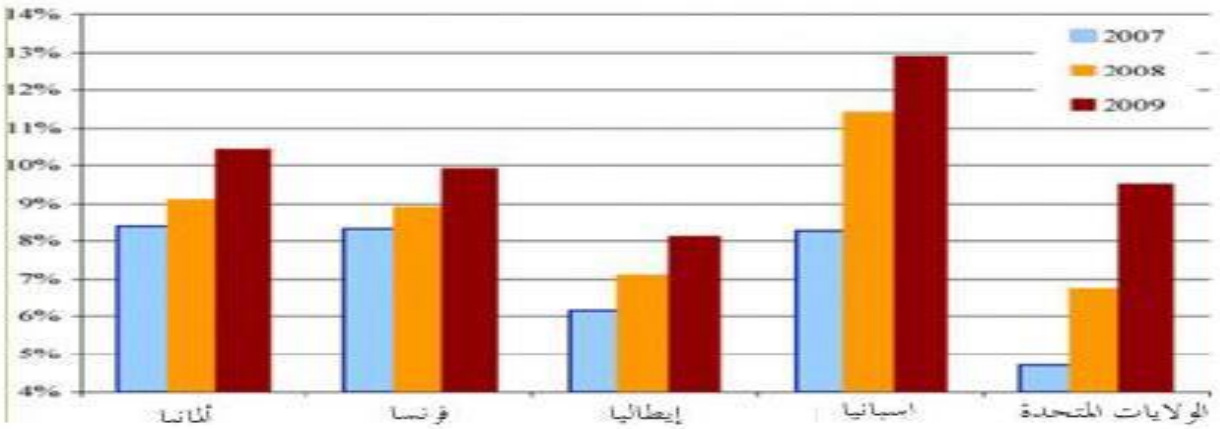

Source: Jacques Sapir, Les racines sociales de la crise financière, Implications pour l'Europe p14 https://france.attac.org/archives/IMG/pdf/Sapir_BilSocEU.

إن هذا الركود الاقتصادي وارتفاع البطالة في الاقتصاديات المتقدمة أدى إلى انعكاسات خطيرة على البلدان النامية تتجلى بالأساس في انخفاض تدفقات الاستثمار المباشر والعون الانمائي، بالإضافة إلى قلة الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها ما يشكل ضغوطا متزايدة على موازناتها العامة ومعدلات النمو، وتهديدا مباشرا للمشاريع التنموية في هذه البلدان.

وفي ختام هذه المحاضرات والتي حاولنا من خلالها استعراض اهم تاريخ الوقائع الاقتصادية خلال فترات سابقة، حيث تميز التاريخ الاقتصادي بوقائع كثيرة تراوحت في شدتها وقوتها وعمقها وآثارها كما حدث في الازمة المالية لعام 2008 فقلة قليلة أبدت مخاوفها من وقوع الأزمة وحذر اخرون بوجوب اتخاذ المزيد من التنظيم وأحكام الرقابة والمتابعة، وهذا ما يميز الوقائع الاقتصادية فهي تؤسس الى الأفكار المناسبة للأحداث الاقتصادية لكن هذه الأصوات لم تلقى آذانا صاغية حيث كانت هناك قناعة وثقة لدى كبار المسؤولين عن السياسات النقدية وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية بأن الأسواق والنظام المالي العالمي يملكان القدرة على تصحيح الأخطاء والتصدي بكفاءة عالية للحماية من المخاطر وفي ظل الجهود المبذولة من كافة الاقتصادات العالمية لاحتواء الأزمة الاقتصادية والمالية.

وعليه يمكننا القول ان النظام الاقتصادي الإسلامي له كل القدرة لمواجهتها وهذا بالنظر إلى كونه قائم على قواعد شرعها الله تعالى عكس النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أثبت عجزه التام عن مواجهتها والتخفيف من حدتها وتأثيراته على الواقع الاقتصادي العالمي.

المراجع والمصادر

- أحمد فريد مصطفى، 2000 تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- خبابة عبد هلا 2009 الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية-التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- رضا عبد السالم 2010، العولمة الاقتصادية الدولية. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
- مدحت القريش 2008 تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- محب خلة توفيق 2011 اقتصاديات الموارد: دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- بن طاهر حسين 2010 مدخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.
- بوقرة رابح، خبابة عبد هلا 2009 الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، مؤسسة شباب الجزائر.
- راشد البراري 1985 النظام الاشتراكية، الطبعة الأولى، دار النهضة، بيروت.
- سعيد النجار 1996 النظام الاقتصادي على عتبة القرن 21، النداء الجديد للنشر، القاهرة.
- عبد العزيز سليمان نوار، 2001 التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة الى الحرب العالمية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- عبد الهادي عبد القادر التسويفي 2006 العولمة الاقتصادية، المنارة للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر.
- عبد المطلب عبد الحميد 2003، النظام الاقتصادي العالمي الجديد: مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- كبة إبراهيم، الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي، الطبعة الأولى – الجزء الأول، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- محمد سامر القصار 2009، الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، دار الفكر، دمشق.
- بوقرة رابح، خبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.
- أحمد بركات، "تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس، الدار البيضاء الجزائر، 2014.
- بن قانة إسماعيل، الوجيز في تاريخ الوقائع الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر 2018.
- Bertrand Blancheton, Histoire des faits économiques De la Révolution industrielle à nos jours, 3eme édition, Dunod, 2016.
- Maurice Niveau, Yves Crozet, Histoire des faits économiques et sociaux, 2eme édition, Armand colin, 2004.
- Jacques Brasseul (2022), Petite histoire des faits économiques: Des origines à nos jours, Collection U, Armand Colin
- Tochkov, K. (2010), East Asian Economies, in Free, R. (ed.), 21st century Economics: A Reference Handbook, SAGE Publications.
- Jacques Sapir, Les racines sociales de la crise financière, Implications pour l'Europe p14 https://france.attac.org/archives/IMG/pdf/Sapir_BilSocEU.

- مواقع الكترونية هامة:

2- **صندوق النقد الدولي** https://www.imf.org/ar/Home

3- **البنك الدولي** https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home

4- **المؤشرات الاقتصادية** https://ar.tradingeconomics.com/country-list/gdp?continent=asia

5- **التاريخ الاقتصادي** https://sciencespo.hal. science/hal-01065993/file/histoire-economique.pdf